الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص اقتصاد قياسي نقدي وبنكي

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر

نمذجة قياسية للفترة 1982-2015

إعداد الطالبين:

- نجعي خالد
- بن علي وجيه

إشراف الدكتور:

- رياض ريمي

لجنة المناقشة:

د /احميداتو محمد الناصر	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	رئيسا
د /رياض ريمي	أستاذ محاضر أ بجامعة الوادي	مشرفا ومقررا
أ/ لخضر بن عمر	أستاذ مساعد أ بجامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2017/2016 م

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

الإهداء.....I

الشكر.....II

قائمة الجداول.....III

قائمة الأشكال.....V

قائمة الملاحق.....VI

الملخص.....VII

مقدمة.....ا-خ

الفصل الأول: المقاربة الاقتصادية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي 1

تمهيد.....1

المبحث الأول: ماهية الانفتاح التجاري.....2

أولا : تعريف الانفتاح التجاري..... 2

ثانيا : المقاربة النظرية للانفتاح التجاري.....3

ثالثا : مؤشرات قياس الانفتاح التجاري.....10

المبحث الثاني : دراسة نظرية للنمو الاقتصادي 21

أولا : ماهية النمو الاقتصادي..... 21

ثانيا : تعريف التنمية الاقتصادية..... 23

ثالثا : نظريات النمو الاقتصادي..... 28

المبحث الثالث : دراسات سابقة.....47

أولا : المذكرات..... 47

ثانيا : لات والمقالات..... 56

خلاصة الفصل 41

الفصل الثاني :اثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر نمذجة قياسية.....61

تمهيد 62

المبحث الأول: تطور أداء التجارة والنمو الاقتصادي في الجزائر 63

المطلب الأول : الاتجاه العام للتجارة الخارجية في الجزائر.....63

المطلب الثاني : تحليل التجارة الخارجية 66

المبحث الثاني : منهجية وإجراءات الدراسة القياسية.....75

المطلب الأول : تحديد النماذج المستخدمة.....75

المطلب الثاني : التعريف بالمتغيرات مكونة للنموذج.....78

المطلب الثالث : مصادر البيانات للمتغيرات المكونة للنموذج 81

المطلب الرابع: المنهجية المستخدمة في تقدير النماذج.....81

المبحث الثالث : نتائج تقدير النماذج القياسية.....90

المطلب الأول :نتائج تقدير النموذج الأول.....91

المطلب الثاني: نتائج تقدير النموذج الثاني..... 92

نتائج و خلاصة الفصل.....107

الخاتمة 109

المراجع 115

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

بعد الفراغ من هذا العمل لا يسعنا إلا أن نحمد الله عز وجل و الذي بنعمته تتم الصالحات و الذي وفقنا في مشوارنا العلمي و البحثي ، و سدد خطانا لنخرج هذا العمل المتواضع بعونه و توفيقه ،فله الحمد و الشكر من المبتدى إلى المنتهى .

إذا كانت مساعدة الغير تعبر عن الفهم الجيد لكلمة إنسانية و احترامها فإننا بذلك نتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذنا الفاضل الدكتور "رياض ريمي" الذي قدم لنا يد المساعدة و التوجيه ونتمنى له التوفيق و النجاح الدائمين.

كما نتوجه بشكر الخاص إلى دكتور هشام عياد من جامعة تلمسان إلى الأساتذة المتفانين في خدمة الطلبة ، الذين قدموا لنا يد العون و المساعدة.

.

و في الأخير لا يسعنا إلا أن نشكر كل من ساهموا في إخراج هذا العمل المتواضع.

الطلبة

ونـطق الوفــاء

يا من أجمل اسمك بكل فجر
يا من يرتعش قلبي لذكرك
يا من أودعتني لله لأهديك هذا البحث أبي
إلى ينبوع الصبر و التفاؤل و الأمل
إلى سندي و قوتي و ملاذي في الوجود بعد الله و رسوله
أمي الغالية
إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة إخوتي وأخواتي
إلى زوجتي الغالية وابني
الآن تفتح الأشرعة و ترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض
بحر واسع مظلم هو بحر الحياة و في هذه الظلمة لا يضئ إلا
قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم
وأحبوني (أصدقائي)

قائـــــــــــمة الأشكـــــــال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	نموذج solow القاعدي	39
2-1	صدمة الاستثمار كل من yعلىk	40
3-1	صدمة النمو السكاني كل من yعلىk	41
1-2	تطور التجارة الخارجية خلال 2016/2015	64
2-2	الواردات حسب مجموعة المنتجات	67
3-2	تصنيف الواردات بالنسبة لطريقة التمويل	74
4-2	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للدوال قيد الدراسة	99-98
5-2	اختبار مجموع التراكمي للبواقي المعاودة cosum	105

قائمـــــــة الجـــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	صادرات والواردات خلال2016/2015	64
2-2	توزيع الواردات عبر مجموعة من المنتجات	66
3-2	جدول يوضح مواد رئيسية لمواد التجهيز	68
4-2	جدول يوضح فئة مواد تشغيل اليات الانتاج	69
5-2	جدول يوضح فئة مواد استهلاكية غير غذائية	70
6-2	جدول يوضح مواد رئيسية لفئة مواد غذائية	71
7-2	المواد الرئيسية للمنتجات المصدرة خارج محروقات	72
8-2	تصنيف الواردات حسب طريقة التمويل	73
9-2	نتائج اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات بالصفة اللوغاريتمية	91
10-2	نتائج تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني	93
11-2	نتائج اختبار التكامل المشترك جوهاستون	94
12-2	نتائج تقدير الدوال للمتغير التابع logdppg	95
13-2	نتائج اختبار جذر الوحدة untroot test لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية	100
14-2	نتائج تحديد عدد فترات التباطئ	102
15-2	نتائج اخبار تكامل مشترك باستخدام اختبار حدود	103
16-2	مقدرات معلمات الاجل طويل	104

قائمـــــة الملاحـــــق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	نتائج تحديد عدد فترات التباطئ الزمني للنموذج الاول
02	التقدير بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا للدالة (1–5)
03	نتائج تقدير الدالة (3–5) بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا
04	نتائج تقدير الدالة (2–5) بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا
05	نتائج تقدير للمعلمات طويلة الاجل
06	نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل الخاصة بالنموذج الثاني

ملخص

من بين أهم المواضيع التي شغلت حيزا مهما في مجال الإقتصاد الدولي التأثر الذي يمارسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي حيث يعتبر العديد من الاقتصاديين ان التجارة الخارجية احد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على النمو ويستدل رواد هذا الاتجاه بالنجاح الذي تحقق في العديد من دول جنب شرق آسيا وبعد دول امريكا اللاتينية.

تهدف هذه المذرة إلى محاولة قياس تأثير الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصتصادي في الجزائر خلال الفترة (1982-2015) ومن أجل ذلك تم استخدام أربع مؤشرات تمثيلا للإنقتاح التجاري و هي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشر الواردات الى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر مجموع الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي و معدل التبتدل الدولي أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الحقيقية استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي ومن أجل ذلك تمت صياغة نموذجين حيث تم تقدير النموذج الاول باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS و هي احدى الطرق التكامل المشترك أما عن النموذج الثاني فقد تم تقديره باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء (ARDL) , ومن النتائج المتوصل إليها أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي وعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الصادرات ،الواردات، الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، نماذج قياسية.

Résumé

L'impact de l'ouverture commercial sur économiqu répandus ces demieres annécs. De nombreux économist es pensent que le commerce extérieur est l'un des facteurs clés qui influent sur la croissance économique d En développanu leur plusieurs pays du sud et du sud-est asiatiques et quelques pays latine sont dans le bain des gagnants (J. Emilio, 2001).

L'objectif de cette recherche est d'essayer de mesurer l'impact l'ouverture commerci sur la ale croissance économique en Algerie durant la penode disso Pour nous avons pris en considération quatre indicateurs représentatifs à l'ouverture commerciale le ratio des exportations au PIB le ratio des importations au PIB: le ratio de l'ensemble des exportations ct des importations au PIB ainsi que le terme d'échange international wu que le PIB par habitant cn termes recls cst utilisé comme un indicateur de la croissance économique: Pour cela, nous proposons deux modeles aconometriques Le premier modèle s'inspire de la methode des moin dres carrés entièrement modifiés dit (Full-Modified approche dit autoregressif retard (FMOLS). alors que le second est élaboré par résultats montrent que l'ouverture commerciale a un impact significativement negatif sur la croissance économique en Algérie uverture Commerciale, croissunce Economique. Modeles .

Mots clés: Exportations, importations, Econometriques,ouverture commercial , coroissance economique

مقدمة :

شهد الإقتصاد العالمي تغيرات جذرية ، هذه التغيرات قد حولت التجارة من نطاق التجارة المحلية إلى تجارة دولية بشكل أصبح العالم بأكمله هو السوق بمفاهيم التجارة الحديثة ، فالتجارة الدولية تمكن كل دولة من الإستفادة بمزايا الدول الأخرى لإشباع حاجات على نحو أكثر فعالية ذلك لأن الدول تتفاوت فيما بينها من حيث مزاياها الطبيعية و الجغرافية فهناك بلاد توجد فيها محاصيل المناطق الحارة و أخرى تتمتع بطقس معتدل أو بارد يجعلها أكثر ملائمة لأنواع أخرى من المحاصيل وهناك دول تتمتع بوفرة في المناجم كالفحم ، الحديد ، الفوسفات ، والبترول و أخرى تتمتع بوفرة في القوة البشرية أو في رؤوس الأموال ، و هكذا تتنوع طاقات البلاد وقدراتها تنوعا لا حدود له مع العلم أن التبادل الدولي لا يقتصر على السلع و الخدمات فقط فهناك أيضا كميات هائلة من رؤوس الأموال على شكل إستثمارات مباشرة و قروض ومنح معونات ، كما شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين دعوات وترتيبات وتحويلات بإتجاه إطلاق قوى السوق وتحرير المبادلات التجارية و حركة رأس المال و المعلومات التقنية والقوى العاملة وتدويلها و إزالة تخفيض القيود التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأسواق الوطنية و إفتتاحها على المنافسة الدولية .

فالدولة التي تعتمد بشدة على التجارة الدولية ، يحتم عليها الأمر أن تعتمد على مصادر التمويل الأجنبية وكذا على السلع والخدمات التي يتمتع المنتجون الجانب بميزة نسبية في إنتاجها ، كما تعتمد في الوقت نفسه على السوق الدولية لتصريف ناتجا المحلي التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجه بدورها ، وذلك في الوقت الذي أثبتت فيه تجربة كل الدول المنغلقة على العالم الخارجي حدوده وفشلها في مواصلة مسيرتها التنموية لتعذرها الحصول على السلع و الخدمات التي لا تستطيع إنتاجها من جهة ، وتدهور معدل تبادلها التجاري في أغلب الأحيان من جهة أخرى لذلك إستوجب عليها الأمر إعادة النظر في سياستها الإقتصادية بالإنفتاح على العالم الخارجي و فتح أسواقها أمام السلع والخدمات الأجنبية ، لإشباع حاجياتها ، وتصدير الفائض من ناتجها المحلي .

كما أن من أهم الأهداف الإقتصادية للدولة هو تحقيق نمو إقتصادي وذلك بزيادة الدخل الفردي للسنة الحالية مقابل السنة الماضية غير أن هذا ممكن تحقيقه وهو لا يعتبر نموا إقتصادياً حقيقياً إلا إذا كان مستمرا ولن يتم ذلك إلا بإشراك جميع القطاعات الصناعية والفلاحية والتجارية و الخدماتية و غيرها كل حسب أهميته ، والتجارة الخارجية بعملياتها الإستيراد و التصدير تحضى بأهمية كبيرة في عملية النمو الإقتصادي حيث أجمع الإقتصاديون على أهمية التصدير في دفع عجلة النمو الإقتصادي و أكثر من هذا إعتبروا أن الصادرات محرك النمو الإقتصادي و التنمية الإقتصادية و ذلك من خلال ما تقدمه للإقتصاد من جلب للنقد الأجنبي و تصريف الفائض من الإنتاج.

وقد حضي تحرير التجارة الخارجية بقوة دفع كبيرة في الأعوام الأولى عقب الحرب العالمية الثانية نتيجة للتدابير التي إتخذتها الو.م.أ مثل مشروع مارشال الخاص بإعادة بناء إقتصاديات الدول المنهارة في أوروبا وهو عبارة عن مشروع لأربع سنوات قدمته الو.م.أ متضمنا ما يسمى برنامج الإنعاش الأوروبي الذي يهدف إلى إستعادة القدرة الإنتاجية للصناعة والزراعة الأوروبية ، مع العلم أن تحرير التجارة حسب رؤية بعض الإقتصاديين أنذاك كان السبيل الوحيد للتنمية الإقتصادية و تحقيق معدلات نمو عالية لما لتحرير التجارة من تأثير مباشر على الإنتاج و الإستهلاك و العمالة والإستثمار.

وبما أن التجارة الخارجية تعتبر المتنفس الوحيد للإقتصاد الوطني والتي تسمح بإقتصاد النفقات الإنتاجية وتوسيع حجم الإستهلاك ومنه زيادة المنافع الإستهلاكية ، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي و توسيع حجم السوق الوطني حتى تضمن تصريف فائض الإنتاج نظرا لضيق وبفعل ظهور و تنامي السياسة التجارية الحمائية وتصاعدها على المستوى الدولي و بروز أنصار و مدافعين عنها في مختلف الدول خاصة من البلدان النامية التي تبنت جلها هذه السياسة وعملة بها لحماية إقتصادياتها الناشئة من خطر المنافسة الأجنبية .

وبالرغم من إرتفاع حجم التجارة الدولية إلى 7.6 تريليون دولار عام1995 (في بداية عام2002 وصلت إلى حوالي 9 تريليون دولار سنويا) ، فقد ظل نصيب كمجموعة البلدان المتخلفة من التجارة العالمية ثابتا خلال العقود الثلاثة الماضية حول 18% بما في ذلك نصيب

الدول المصدرة للنفط ، رغم أن سكان هذه المجموعة من البلدان يشكلون 75%من إجمالي سكان العالم ، على جانب ذلك فقد تراجعت نسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي العالمي من 15% عام 1965 إلى 13.4% عام 1995 . ومع تقبل فكرة الإنفتاح على الأسواق العالمية مكن الدول النامية من تحقيق النمو ، وزيادة مساهمتها في التجارة العالمية ،(خلال عام 2003 إرتفع معدل النمو ليصل إلى 4.1% مقابل 5.3% عام 2002) ، إلا أن مساهمة هذه الدول في الناتج الإجمالي العالمي تبقى ضعيفة قياسا بالدول المتقدمة .(ساهمت إفريقيا (48دولة)بحوالي 3.2%من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للعالم ، في حين بلغت نسبة مساهمت الإقتصاد الأمريكي لوحده 21.1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للعالم خلال عام 2003 ، وأما الإقتصاد الياباني فقد ساهم بحوالي 7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للعالم خلال عام2003).

لذلك يمكن القول أن الإنفتاح التجاري العالمي ، خصوصا منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية تميز بعدم التوازن في مراعاة مصالح الدول، بحيث ظلت القواعد الإقتصادية و التجارية و النقدية العالمية . بل إزدادت . في صالح الدول المتقدمة ، فخلال الخمس سنوات الأولى حقق الإقتصاد الأمريكي أفضل النتائج بفضل أداء المنظمة العالمية للتجارة ، إذ يذكر تقرير الإدارة الأمريكية إلى الكونجرس ، ان عدد الوظائف التي توافرت في الولايات المتحدة نتيجة دعم الصادرات قد زاد بمقدار 1.4 مليون ليصل إلى 11.7 مليون وظيفة و ذلك نتيجة لسلوك المنظمة خلال الخمس سنوات الأولى كما أشار نفس التقرير إلى أن الصادرات الأمريكية إزدادت بأكثر من الثلث على إمتداد الفترة 1994.1999.

الجزائر كغيرها من الدول النامية بدأت تستشعر خطر العولمة و إفرازاتها المتمثلة في توجه الكثير من الدول نحو الإندماج الإقتصادي لإحتلال مكانة مرموقة في الإقتصاد العالمي ، ومواقع تنافسية متقدمة و في ظل هذه الإفرازات إستلزم على المؤسسات الجزائرية مواجهة هذه المنافسة القوية و المنتظمة ، والتي سوف تؤثر على حصصها في السوق الوطنية ، ويمكن أن تحد من توسعها وتطورها إذا لم تتوافر لهذه المؤسسات قاعدة تكنولوجية جد متطورة تكون قادرة على التأقلم مع بيئة دولية متغيرة بسرعة وتيرة تحرير المبادلات التجارية على المستوى العالمي ، حيث لم يعد الإنفتاح يطرح كإختيار بديل بالنسبة للجزائر ، بل كمعطى واقعي يوجب تبني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للإستفادة من إيجابياته وتفادي سلبياته.

وبحكم أن الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي ، يعتمد في تحقيق تنميته الإقتصادية على جزء كبير من مداخيل الصادرات النفطية من جهة ، ومن جهة أخرى إذا إعتمدنا على مؤشر الإنفتاح التجاري على الخارج لقياس درجة الإنفتاح الذي يعادل قيمة الصادرات والوارداتعلى الناتج الداخلي الخام ، فيمكن القول أن الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد صغير ومنفتح تجاريا بالنسبة للإقتصاات ككل ، فخلال فترة الطفرة النفطية الأولى في السبعينيات كانت درجة الإنفتاح مرتفعة وصلت إلى مستوى أعلى من50% وفي سنة 2000 بلغت 42.2% ، أما في سنة 2009 إرتفعت إلى نحو 70% ، ولا ريب أن إرتفاع هذه المعدلات تؤكد أن الجزائر أكثر إنفتاحاً على التجارة الخارجية ، مما يجعل الإقتصاد الجزائري أكثر تأثرا بالأحوال التي تسود الإقتصاد العالمي لاسيما الرأسمالي .

❖ **إشكالية الموضوع :**

شهدت العقود القليلة الماضية عددا من الدراسات التي تبحث في العلاقة القائمة بين سياسة الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي ، ولقد إهتمت هذه الدراسات النظرية و التطبيقة بتحديد دور الإنفتاح التجاري في عملية النمو الإقتصادي ، ودلت نتائجها رغم الإختلافات القائمة بينها من حيث طبيعة البيانات ونوعها و أساليب تحليلها على الدور الإيجابي للإنفتاح التجاري في تحقيق النمو الإقتصادي ، وعليه يمكن القول أنه على أساس النتائج التي توصلت إليها بعض الدراسات النظرية و التطبيقية في هذا الشأن من جهة ، وأهمية معدلات الإنفتاح المحققة في الجزائر من جهة ثانية ، تتبادر إلينا إشكالية بحثنا التي يمكن صياغتها كما يلي :

هل الإعتماد على سياسة الإنفتاح التجاري في الجزائر تؤدي بها إلى تحقيق النمو الإقتصادي المنشود؟

وينبثق من هذه الإشكالية بعض الأسئلة الفرعية التالية:

1. ماذا نعني بسياسة الإنفتاح التجاري وماهي مؤشرات هذا الأخير ؟
2. ما هي مزايا ومكاسب عملية الإنفتاح التجاري على الدول النامية عامة و الجزائر خاصة؟
3. ما هي العوامل المحددة للنمو الإقتصادي وكيف يتم قياسها ؟
4. هل تعتبر مؤشرات الإنفتاح التجاري في الجزائر من أبرز المتغيرات التي تؤثر على سلوك النمو الإقتصادي؟

❖ **فرضيات الدراسة :**

تستند الدراسة إلى الفرضيات التالية :

✓ تمكن سياسة الإنفتاح التجاري في الجزائر من إحتلال أحسن المواقع على الصعيد العالمي .

✓ هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الجزائر .

✓ يعتبر رأس المال المادي أحد الركائز الأساسية لدفع عجلة النمو الإقتصاي .

❖ **أهمية الدراسة :**

من بين أهم المواضيع التي شغلت حيزا مهما في مجال الإقتصاد الدولي ، التأثير الذي يمارسه الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي ، إذ يرى الكثير من الإقتصاديين أن التوسع في مجال تحرير المبادلات يعتبر اليوم مصدرا أساسيا للتقارب الإقتصادي ، وعنصر مهم يساعد في التغلب على الصعوبات التي تعاني منها الكثير من الدول في ميزان مدفوعاتها ، كما أنه يساعد على تحسين القدرات الإنتاجية للدول من خلال تعزيز المنافسة بين عوامل الإنتاج وتمكين دول الأطراف في التجارة من الحصول على التقنيات الحديثة ، مما يؤدي إلى تحسين الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الإقتصادية المختلفة ، كما أن النجاح الإقتصادي الهائل لدول الجنوب وشرق أسيا أكد فعالية هذه الإستراتيجية التي أصبحت اليوم مرغوبة أكثر من أي وقت مضى ، تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة تقديم دراسة تحليلية تكمل الدراسات السابقة عن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي و تفتح أفاقا لدراسات أخرى جديدة مكملة لها وكذا بمحاولة الإلمام بحالة الجزائر كدولة عربية نامية تعرف إنفتاحا على السوق العالمي .

❖ **أهداف الدراسة:**

وفقا لأهمية الدراسة المذكورة أعلاه ، فإن هذه الدراسة تهدف إلى تقدير و تحليل أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر ، وذلك لمعرفة مدى أهمية التجارة الخارجية في نموها الإقتصادي ، وتحقيقا لهذا الهدف فإن الدراسة سوف تتناول هذه العلاقة من خلال تقدير النماذج عبر سلسلة زمنية خلال الفترة (1982-2015) بإستخدام مجموعة من التقنيات الإحصائية و الرياضية و بالإستعانة ببعض الدراسات التطبيقية في هذا المجال

❖ **مبررات إختيار الموضوع :**

يعود سبب إختيارنا لهذا الموضوع إلى تزايد المخاوف من الجوانب السلبية للعولمة على الدول النامية ، وزيادة الإعتقاد بأن التجارة الحرة في صالح البلدان الغنية فقط وأن الدول الأكثر تضررا من التقلب السريع لأسواق رأس المال هي الدول النامية ، بالإضافة إلى النقاشات حول عدم المساواة في الدخل (داخل ومابين الدول) وعلاقته

بالعولمة ، والتي إزدادت بالخصوص في منتصف التسعنيات ، وهذا بدون أن ننسى الأبحاث التي تشير إلى توزيع غير متساوي للدخل قد يعرقل النمو الإقتصادي .

❖ **منهج البحث :**

إن مصطلح المنهج يعبر عن فن التنظيم الصحيح لسلسة من الأفكار العديدة إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا أو من أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الأخرون .

للإجابة عن إشكالية الدراسة ، ولإثبات صحة أو عدم صحة الفرضيات الموضوعة ،كان علينا إختيار المنهج التحليلي ، و الإستعانة ببعض الشواهد التاريخية مثل سرد نظريات التجارة الخارجية وكذا نماذج النمو الإقتصادي عند الضرورة أي إعتمادنا في بعض الأحيان على التسلسل التاريخي في طريقة سردنا لبعض المعلومات إذ تعتبر وقفات تاريخية مهمة في التطور الذي شهده العالم اليوم بينما تم إستعمال المنهج التحليلي والقياسي في إستخدام مجموعة من التقنيات الإحصائية و الرياضية و المتمثل في تحليل المعطيات عن طريق المركبات الرئيسية ، والنماذج القياسية كطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا(FMOLS) وكذا الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL)

❖ **منهجية البحث:**

إتباعا لضوابط البحث العلمي المتعارف عليها في الدراسات العلمية و لتحقيق أهداف الدراسة ، فإن موضوع البحث سيتم تناوله في فصلين أساسين، حيث نتطرق من خلال الفصل الأول المقاربة الاقتصادية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي الذي سنحاول من خلاله التطرق إلى في المبحث الأول ماهية الانفتاح التجاري ، والمقاربة النظرية للانفتاح التجاري ،ومن ثم على مؤشرات قياس الانفتاح التجاري .

اما في المبحث الثاني، سنتطرق سنتطرق لى دراسة نظرية للنمو الاقتصادي، ونظريات النمو الاقتصادي.

اما الفصل الثاني فهو عبارة عن نمذجة قياسية لدراسة العلاقة بين الإنفتاح التجاري والنمو الإقتصادي في الجزائر سنحاول من خلال هذا الفصل تحليل التجارة الخارجية وتطور أداء بعض المؤشرات الإقتصادية في الجزائر كمبحث أول ثم سنقوم بفحص تأثير بعض مؤشرات الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر بصياغة نموذجين

وذلك من خلال الفترة الممتدة ما بين (1982_2015) بالنسبة للنموذج الأول و(1982_2014) للنموذج الثاني ويمكن إرجاع السبب في إختيار عام 1982 كبداية لفترة الدراسة إلى عدة إعتبارات أهمها أن سنوات الثمانيات تمثل بداية نقطة تحول في الإقتصاد الجزائري و بزوغ ملامح التحول تمهيدا للإنتقال و تغير النهج الإقتصادي السابق ، حيث ستعتمد الدراسة على بعض الدراسات السابقة و بالإستعانة إلى بعض النماذج القياسية المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا(fmols)fully modified least squares و كذا نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع the Autoreqressiive Distributed lag(ARDL)

مقدمة الفصل:

يعيش العالم اليوم عصر الانفتاح الاقتصادي عصر الاندماج، عصر العمالقة الكبار عصر لا سقوف فيه ولا حدود من أجل التطور والارتقاء والفعالية، عصر الكيانات التجارية العملاقة، لا مكان فيه للأقزام.

لقد أحدثت الأهمية المتصاعدة للعولمة الاقتصادية مهارات الانفتاح الاقتصادي وإجراءات التحالفات الاستراتيجية التي بدورها أحدثت دوامات من الفكر المتسائل وطرحت أسئلة عديدة تبحث عن إجابات، وأضافت معها تساؤلات حول ماهية السياسات الناجعة لتقوية الاقتصاديات الوطنية وتحويلها إلى اقتصاديات دولية متسلحة بالمنافسة عن طريق تبنيها سياسة الانفتاح الاقتصادي بكل أشكالها، خاصة سياسة الانفتاح التجاري، وإزالة كل الحواجز التي تعترض أسواقها.

ويحتل النظام المالي مركزا مهما في هذه السياسة إذ أن وجود قطاع مالي قوي متطور يعتبر شرط أساسي من شروط تحقيق التنمية المالية وبذالك الانفتاح التجاري فهو يعول عليه كثيرا في دعم النشاط الاقتصادي الذي يظهر من خلال تحفيز معدلات التنمية عن قيامه بدور الوساطة المالية بين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي أي المساهمة في رفع مستوى وحجم الادخار.

المبحث الأول: ماهية الانفتاح التجاري

إن الانفتاح التجاري في نظريته ونظرته الجديدة قد تكون في إطار البنيوية الهيكلية لاقتصاديات الحجم والنطاق والسعة وانطلق إلى مابعد الحداثة، إذ أن إنجازاته باهرة وبازغة، وفي الوقت ذاته تشير بعض النظريات الحديثة إلى بدء عصر جديد من الانفتاحيات الاقتصادية والاندماجات الطوعية والواعدة بانجازات باهرة ومتلاحقة.

أولا: تعريف الانفتاح التجاري

- **التعريف اللغوي للفظ الانفتاح**

يرجع لفظ انفتاح في اللغة العربية إلى أصل فعل فتح ضد أغلق، كفتح وافتح الفتح الماء الجاري والفتح بصمتين الباب الواسع المفتوح، ويقال أيضا فتح الطريق، وفتح في الميزانية حسابا أي خصص مبلغا من المال فيه، وفتح الباب فتحا خلاف أغلقه واستفتحالشيء بكذا بمعنى إبتداءه وفاتحة الشيء أوله(**مجد الدين الفيروز اباذي، الصفحات 239-240**)

- **تعريف الانفتاح التجاري.**

لقد تعددت محاولات تعريف تحرير التجارة وفقا للتوجهات الاقتصادية للتجارة من جهة، ومن جهة أخرى انتشرت مفاهيم خاطئة لتعريف الانفتاح التجاري لدى غير المختصين، وفيما يلي عرض بعض التعاريف.

-تعريف الانفتاح التجاري حسب Bhagawati-Kruege

هي تلك السياسة التي من شانها تقليل درجة التجهيز ضد الصادرات، ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في رسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل فان تحرير التجارة لا يستلزم بالضرورة ان تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد إقتصادا مفتوحا ومحررا وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية(**عبدوس عبد العزيز، 2010-2011، صفحة 44**)

-تعريف الانفتاح التجاري حسب M-Michelaly,Papar Georgion

الانفتاح التجاري يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الارقام (1-20) حسب درجة تحرير التجارة بحيث (1) هي اقل درجة تحريره، و(20) هي أكبر درجة تحرير،كما عرفوا تحرير التجارة انه أي تغيير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو الوضع السائد ولا يكون فيه اي تدخل من الحكومة، وفي ظل هذا التعريف إستخدمو أربع مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات)(**عبدوس عبد العزيز، 2010-2011، صفحة 44**)

-تعريف الانفتاح التجاري حسب المؤسسات الدولية.

يقصد بالانفتاح التجاري تلك السياسات التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة والتحكم فيها، بالصافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والاتجاه نحو نظام موحد لهذا الأخيرة(باريك مراد، 2012-2013، صفحة 37)

- **ثانيا: المقاربات النظرية للانفتاح الاقتصادي**

1- نظرية الفكر الكلاسيكي

- **نظرية النفقات المطلقة**

إن أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول هو العالم الاقتصادي الشهير Aadam Smithفي كتابه المعروف بـ ثروة الامم(**عادل احمد حشيش، 2003، صفحة 57**)، حيثيعتبر مؤسس علم الاقتصاد وأول من سطر المنهجية العلمية من اجل اطروحاته المختلفة للمشكلة الاقتصادية والتحليل الاقتصادي المرتبط بها ، وكذالك بحثه المفصل في أسس ومصادر ثروة الامم ، ففي كتابه قدم هذا العالم الكبير تحليلا وافيا وقويا للعديد من القضايا والموضوعات الاقتصادية وصاغ بذالك اللبنة الأولى لعلم الاقتصاد ، وكان من بين الموضوعات التي تناولها «Aadam Smithفي مؤلفه المشار إليه تحليله الأول لظاهرة التبادل التجاري، وكيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول (**عفيفي، 2005، صفحة 117**)، فالتجارة الخارجية في رأي Aadam smith تقوم بوظيفتين هامتين، فهي أولا تخلق مجالا لتصريف الانتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي وتستبدله بشيئ أخر

ذي نفع أكبر، وهي ثانيا تتغلب عن ذيق السوق المحلي وتصل كنتيجة لذالك بتقسيم إلى أقصاه وترفع من إنتاجية البلدان المتاجرة وذالك عن طريق إتساع حجم السوق(**زينب حسن عوض الله، 2004، صفحة 9**)كما يعتمد Aadam smith على أهمية الانفتاح التجاري كاداة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة، إذ يرى أن المنفعة المشتركة للتجارة تقوم على أساس الميزة المطلقة(**السواعي، 2006، صفحة 9**)، من ناحية أخرى لايرى Aadam Smith داعيا للتفرقة بين التجارة الداخلية والخارجية ،فالأخيرة تعد إمتدادا للأولى وكلاهما وسيلة للتخلص من الانتاج الفائض وتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، في حين أن نوعي التجارة مختلف في خصائصه ونظرياته وبصفة عامة فإن الفكرة الفكرة العامة للنظرية تتلخص في أن: المنفعة المطلقة توجد عندما تنتج إحدى الدول السلعة أو الخدمة بتكاليف أقل من الدولة الاخرى (**زينب حسن عوض الله، 2004، صفحة 48**)، وقامت نظرية المنفعة المطلقة على عدة إفتراضات من بينها(**باريك مراد، 2012-2013، الصفحات 42-43**):

- قدرة عناصر الانتاج على التنقل بين الدول المختلفةّ، وعلى غرار التجارة الداخلية تؤدي التجارة الدولية إلى إتساع دائرة السوق أمام السلع التي تختص بها الدولة وفقا لقاعدة النفقات المطلقة ظز؛
- إن التجارة الدولية تعود بالفائدة على جميع المشاركين في التبادل الدولي، اي فائدة تعود من إتساع نطاق السوق وزيادة تقسيم العمل تعم كافة الدول المشتركة في التبادل الدولي؛
- ترطز هذه النظرية على النفقات المطلقة لكل سلعة ، أي يكفي شرط إختلاف النفقات المختلفة لكل سلعة بين السلعتين لكي تقوم التجارة الدولية.

- **الانتقادات الموجهة للنظرية**

قام Adam smith في عرضه للمكاسب الحتملة لتحرير التجارة الخارجية من دحض أفكار تحرير التجارة ، إلا أن تحليله وتفسيره لقيام التبادل التجاري ترك إنتقادات من أبرزها:

- لم يستطع Adam smith أن يفسر لنا انه لو لم تملك أي ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما، فكيف يمكن مشاركتها في التجارة الدولية(**السواعي، 2006، صفحة 12**)؛
- اعطى Adam smith أهمية إلا لشروط العرض، حيث أنها لاتفسر محددات الربح عند كل بلد، بالإضافة إلى ذالك لم يفرق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية(**زينب حسن عوض الله، 2004، صفحة 48**)؛

- إن تفسير Adam smith لقيام التجارة الدولية على إختلاف النفقات المطلقة لا يعطي غلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والنامية،وهذا التفسير غير واقعي لمعظم التجارة الخارجية(**شرار، 2007، صفحة 23**)؛
- أنها مفرطة في التبسيط ، فهي تحصر التبادل بين دولتين فقط، في حين أن المسالة اكثر تشبعا وتعقيدا(**باريك مراد، 2012-2013، صفحة 43**).

- **نظرية النفقات النسبية**

قام الاقتصادي الكبير David Ricardo بنسف النظرية السابقة وذالك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية " الاقتصاد السياسي والضرائب" حيث شرح فيه قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية(**الجمل، 2011، الصفحات 23-37**)تتركزهذه النظرية على ان التبادل الخارجي بين دولتين أو أكثر يتم على أساس النفقات النسبية، أي ان كل دولة تتخصص في إنتاج سلعة بنفقات النسبية أقل، وبمعنى أخر فإن الشرط الضروري والكافي للقيام بالتبادل التجاري بين دولتين تنتجان مجموعة من السلع ذاتها، هو أن تختلف النفقات النسبية في إنتاج هذه السلع من دولة إلى أخرى

لقد ساهمت هذه النظرية في بيان حرية التبادل الخارجي وأثرها على الاقتصاديات العلمية، كما نجحت في بيان أهمية الواردات بعد أن أنكرها التجاريون(**زينب حسن عوض الله، 2004، صفحة 49**)وفي صدد شرح نظريته وضع Ricardo الفرضيات التالية:

- إن التبادل يتم على أساس المقايضة بمعنى عدم وجود أداة نقدية ؛
- أن يقتصر البحث على دولتين لا تنتجان إلا سلعتين ؛
- لاتوجد نفقات نقل أو رسوم جمركية ؛
- تكلفةإنتاج الوحدة لاتتغير تبعا لحجم الإنتاج، بمعنى أن قوانين الغلة النسبية غير مطبقة أو أن الإنتاج يخضع لثبات الغلة(**العديلي، 2006، صفحة 15**) .

- **الانتقادات الموجهة للنظرية:**

لقد حاول David Ricardo الاقتراب من الواقع لكن رغم ذالك تعرضت نظريته لانتقادات عديدة ومن بين هذه الانتقادات التي وجهت له نجد :

- اتسمت النظرية في المبالغة في التبسيط حيث بدت بعيدة عن الواقع فهي إفترضت وجود دولتين فقط، وتبادل سلعتين فقط؛
- افترضت النظرية صعوبة إنتقال عناصر الانتاج إلى الخارج، لذا إكتفت بدراسة تبادل السلع في الحين أن الواقع يشير إلى قدرة فائقة لدى هذه العناصر خصوصا راس المال للتنقل عبر الحدود؛
- تتجاهل النظرية أثر التغيرات في مستوى المعرفة الفنية أو التكنلوجيا؛
- تهمل النظرية تكاليف النقل(**باريك مراد، 2012-2013، صفحة 44**).

2-نظرية الفكر النيو كلاسيكي.

- نظرية هيكشر – أولين

ترجع هذه النظرية غلى الاقتصادي السويدي "Hecksher" وتلميذه "Ohlin" حيث هذا الاخير ألف كتابه الذي أشتهر بإسمه " نظرية أولين للتجارة الدولية " الذي نشره عام 1939، حيث إعتمد "Ohlin" على أن التجارة الدولية هي الإمتداد الطبيعي للتجارة والتبادل الخارجي، وقد بدأ "Ohlin" نظريته بالنقد للنظرية الكلاسيكية على أن العمل أساس القيمة وافترضها اختلاف التجارة الدولية والداخلية(**يحياوي، 2011-2012، صفحة 4**).

كما عرفت هذه النظرية بنظرية "Hecksher – Ohlin " أو بنظرية التوافر النسبي لعوامل الإنتاج، فلقد حاولت هذه النظرية أن توضح أسباب الاختلاف في التكاليف النسبية بين دولة وأخرى، وقد أعطىHecksher تفسيرا لأسباب هذا الاختلاف ففي رأيه أن تكلفة السلع تختلف باختلاف إنتاجية الدول، وهذه الإنتاجية تتوقف على عاملين أساسيين هما:

الأول: اختلاف الدول من حيث تمتعها بالوفرة أو بالندرة النسبية لعوامل الإنتاج.

الثاني: الاختلاف في الشروط الفنية لإنتاج السلع.

اتفق Ohlin مع أستاذه Hecksher في أ، نسب توافر عوامل الإنتاج في دولة ما هي التي تحدد نوع السلع التي تنتجها هذه الدولة ، ولكن أضاف إلى ذالك أن اختلاف هذه النسب بين الدول لا يفسر لنا لماذا تقوم التجارة الدولية، وذالك لان السبب في قيام التبادل الدولي هو إمكانية الحصول على

السلع من الخارج بتكلفة اقل من تكلفة إنتاجها محليا(**باريك مراد، 2012-2013، صفحة 46**) وقامت النظرية على مجموعة من الفروض أبرزها:

- أن التكنولوجيا المتاحة لإنتاج نفس السلعة واحدة بالنسبة للمنتجين في البلد الواحد؛
- أذواق المستهلكين معطاة بحيث أنه لن يترتب على التجارة الدولية أي تغيير في هذه الأذواق، وأن هذه الأخيرة لا تختلف كثيرا من بلد إلى أخر؛
- أن نمط توزيع الدخل معطى ومعروف في بلدان مختلفة(**الخارجية**)؛
- ليس هناك قيود على انتقال السلع بين المناطق؛
- عوامل الإنتاج لها الحرية الكاملة للانتقال داخل المنطقة الواحدة لكن ليس لها حرية الانتقال بين المنطقتين(**الحميد، 2012-2013، صفحة 34**).

بالرغم مما يوجه لهذه النظرية من انتقادات فإن أهميتها تتمثل في تطبيقها لنظرية الثمن، وتحليل التوازن الذي يستخدم في نظرية العرض والطلب لبيان القوى التي تتفاعل من أجل تحديد ثمن السلعة والكميات المنتجة منها على نظرية التجارة الخارجية، فضلا عن إلقائها الضوء على العلاقة المتبادلة ما بين التجارة الخارجية وهيكل الاقتصاد القومي للدولة التي تباشرها، وبصفة خاصة مدى تأثر صورة توزيع الدخل القومي مابين مختلف الأطراف في هذه التجارة، أي أثمان خدمات عناصر الإنتاج في الدولة بالنسبة لهذه الأثمان نفسها في الدول الأخرى(**زينب حسن عوض الله، 2004، صفحة 57**)

- **الانتقادات الموجهة لهذه النظرية.**

بالرغم من كل ما جاء في هذه النظرية إلا أنها لم تسلم هي الأخرى من الانتقادات من بينها(**زينب حسن عوض الله، 2004، صفحة 57**):

- إغفال النظرية للفروق النوعية لعناصر الإنتاج؛
- استخدام النموذج لمتغيرين فقط هما العمل ورأس المال؛
- لا تحدد بصفة قاطعة أي السلع داخلة في التجارة الدولية؛
- تفترض أن الإنتاج والتبادل يتم في ظل توافر الشروط المنافسة الكاملة.

3- نظرية الفكر الحديث

- **نموذج الفكر الحديث**

يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها هيكل المعرفة والمهارات المتاحة للاستخدام في إنتاج السلع والخدمات فالتكنولوجيا لها تاثير كبير على التجارة الخارجية عن طريق جلب سلع جديدة على الدوام إلى السوق، فالتجارة بين الدول تاخذ بعين الاعتبار التطورات التكنولوجية في عملية الإنتاج، وهي بذالك تفرق بين الدول صاحبة التكنولوجيا والمستوردة لها، وهذه الاخيرة دائمة التغير فإنها تأثر بشكل كبير على التجارة، ولو ان هذه التكنولوجيا يختلف تطبيقها من دولة إلى أخرى.

ويرجع تفسير نموذج الفجوة التكنولوجية إلى الاقتصادي "Posner" في عام 1961، والتي مفادها أن للتفاوت التكنولوجي بين الدول المتقدمة والنامية اثر على هيكل التجارة الدولية، حيث تجتمع الدول المتقدمة على ميزة نسبية مكتسبة أدت إلى تفوقها في العديد من السلع، ويرجع وجود الميزة النسبية إلى عاملين أساسين هما:

- وجود تفاوت نسبي في الفن التكنولوجي المستخدم؛
- اكتساب حقوق انتاج وشراء المخترعات الجديدة.

بما انه لايمكن لجميع الدول الوصول إلى مستوى متساو من التكنولوجيا، لذالك يظهر ما يسمى " الفجوات الكنولوجية" تتركز فيها التكلوجيا لدى عدد قليل نسبيا من الدول، التي تسعى إلى تطوير ميزة نسبية قوية في السلع ذات التكنولوجيا العالية، وكلما ركزت الدول الاكثر تقدما في إنتاج السلع ذات المستوى التكنولوجي المرتفع فإن المزايا النسبية في السلع ذات التكنولوجيا المنخفضة تنتقل غلى الدول الاكثر تخلفا في عملية التنمية. كما اطلق الاقتصادي"Posner " وهو مؤسس نموذج الفجوة التكنولوجية باسم "تجارة الفجوة التكنولوجية" على النموذج الذي أسسه.

- **نظرية دوران المنتج**

نموذج دوران المنتج أوسع **من** نموذج الفجوة التكنولوجية الذي طوره "Vernon" سنة 1966، ويوضح النموذج المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره، والتغيرات التي تحدث في ميزته النسبية

خلال هذه المرحلة التي يمر بها(**شرار، 2007، صفحة 146**)،وبناءاعلى ذالك قدم "Vernon " افتراضينلبناءنموذج تمثلا في(**واخرون، 2000، صفحة 36**) :

- وجود منتجات جديدة تتلائم وأصحاب الدخول المرتفعة؛
- توفر عنصر العمل الماهر، ومنه الانتاج سوف يبدا في الولايات المتحدة ثم ينتقل إلى دول أخرى .

ويفرق "Vernon " بين ثلاث مراحل لتطوير شروط اماكن إنتاج المنتج وهي كما يلي(**واخرون، 2000، صفحة 36**):

1- **مرحلة الإنتاج:** يبدأ تصنيع المنتج في الولايات المتحدة الأمريكية ، وذالك لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة الأيديالعاملة، فعدمالتأكد الذي يصاحب هذا المنتج يجعل يجعل تسويقه في السوق المحلية والأسواق القريبة ضعيف لان تكاليفه عالية.
2- **مرحلة النضج:**يبدأ المنتج بالتنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات، وهذا يؤدي غلى زيادة الطلب عليه، مما يؤدي إلى انتشار تقنيات وفنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستمر في إنتاج هذا المنتج بالدول الصناعية، ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.
3- **مرحلة النمطية الشديدة:** في هذه المرحلة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة والسوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاضالأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار(**يونس، 1999، صفحة 48**)

ثالثا: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري.

- **قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق**

- **مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي.**

تعتبر الدول ذات معدلات الانفتاح العالية على العالم الخارجي والتي تمتاز بتنوع هياكل الإنتاج وهياكل صادراتها وبالأخص الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي العالي أكثر قدرة من الدول ذات الانفتاح المنخفضة، والتي تتصف بهياكلإنتاج وصادرات أولية محدودة، بحكم درجة الانفتاح على الأسواق الدولية منها حجم التجارة الخارجية، حيث تعتبر نسبة مجموع التجارة الخارجية إلى إجمالي الإنتاج الداخلي الخام من أهم مقاييس درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولي.

يبين مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام)، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني (F)، ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه والذي يعبر عنه رياضيا كمايلي(**باريك مراد، 2012-2013، الصفحات 58-59**)

$$F = \frac{\sum (x+m)}{pib} \times 100$$

حيثX: تمثل الصادرات؛

M: تمثل الواردات؛

PIB: تمثل الناتج الوطني الداخلي.

تبرز أهمية هذا المؤشر أنه يدلنا على مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج الداخلي الخام للدول، وبتعبير آخر فإنه يدل يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد .

وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضا للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعام الخارجي،

ويشير أيضا ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجاته من سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية والتبعية للخارج، ومن ثم مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية التجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية.

- **مؤشر التركيز السلعي للصادرات**

يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة أو عدد قليل من السلع، وتتصف صادرات الدول النامية باحتوائها على عدد قليل من السلع التي هي في الغالب لا تزيد من الموارد الأولية ،وتصدر في غالبيتها إلى الدول المتقدمة، وبالتالي تعتبر الزيادة في التركيز على سلعة معينة في التصدير من مظاهر التبعية التي تربط في اقتصاديات الدول النامية باقتصاديات الدول المتقدمة، وذالك من خلال اعتماد الدول النامية على المنتجات الأولية في توليد الجزء الأكبر من دخلها القومي، حتى أصبحت تلك الدول المصدر الرئيسي لتلك المنتجات للدول المتقدمة، بالإضافة إلى ذالك فإن هناك مظهر أخر من مظاهر التبعية يتمثل في وجود التخصص المتطرف داخل النشاط الاقتصادي لغالبية الدول النامية، وذالك باعتمادها على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع الأولية في صادراتها الإجمالية، ويستخدم هذا المؤشر أيضا في قياس التبعية الاقتصادية، عندما تبلغ نسبة هذا المؤشر أكثر من 60% في دولة ما تصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت تركز في صادراتها على سلع تتعرض في الغالب إلى تقلبات حادة في الأسعار، مما ينعكس سلبا على حصيلة الدولة في حصولها على العملات الصعبة ويقاس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني- هيرشمان وهو أكثر المقاييس استخداما لقياس هذا المؤشر، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي(**السواعي، 2006، الصفحات 59-60**):

$$cc = \left[\left(\sum_{i=1}^{i=n} \frac{\chi it}{\chi t} \right)^2 \right]$$

حيث: cc مؤشر التركيز السلعي للصادرات؛

X_{it} صادرات الدولة من السلع i خلال النسبة t ؛

X_t مجموع الصادرات الوطنية خلال النسبة t .

- **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.**

يقيس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية مدى اعتماد الدولة في صادراتها على دولة معينة أو عدد معين من الدول، وارتفاع درجة هذا المؤشر يجعل الدول النامية عرضة للتقلبات الاقتصادية والسياسية في الدول المستوردة، فكما هو معلوم أن الدول النامية هي من أكبر الأقطار التي تصدر الموارد الأولية إلى الدول المتقدمة، ولهذا فإن التقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في الدول المتقدمة قد تؤثر بشكل جذري على اقتصاديات الدول النامية، كما يحدث أغلبها في (الجزائر –العراق– الأردن....)، ويعتبر هذا المؤشر كسابقه من أهم المؤشرات التي تحكم به على تبعية تلك الدول المصدرة للدول المستوردة حيث من المفروض أن لا تزيد عن نسبة 60% وإلا اعتبر هذا الاقتصاد المصدر تابع تبعية كاملة للاقتصاد المستورد.

ويقاس مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية باستخدام معامل جيني–هيرشمان بنفس طريقة قياس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية مع استبدال البلد مكان متغير السلعة، ويمكن التعبير عنه على النحو التالي(**السواعي، 2006، صفحة 61**):

$$cc = \left[\left(\sum_{i=1}^{i=n} \frac{\chi it}{\chi t} \right)^2 \right]$$

حيث: cc مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات؛

X_{it} الصادرات الوطنية للدولة i خلال النسبة t ؛

X_t مجموع الصادرات الوطنية خلال النسبة t .

- **الميل المتوسط للاستيراد.**

يمكن الكشف عن مدى انغلاق اقتصاد ما إذا قيست درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد، حيث أن أهمية هذا المؤشر توضح مدى اعتماد الدولة على الدول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية، بمعنى أنه يعكس مدى ارتباط الإنتاج القومي بالإنتاج العالمي، حيث انه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح(**باريك مراد، 2012-2013، صفحة 61**).

- **مؤشر التبادل التجاري.**

يعتبر مؤشر التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة انفتاح بلد ما، ونظرا لأهميته فقد جلب انتباه الاقتصاديين والإحصائيين وصناع السياسة، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدلات التبادل التجاري وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في فترة معينة، ويفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات، فارتفاعه عن المائة بمعنى أن هذه الدولة قادرة على على الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة صادرات، وتراجعه عن المائة يعني أن الدولة تحصلت على

كمية قليلة من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات، وبالتالي تتراجع درجة انفتاحها على التجارة الخارجية، ويعتبر هذا المقياس من المقاييس التي تعبر عن رفاهية المجتمعات باعتباره يعكس ليس فقط سلوك الاقتصاد الخارجي، بل حتى سلوك الاقتصادي المحلي لأنه يعتمد على متغيرات حقيقية كالقدرة على توظيف الموارد الاقتصادية المحلية وتوزيع الدخل ونمط الإنتاج والأسعار.

يعبر مؤشر التبادل التجاري رياضيا عن نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة مستورداتها مضروبة في مائة أي(**السواعي، 2006، صفحة 51**):مؤشر التبادل التجاري= (الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات / الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات)×100

- **قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي**

1- مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية

بالإضافة إلى المؤشرات المستخدمة في قياس الانفتاح التجاري، هناك مؤشرات أخرى تعتمد في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات المتسببة من قبل التعريفات الجمركية وغير الجمركية مثل : رخص الاستيراد أو حصص التصدير أو الإعانات....إلخ، وتعتبر مسألة التعريفات الجمركية من أحد القضايا البارزة في مناقشة طرق وأساليب قياس الانفتاح التجاري، فلقد تمت دراسات سعت إلى تقييم الانفتاح التجاري بواسطة قياس التفاوت التجاري في الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية، إلا أن أغلبية هذه الدراسات تعرضت إلى عدة صعوبات من أهمها(**باريك مراد، 2012-2013، صفحة 62**) :

- أنه من الصعب تحديد الفوارق بين الأسعار المحلية والعالمية من طرف السياسات التجارية، بالإضافة إلى تكاليف النقل؛
- عدم تسوية سعر الصرف؛

- فوارق المرونة السعرية والسلوكيات الإستراتيجية للمؤسسات والتمييز في الاسعار، وكذالك تظهر الصعوبة في تحديد الفوارق بين الاسعار الداخلية والاسعار الاجنبية للسلع القابلة للتداول وغير قابلة للتداول؛

2- معدل التعريفات غير الموزون.

يحسب هذا المعدل بمتوسط عدد معدلات التعريفة الجمركية مثال: يستورد بلد ما ثلاثة سلع وتفرض عليها ثلاث معدلات للتعريفة الجمركية كالتالي(**شرار، 2007، صفحة 283**):

السلعة (A) يفرض عليها 15%

السلعة (B) يفرض عليها 20%

السلعة (C) يفرض عليها 25%

فيصبح معدل التعريف غير المتوازن = 15%+20%+25%)/3=20%

لكن هذا المؤشر لايعكس مستوى الانفتاح الحقيقي، لأنه يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع، ولهذا نلجأ إلى استخدام مؤشر آخر يعكس الأهمية النسبية للسلعة.

3- معدل التعريفة الموزون.

حيث ياخذ معدل تعريفة كل سلعة ويرجع بأهمية النسبية فإذا افترضنا أن قيمة الاستيراد لـ(**شرار، 2007، صفحة 283**):

السلعة (A) بلغت 700 وحدة نقدية

السلعة (B) بلغت 400 وحدة نقدية

السلعة (C) بلغت 200 وحدة نقدية

إذن: معدل التعريفة

الموزون=(0.15*700)+(0.2*400)+(0.25*200)/(200+400+700)×100

معدل التعريفة المتوازن=18.1%

- **قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشر البواقي.**

لقد انتقدت طريقة قياس الانفتاح التجاري بواسطة مؤشرات الانفتاح المطلق، حيث أنها لم تستطع التعبير عن درجة انفتاحا قتصاد ما واتجاه سياسته التجارية، ولهذا فقد اقترح كل "Guillarrmont " و"Syyruin Chenery " سنة 1984 طريقة مراقبة تدفقات التبادل التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، حيث تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من نموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح فإذا كان الفارق أو الباقي موجب أي أن حجم التجارة الحالية أبر من حجمها في المستقبل، فيعتبر البلد منفتحا والعكس صحيح، ويعتمد في تحديد الفارق في هذا المؤشر على عدد معين من المتغيرات الهيكلية، كالحجم، متغير الناتج الداخلي الخام، متغير الداخل الفردي ومتغير الحجم الفيزيائي للبلد (المساحة والنمو الديمغرافي) والمسافة بينه وبين البلدان الأخرى وغيرها وقد طور هذا المؤشر وأدخل عليه أخرى غير هيكلية ممثلة في المتغيرات الثقافية والمؤسسة.

بالرغم من اعتبار هذا المؤشر أحسن من مؤشر الانفتاح البسيط الذي يعتمد على نسبة المبادلات الخارجية من التصدير والاستيراد، إلا أنه قد تعرض هو الآخر إلى انتقادات حادة أبرزها، اعتماد هذا المؤشر في قياسه لدرجة الانفتاح على بعض المتغيرات الهيكلية والغير هيكلية،حيث أنه لاتوجد في أي دولة من العالم مجتمعة فيها هذه المتغيرات، كذالك لوحظ من الناحية العلمية وجود ارتباط ضعيف جدا بين النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على هذه المتغيرات،ولهذا السبب أعيد النظر في تعريف المتغيرات الهيكلية الحقيقية المعتمدة في قياس الانفتاح التجاري وتحديديها من الناحية الكمية والنوعية التي بواسطتها يمكن تحديد تدفقات التبادل المستقلة عن السياسات المتخذة(**عبدوس عبد العزيز، 2010-2011، صفحة 78**).

- **قياس الانفتاح التجاري حسب بعض النماذج.**

يتم قياس درجة الانفتاح التجاري وفق نموذجين هما(**باريك مراد، 2012-2013، الصفحات 64-65**):

1- قياس الانفتاح التجاري حسب النموذج المزدوج Sachs-Warner

يعتبر نموذج Sachs-Warner سنة 1995 من بين أكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين، بحكم أن هذا المؤشر استطاع أن يضع أجوبة لكثير من الانتقادات السابقة من خلال تمكنه من إعطاء تفسير أكثر واقعية ومنطقي لسياسات الانفتاح التجاري للبلدان المدروسة وأيضا تواريخ تبنيها لهذه السياسة.

يقوم مؤشر Sachs-Warner بتصنيف الدول إلى مجموعتين:

البلدان المنفتحة والمنغلقة على التجارة الخارجية، وذالك بالاعتماد على المعايير التالية:

- معيار الحواجز التعريفية والغير تعريفية،إذ تفوق 40% من قيمة المنتج؛
- معيار حصة السوق السوداء إذ لا يجب أن تفوق 20% (خلال السبعينيات والثمانينيات)؛
- معيار النظام السياسي إذ لا يجب أن يكون نظام اشتراكي؛
- معيار تدخل الدول إذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير.

ويقاس انفتاح أو انغلاق البلد تجاريا من خلال هذه المعايير، إذ أ، الدول التي لا تستطيع توفير هذه الشروط فتصنف ضمن الاقتصاديات المغلقة، بينما البلدان التي تستطيع تحقيق هذه الشروط فتصنف ضمن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية. تتكون العينة التي يدرسها هذا المؤشر من 117 دولة، تم دراستها خلال الفترة 1945-1970 وكانت نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها أنه: 15 دولة تعتبر من الدول المنفتحة بانتظام وفق المعايير المقترحة من قبل Sachs-Warner

، و74 دولة صنفت من الدول المنفتحة على التجارة ولكن بصفة دائمة ومنتظمة،كما أثبتت الدراسة أن الدول الأكثر انفتاحا حققت معدلات نمو مرتفعة بالنسبة لـ 11 دولة من أصل 15 دولة (عرفت معدلات نمو تزيد عن 23%) بينما 70 دولة من المجموعة الثانية عرفت نمو أقل من 3%

2- قياس الانفتاح التجاري حسب نموذج المؤشر المركب Edwards.

يعتبر مؤشر الانفتاح المركب لـ Edwardsسنة 1988 أحد أحدث المؤشرات التي عنيت بقياس وتقييم الانفتاح التجاري، وبالرغم من كثرة المؤشرات المستخدمة يرى Edwardsأن أغلبيتها لا تعطي تفسيرا منطقيا لقياس انفتاح دولة ما على التجارة الخارجية، حيث أنها لم توضح مدى تأثيرها على

النمو الاقتصادي، ولهذا اقترح Edwards مؤشر يرتكز على فرضية أساسها أن سياسات الانفتاح التجاري تتماشى مع ارتفاع إنتاجية العوامل.

إن استخدام Edwardsالمؤشرات الموجودة من قبل لأجل قياس درجة انفتاح أي بلد واقترح جمعها في شكل مؤشر مركب يتكون من تسعة مؤشرات فرعية، الثلاثة الأولى منها تصف وجود سياسات الانفتاح، بينما الستة الأخيرة تقيس مستوى التفاوتات التجارية وهي موزعة كالتالي:

- مؤشر Sachs-Warner؛
- مؤشر تقرير التنمية في العالم (1987)؛
- مؤشر البواقي لـ Leamer (1988)؛
- مؤشر علاوة الصرف (La Prime De Change) للسوق السوداء؛
- التعريفية المتوسطة على الواردات؛
- المستوى المتوسط للحواجز غير الجمركية؛
- مؤشر التفاوت للمؤسسات الذي يقيس التفاوت الخاضع لوجود الدولة؛
- معدل فرض الضرائب المتوسطة على التجارة الخارجية؛
- مؤشر التفاوت على الواردات المحسوبة من طرف Wolf (1933).

قام Edwards بجمع كل هذه المؤشرات في مؤشر واحد لغرض تبيان مختلف مظاهر السياسة التجارية، والمؤشر المركب لـ Edwards

المؤشر المركب= دالة (Sachs-Warner، علاوة الصرف، التعريفية المتوسطة، الحصص، مؤشر Wolf)

لقد ذهب Edwards في تفسير مؤشره، أن الانفتاح التجاري لأي بلد يعتمد على مدى ارتفاع الحواجز الجمركية أو غير الجمركية إلى أكثر من 20%، وهو نفس مذهب Sachs-Warner إلا إن النسبة أكبر من ذالك 40%، أما بالنسبة لمؤشر التفاوت فيرى Edwards أنه يصف تدخل الدولية في مظهر مؤسسي، بالنسبة لمؤشر علاوة الصرف للسوق السوداء فيمكن أن ينتج عن عدم توازن الاقتصاد.

المبحث الثاني: دراسة نظرية للنمو الاقتصادي.

يزخر الأدب الاقتصادي عبر تاريخه بالعديد من النظريات الاقتصادية المتداخلة للنمو والتنمية الاقتصاديين، والتي كثيرا ما يتم دمجهما معا، خصوصا إذا كان الهدف منها هو تحسين حياة الأفراد ،وبالأخص إذا كان النمو الاقتصادي مجرد وسيلة للوصول إلى طريق التنمية الطويل، الذي يحتاج إلى مجموعة إضافية من العوامل والشروط التي لا يهتم بها النمو. ولهذا فالتنظير في مجاليهما المختلفين جوهريا وإيديولوجيا يعكس تخصص كل منهما بنوعية الدول في مجال التقدم الاقتصادي، حيث نجد نظريات النمو وهي الأولى في مجال الفكر التنموي تهتم بالمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء.

أولا:ماهية النمو الاقتصادي والتنمية.

- **تعريف النمو الاقتصادي.**

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء ،ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيه(**روب، 1979، صفحة 9**)تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، واستمرلفترة زمنية طويلة دون مراعاة نوعية الدولة متقدمة كانت أو غير ذلك. فكل مجتمع يهتم ويبحث في السبل والأسباب التي تمكنه من رفع كمية السلع والخدمات، التي يتم إنتاجها من طرف الوحدات والمنشآت الاقتصادية، التي تكون هي الأخرى ملزمة بزيادة منتجاتها وتحقيق أقصى معدلات الأرباح، التي تمكنها من تراكم رؤوس الأموال، حيث أنه وبالرغم من تعدد وجهات النظر، اتفقت معظم الآراء على أن" النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي(**محمد عبد العزيز، 2000، صفحة 51**).

يتضمن هذا المفهوم ثلاث شروط أساسية:

3- أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يترتب عليها زيادة في نصيب الفرد منه، بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني أو الناتج المحلي الإجماليين يجب أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث غالبا ما يفوق هذا الأخير النمو الاقتصادي، لذلك يتعين على الدول التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان، وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر، وعليه:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

من ناحية أخرى يركز بعض الاقتصاديين على أهمية السكان وتركيبتهم في النمو الاقتصادي ،باعتباره أحد عوامل الإنتاج المهمة. فالمشكلة ليست في حجمه بقدر ما هي في المؤهلات التي يمتلكها ،فبعض الدول تتميز باستقطابها للهجرة وهو ما يرفع من عدد الأفراد المقيمين فيها، إلا أنها استطاعت تحقيق النمو الاقتصادي على غرار دول شمال أمريكا واستراليا ونيوزيلندا، كما يؤكد الصين على مفارقات هذا الشرط بما حققه من نهضة اقتصادية بالرغم من ارتفاع تعداد سكانه إلى حوالي 71،5% من مجموع سكان العالم.

- يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى أن تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار)التضخم(، فكثيرٌ من الدول فشلت في احتواء ارتفاع الأسعار نتيجة تحرير اقتصادياتها ، ما أدى إلى ارتفاع المداخيل كالمرتبات والأجور والمعاشات وغيرها من المداخيل بصفة آلية كنتيجة لارتفاع الأسعار، إلا أن هذه الزيادة في الدخل الفردي اسمية لم تؤدي إلى حصول الأفراد على كميات إضافية من السلع والخدمات. وعليه فإن؛

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم

- يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي أو في متوسط نصيب الفرد من الدخلالوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست آنية أو مؤقتة تزول بزوال أسبابها، بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابرا، كتلك الدول التي تستفيد من أوقات الأزمات مثل الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي حيث حققت بعض دول الأوبك زيادة كبيرة في الناتج القومي

الإجمالي نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات، زاد معها نصيب الفرد منه، أو في مثل الأزمة السياسية الكورية التي تحولت إلى حرب، ما أدى إلى إقبال الدول على شراء المنتجات الزراعية والمعدنية وتخزينها خوفا من تحولها إلى حرب عالمية ثالثة، نتج عنها ارتفاع كبير في الأسعار زاد معها دخل الدول المعنية بتصدير تلك المنتجات ،مما فارتفعت مداخيل الأفراد، ولكن سرعان ما عادت المداخيل إلى ما كانت عليه.

من ناحية ثانية فإن النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق معدلا مرتفعا في الإشباع والرفاهية لأفراد المجتمع، وبهذا يمكن أن يكون للنمو الاقتصادي آثار عكسية على التنمية عندما يزيد عدد السكان أكثر من حجم الموارد وزيادة الاستهلاك أكثر من الادخار ويزيد الاستيراد أكثر من التصدير(**الاخرس، 2005، صفحة 59**)، أو بمعنى آخر فالنمو الاقتصادي يعمل على الإسراع بمعدلات النمو للوصول إلى مستويات معيشة أعلى من خلال إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها(**طوبار، صفحة 60**).

غير أن مفتاح النمو الاقتصادي لأية دولة يتمثل في التقدم الفني والتكنولوجي، والتركيز على معدل النمو السكاني والادخار والمخزون من رأس المال الاستثمار، الذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا ،حيث أن المهم ليس توفير الموارد الطبيعية بصفة كبيرة، ولكن الأهم هو الاستخدام المتاح منها والاستفادة من وفورات الحجم الكبير(**احمد الشريني، 1998، الصفحات 28-33**).

- **ثانيا: تعريف التنمية الاقتصادية.**

إن إعطاء مفهوم واضح لعملية التنمية هو خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح، وذلك أن الأخطاء الكبرى التي وقعت باسم التنمية قد زادت التخلف تعميقا، حيث أن السياسات والممارسات الخاطئة قد ادت إلى تنمية التخلف بأبعاده المتعددة، في الوقت الذي ارتبط تطور مفهوم التنمية عبر مراحل أساسية نتيجة تأثر الفكر التنموي في البلدان النامية بالفكر التنموي الليبرالي، الذي عجز عن حل الأزمات الجزئية والكلية لتلك البلدان نظرا لاعتماده على المكونات الفرعية لمفهوم التنمية، (**صالحي، 2006، الصفحات 88-89**)

- **التنمية انطلاقا من معيار الدخل**: حيث توجد عدة تعاريف أهمها:

❖ يعرفها "Meir" بأنها عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل الوطني الحقيقي للد ولة وكذا متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة.

❖ هي عمليات استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في تحقيق زيادات مستمرة في الدخل الوطني تفوق معدلات النمو السكاني بما يؤدي إلى زيادات حقيقية في متوسط الدخل الفردي.

❖ يعرفها "كنيد ليبرجر" بأنها الزيادات التي تطرأعلى الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية هي سنة، مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلا أو تلك التي ينتظر إنشاؤها فيما بعد.

- **التنمية انطلاقا من التغيرات التي تحدث في الهيكل الاقتصادي** دون غيره من الهياكل الأخرى السياسية والثقافية والاجتماعية، مما جعلها قاصرة في تفسير ظواهرها التي كثيرا ما رفعت الشعارات باسمها ولأجلها ،ومنها:

❖ هي إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممكنة من الزمن يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

❖ هي مجموعة المحاولات التي تهدف إلى تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع بما يترتب عليه تحسين الوضع النسبي لرأس المال في نفس الوقت الذي يمكن استخدامه بأقصى درجة من الكفاية.

- **التنمية انطلاقا من النظرة الاقتصادية**، حيث أهدافها اقتصادية في المقام الأول ومنها:

❖ هي مجموعة الإجراءات والتدابير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تهدف إلى تحقيق تغير هيكلي في الكيان الاقتصادي لبناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن تحقيق زيادة حقيقية في الناتج الإجمالي ورفعا مستمرا لدخل الفرد الحقيقي، كما تهدف إلى إلى توزيع عادل لهذا الناتج بين طبقات المجتمع المختلفة التي تساهم في تحقيقه.

❖ هي عملية تغيير شاملة ومتكاملة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق نمو معجل ومستمر في اقتصاديات البلدان ومحسن لظروف ومستوى حياة الإنسان فيها.

- **التنمية باعتبارها عملية حضارية**، حيث تتضمن القدرة الذاتية على التحكم والتطور والابتعاد عن المحاكاة والتقليد، وخصوصا التحرر من التبعية الخارجية،ومنها:

- التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واعية وموجهة عن طريق إدارة لها قدرة استخدام موارد المجتمع لتحقيق أهدافه الإنتاجية والتوزيعية، لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية في ظل نظام عادل لتوزيع الثروة، وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والوطني.
- هي ليست فقط عملية انسانية، ولكنها بشموليتها وعمقها تذهب إلى تحقيق كيان جديد بتركيباته وعلاقاته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية، يتمتع أفراده بحضارة ديناميكية متواصلة الجد والعمل، متتابعة التطور والتجديد، مستمرة الابتكار والإبداع، يخيم على أفرادها الرضا والقبول ،ويعمهم الرخاء والعدالة الاجتماعية والاقتصادية.

كما يمكن تعريف التنمية كما يلي:

- هي العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وما تتطلبه من إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي، والتي تسمح بدخول الاقتصاد مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وتحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، وهي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة شريطة أن تكون مصحوبة بإحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء(**محمد عبد العزيز، 2000، الصفحات 56-59**).
- هي قدرة الاقتصاد الوطني والتي ظلت ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج الوطني الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح بين 5% و7% أو أكثر(ميشال، 2006، الصفحات 50-51).

- **شروط تحقيق النمو الاقتصادي وخصائصه في المجتمعات المتقدمة**.

يتعين على صانعي السياسة في البلدان النامية قبل مراعاة الوصول إلى التنمية تحقيق النمو الاقتصادي أولا في المجتمع والذي يشترط توافر ثلاثة مكونات أساسية وهي:

تراكم رأس المال: مشتملا على كل من الاستثمارات الجديدة في الأراضي والمعدات المادية من جهة ،حيث يسمح بإضافة موارد جديدة سواء عن طريق استصلاح أراضي غير مستغلة أو الارتقاء بنوعية الموارد الموجودة فعلا، وهذا بواسطة إحداث التوازن بين الاستهلاك الحالي والمستقبلي)زيادة الادخار والاستثمار(، أو الموارد البشرية من جهة أخرى، حيث تحسين نوعية رأس المال البشري تؤثر بشكل كبير حول الطاقة الإنتاجية وهذا عن طريق كل أشكال التعليم والتدريب والتأهيل.

- النمو السكاني، وبالتالي النمو الفعلي في قوى العمل، حيث تؤدي زيادة عدد السكان إلى زيادة الطاقة الشرائية للمجتمع، والتي تكوّن بدورها طبقات جديدة من قوى العمل يتم استغلالها في مختلف القطاعات عن طريق سياسة التوظيف الملائمة لامتصاص البطالين.
- التقدم التكنولوجي: الذي يعتبر أهم عنصر للنمو الاقتصادي الناتج عن زيادة الاستثمار في رأس المال البشري، حيث يمكن أن يؤدي إما إلى خلق تكنولوجيا موفرة للعمل، أو لرأس المال مع الحفاظ على مدخلاتها من العناصر الأخرى ولكن بمخرجات مرتفعة للناتج الكلي.

بالاعتماد على التعريف الذي وضعه "Kuznets" الخاص بالنمو الاقتصادي والذي مؤداه أنه قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، والتي تحدث زيادة متنامية في القدرة الإنتاجية، تكون مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يتطلبها هذا الأمر ،فإن للنمو الاقتصادي ست خصائص تتميز بها المجتمعات المتقدمة وهي(**ميشال، 2006، الصفحات 174-179**):

- **المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج:** حيث أن البلدان المتقدمة حاليا وعبر تاريخها الاقتصادي الممتد من سنة 1770 إلى وقتنا الحالي حققت معدلات مرتفعة من النمو السكاني ونصيب الفرد من الناتج، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج لهذه الدول نحو 2%، و1% للنمو السكاني، أو 3% لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، وهذا مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية.

- **المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج:** حيث أكدت الدراسات التي أعدها البنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، ذلك لأنها توضح

كفاءة استخدام كل مدخلات دالة الإنتاج بغض النظر عن نمو هذه المدخلات، بما يؤدي إلى زيادة المخرجات دون الزيادة في مدخلات العمل ورأس المال. كما لوحظ خلال فترة النمو الحديث زيادة كبيرة في الإنتاجية، تراوحت بين 05% و57% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج

❖ **المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي**: تتميز البلدان المتقدمة الحديثة بالمعدل المرتفع للتغيير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو، ما نتج عنه التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة الصناعية، ثم التحول من الصناعة إلى الخدمات، مما أنتج تطور الشركات الأسرية والشخصية إلى المنظمات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات، ثم أعقب ذلك تحول القوى المهنية من الأنشطة التقليدية إلى الحضرية ولم تعد متمركزة فيها. فمثلا كان إجمالي قوة العمل الملتحقة بالقطاع الزراعي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1846 حوالي 53،5% وانخفضت بحلول عام 1960 إلى 7% فقط.

❖ **المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي**: عادة ما يصاحب التغيير الهيكلي للاقتصاد تغيرات في الإيديولوجيات والمؤسسات الاجتماعية، والتي يطلق عليها التحول الحضري أو الحداثة، حيث أوضح "Myrdal" أنها تمس الجوانب التالية:

- **الرشاد**: حيث لا بد أن يؤدي التحول الاقتصادي إلى مزيد من تحديث طريقة التفكير والعمل والإنتاج والاستهلاك لكافة الأنشطة بما في ذلك التقليدية منها، فلا يمكن الحصول على مواد جديدة بوجود عقلية قديمة جامدة، فالمجتمع الحديث الذي يطبق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في شتى مجالات الحياة لا يحتاج فقط إلى امتلاك الأدوات الخاصة بذلك، وإنما أيضا إلى تفكير حديث.
- **التخطيط الاقتصادي**: حيث لا بد للوصول إلى المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي وتحقيق التنمية من وجود تخطيط اقتصادي سليم والذي يشترط فيه تحديد الأهداف السياسية الحكومية المرتبطة بالتنمية المستقبلية للبلد، وتحديد الاستراتيجية التنموية التي تجسد الأهداف وتحولها إلى واقع يومي ملموس)باستخدام واستغلال الوسائل الضرورية التي تنفذها(وتشمل الاقتصاد بأكمله دون تهميش أو استصغار قطاع معين، باستخدام نموذج من نماذج الاقتصاد الكلي وتحديد المدة الزمنية المستهدفة مع مراعاة وضع خطط تكميلية يتم الاستنجاد بها في حال تعثر البرنامج التنموي لسبب أو لآخر.

- **التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة:** حيث لا بد أن تتحقق عدالة توزيعية بين الطبقات الاجتماعية وتقلّ الفوارق في توزيع الثروة والدخل، وترتفع مستويات المعيشة وتكافأ الفرص بين شرائح المجتمع.
- **تحسين المؤسسات والاتجاهات:** إذ من الضروري أن تتحسن كفاءة المؤسسات لزيادة كفاءة وفعالية العمال وتشجيع المنافسة ليتحقق الحراك الاجتماعي وتتشجع المشروعات الفردية، مما يساعد على رفع الإنتاجية بأقصى صورة ممكنة. كما أن تحسين الاتجاهات الذي يفرضه التحديث يعمل على غرس المثل العليا والكفاءة والذكاء والحفاظ على الوقت، والالتزام والأمانة، والقيادة والتعاون، والاعتماد على الذات، والاستقامة والنزاهة وبعد النظر.

❖ **الهيمنة الدولية:** عرفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة وفتح الأسواق المربحة أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة – وهي في أغلبها بلدان نامية– مما أدى بتجدد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكرة لديها، خاصة المواصلات والاتصالات، مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية والسياسية مجددا على البلدان النامية والضعيفة.

❖ **الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي:** حيث أنه بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن، فإن ذلك لم يشمل كل سكان العالم، فالتوسع في النمو الاقتصادي العالمي الحديث حققه أقل من ربع سكان العالم بما يعادل 08% من الناتج العالمي، وأن علاقات القوة بين الدول المتقدمة والنامية غير المتكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينهما عبر الزمن، وأصبحت احتمالات اللحاق شبه مستحيلة، لأن البلدان المتقدمة تتحول من الصناعات الآلية إلى الهندسية والدقيقة، وهي تحتكرها حتى فيما بينها.

ثانيا: نظريات النمو الاقتصادي.

- **النظرية الكلاسيكية.**

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي ، وتباين طرق التحليل تبعا للمدة الزمنية التي ظهروا فيها والأوضاع التي ميزتها، إلا أن آراءهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث أن نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم

وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي. وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية:

- الإنتاج دالة لعدد من العوامل وهي الأرض، العمل، رأس المال والتقدم التكنولوجي، وكل تغير في الإنتاج يحدث بتغير أحد العوامل أو كلها، وأن الأراضي الزراعية العنصر الوحيد الثابت في النموذج الذي يحكمه قانون تناقص الغلة المرهون بثبات الفن الإنتاجي ورأس المال المستخدم.
- إن القوى التي الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعلى الأرباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي إلى التقدم التكنولوجي، كما أن التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان.
- إن العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي إلى تناقص الغلة في الزراعة)ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية(وارتفاع حصة الأجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الأرباح فيؤدي

ذلك إلى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الأجور عند حد الكفاف، وهذه يتم معالجتها في الفصل الموالي ضمن نظريات توزيع الدخل.

- ثبات الفن الإنتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن، مما يجعله متغيرا لا يؤثر في عملية النمو، وهو بخلاف النظرات المعاصرة التي جعلته عاملا مؤثرا.
- الحاجة إلى العوامل الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي إداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، وأوضاع اجتماعية مناسبة، وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.

1- نظرية ادم سميث" Adam Smith "

حسب "A. Smith" يعتبر العمل وتقسِيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم ،وهذا لِما يخلفه التقسيم من مزايا، فهو يولد وَفرات خارجية وتحسُّنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية، وكل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح

وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي، عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الأسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتميزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة أو المنخفضة(**مدحت، 2007، الصفحات 56-57**)

2- نظرية "David Ricardo "

اعتبر "Ricardo" الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، ما يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والثبات. كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث للرأسماليين دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فإنهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو. أما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الأجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك إلى زيادة عرض العمل مما يخفض الأجور إلى حد الكفاف. وأما ملاك الأراضي فتنمو مداخيلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة.

إن نظرية التوزيع الوظيفي حسبه توضح أن حصتي الأجور والريع ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الإنتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي، وهو ما يعيق ارتفاع حصة الأرباح ،فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللاقتصاد الوطني ككل.

بالنسبة لـ"Adam Smith"و"David Ricardo" يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي- اجتماعي)ينمو داخليا(، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الأجور الحقيقية عالية، أو بمعنى أدق تعتبر قوة العمل سلعة تنمو بنمو تراكمات رأس المال(**تركي، 2010، الصفحات 79-81**).

3- نظرية "Karl Marx "

اختلف الاقتصاديون الكلاسيك حول أسباب انخفاض معدل الربح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد "Smith" أن السبب يرجع إلى التنافس بين الرأسماليين، اعتقد "Ricardo"أن السبب هو تناقص العوائد على الأرض وارتفاع حصتي الأجور والريع، وبالنسبة لـ "Marx" فإن الأزمات الدورية التي ترافق حالة فائض الإنتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد. حسب "Marx" تتحدد الأجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج فإن حصة رأس المال الثابت ترتفع وتنخفض معها معدل الربح بم وجب قانون فائض القيمة)الفرق بين كمية إنتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل(، كما أن فائض العمل يدفع الأجور للانخفاض، وأن أي تراكم رأسمالي يقود الجيش الاحتياطي للعمال إلى الاختفاء، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والأرباح إلى الأسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب أن يحل رأس المال محل العمل، مما يؤدي إلى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الإنتاج إلى العمال، فتنهار الرأسمالية.

إن تحليلات "Marx" بخصوص أداء الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، إلا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الأجور النقدية لا تؤدي حتما إلى زيادة الأجور الحقيقية، بل يمكن أن يعوض الرأسماليون ارتفاعها ب رفع إنتاجية العامل ،مما يمكن تحقيقهما معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله "Marx"

4- نظرية "Robert Malthus"

ركز"Malthus" على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانيات الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح، وأن ادخار ملاك الأراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وأن أي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض ،ويتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو. وأما نظريته في السكان فتتلخص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية ،على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب أهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فينخفض دخل

الفرد إلى حد الكفاف، وبالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

إن تحليلات "Malthus" لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الأفريقية والآسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادته بمعدلات أكبر من معدل نمو السكان**(مدحت، 2007، الصفحات 59-60)**.

- **النظرية الكلاسيكية الجديدة.**

بينما اعتمدت المدرسة الكلاسيكية على قانون "Say" لتحليل النمو الاقتصادي، فإن العديد من الاقتصاديين المكونين للمدرسة الجديدة أمثال "Jevons" و"Menger" و"Walras" و" Alfred Marshall" اهتموا عوضا عن ذلك بالمنفعة الحدية في تحديد أثمان عوامل الإنتاج، حيث تتم عملية تكوين رأس المال من خلال إحلاله محل العمل وبمعزل عن نظرية السكان، اعتمادا على الادخار، الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة ومستوى الدخل، في حين يتحدد الاستثمار بسعر الفائدة بعلاقة عكسية وبالإنتاجية الحدية لرأس المال، كما يلعب السكان والتكنولوجيا والتجارة الدولية دورا مشجعا في توسع الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي والذي يتضمن ثلاث أفكار(**مدحت، 2007، صفحة 68**):

- ❖ يتحدد معدل نمو الإنتاج في المدى الطويل بمعدل نمو قوة العمل وإنتاجيته والمحددة خارج النموذج، كما أن معدل النمو مستقل عن معدل الادخار والاستثمار، فكل ارتفاع في هذا الأخير سيتم تعويضه إما بالمعدل الأعلى لنسبة رأس المال إلى الناتج $\frac{K}{Y}$ ، أو بالمعدل المنخفض)الأدنى(لإنتاجية رأس المال $\frac{V}{K}$، بفرضية تناقص عوائد رأس المال.

معدل نمو دخل الفرد يتغير إيجابا مع معدل الاستثمار والادخار وسلبا مع معدل نمو السكان.

- ❖ هناك علاقة سالبة لدى بلدان العالم بين $\frac{V}{K}$ و $\frac{K}{Y}$ بسبب تفضيلات الادخار)دالة الاستهلاك(والتكنولوجيا)دالة الإنتاج(، بحيث أن البلدان الفقيرة التي تملك كميات قليلة من رأس المال تنمو أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة منه، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تقارب معدلات دخل الفرد ومستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

من ناحية ثانية تجمع النظرية النيوكلاسيكية)A.Marshall, J.Clarck, K.Wicksell(أنه يمكن حدوث استمرارية النمو بدون حدوث ركود وذلك لأن النمو الاقتصادي:

- عملية مترابطة ومتكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل، يؤدي فيها نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو)الوفرات الخارجية(، ويؤدي نمو الناتج الوطني إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.
- يعتمد على القدر المتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع، فبينما يرتبط حجم القوى العاملة بالتغيرات السكانية وبحجم الموارد، فإن سعر الفائدة يلعب دور الموجه لرؤوس الأموال من خلال استقطاب مدخرات السكان وتوجيهها نحو الاستثمار مما يجعل النمو محصلة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والنمو السكاني، في الوقت الذي يقوم فيه المنظم باستغلال التطور التكنولوجي بكيفية لا تسمح بحدوث الجمود في العملية التطويرية وذلك بالتجديد والابتكار.
- النمو الاقتصادي كالنمو العضوي لا يتحقق فجأة وإنما تدريجيا، فيحدث أولا على المستوى الجزئي وبتأثير متبادل مع المشاريع الأخرى، الأمر الذي يتطلب التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة ،وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح البلد.

يعتبر "Schumpeter" من أبرز الكلاسيكيين الجدد الذين اهتموا بحقل النمو الاقتصادي، حيث اعتبر اتجاه النمو غير مستمر، وإنما يصل بسرعة إلى حدوده بسبب وجود بيئة غير مناسبة للاستثمار الابتكاري، كما أن للعوامل التنظيمية والفنية دورا مهما في عملية النمو، حيث يؤدي خلق منتج جديد وإجراء التحسينات المستمرة عليه إلى التنمية، وبالتالي فالنمو الاقتصادي هو عملية تحدث مرة واحدة تبعا لظهور اختراعات وابتكارات جديدة تدخل في الميدان التجاري على شكل استثمارات جديدة تؤدي فجأة إلى زيادة ملموسة في الدخل الوطني(**نامق، 1986، صفحة 52**).

تتضمن نظرية النمو حسب "Schumpeter" ثلاثة عناصر وهي؛ الابتكار والمنظم والائتمان المصرفي، وذلك لأن الاستثمار في الابتكار طيموّل عن طريق الجهاز المصرفي وليس من الادخار، ما يؤدي إلى زيادة عدد المنظمين، مما يرفع حصة الأرباح عن الأجور في الدخل، بسبب التغيرات الديناميكية الناتجة عن الابتكار الذي يولد الرغبة لدى المنظم ليحصل على أعلى الأرباح بتجديده المنتج والابتكارات، فيساهم في عملية النمو التي تحدث بسبب وجود نوعان من الاستثمارات، أحدهما محفز وتابع لحجم النشاط الاقتصادي ويتحدد بالربح والفائدة وحجم رأس المال القائم، وبالتالي فهو يتحدد على أساس

الموازنة بين الإيراد الحدي لإنتاجية رأس المال والفائدة المفروضة للحصول عليه، وأما الآخر يحدث تلقائيا وهو المحدد الأساسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي وإنما يحدده الابتكار والتجديد.

انتقدت نظرية النمو لـ"Schumpeter" لكونها يجب تستند على مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وليس فقط على الابتكارات، التي اعتبرها من مهام المبتكر وحده، في حين هي في الوقت الحالي من مهام المؤسسات ذاتها التي أصبحت تنفق على البحث والتطوير، وأن الائتمان المصرفي لا يكفي وحده لتمويل الاستثمارات، بل يمكن تمويلها بالعجز إذا لم تكفي الادخارات والاستثمارات الحقيقية، أو بواسطة أدوات الس وق المالي من أسهم وسندات وغيرها، كما أنه لا تتوفر الكثير من البلدان النامية على المنظمين الذين تعتمد عليهم نظريته في النمو ،إضافة إلى أن الابتكارات وحدها لا تقود في الأجل الطويل إلى التنمية بل تحتاج إلى توليفة متنوعة من العوامل مثل الهياكل التنظيمية والإدارية والعمل الماهر والدوافع والمحفزات**(مدحت، 2007، الصفحات 71-73)**.

- **النموذج الكينزي للنمو.**

في الوقت الذي أقر فيه "Schumpeter" أن هناك موجات مد وجزر في النمو الاقتصادي ،)حيث كل موجة تكون مصحوبة بالرواج، وعندما تنتهي يعود الاقتصاد إلى حالة السكون، حيث يبدأفيها المنظمون في البحث عن الابتكارات الجديدة مما يؤدي إلى زيادة المنافسة التي تؤدي إلى التطور والازدهار مرة أخرى(جاءت الأزمة الاقتصادية العالمية لتثبت قصور النظريات السابقة، فظهر التحليل الكينزي مخالفا للكثير من الآراء والتحاليل التي سبقته، خصوصا ما تعلق منها بحالة التوازن والاستقرار الاقتصادي.

يوضح النموذج الكينزي احتمال حدوث التوازن الاقتصادي عند مستوى أقل من مستوى الاستخدام الكامل، والذي يتحدد من خلال الطلب الكلي، كما أن المشكلات التي تتخلل النظام الرأسمالي لا تكمن في جانب العرض بل هي بسبب عدم كفاية الطلب الفعال، وحيث أن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، وأن الادخار هو دالة للدخل، فإن التوازن في الإنتاج والدخل يحدث عندما يتساوى الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط، وحيث أن أساس تكون الدخل الوطني في المدى القصير هو اتحاد

الاستثمارات الإنتاجية وغير الإنتاجية الخاصة والحكومية، وهي العامل الرئيسي المضاد للأزمات ،والمؤشر ال رئيسي في توسيع الطاقة الإنتاجية، ورفع معدلات النمو في المدى الطويل.

وإذا كان الدخل عبارة عن قيمة الناتج الكلي، فإن أي زيادة مستهدفة فيه لا تتحقق إلا بزيادة قيمة الإنتاج الذي لا يتحقق إلا بزيادة الاستثمار العيني ، وزيادة الطاقة الإنتاجية اللازمة لتحقيق توسع في قيمة وكمية الإنتاج الكلي، ولهذا وضع "Keynes" التسلسل المنطقي التالي لعملية النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة:

- يقوم المصنع بإنتاج كمية من الإنتاج تعادل قيمة معينة من الوحدات النقدية، وعند بيعها يدفع المصنع تكاليف الإنتاج في شكل أجور وريع وفائدة، والتي تمثل إيرادات للأفراد مثلما يمثل الربح دخلا لملاك المصنع، فإنه لابد أن تتساوى قيمة الإنتاج مع قيمة الدخول المتولدة من هذه العملية؛
- لهذا، فإنه حتى تبيع جميع المصانع كل ما أنتج يجب أن ينفق الأفراد كل ما حصلوا عليه من دخول لتحافظ الأرباح على مستوياتها العالية، مما يولد لدى المصانع الرغبة في إنتاج نفس الكمية أو أكثر في الفترة التالية، وحيث أن النقود التي تتدفق من رجال الأعمال إلى أفراد المجتمع في شكل أجور وريع وفائدة وأرباح، تعود لتتدفق في تيار عكسي مرة أخرى إلى رجال الأعمال عندما يشتري الأفراد السلع والخدمات منهم، مما يضمن تتابع واستمرار المراحل.
- غير أن ذلك لا يحدث بشكل آلي، فالأفراد قد لا ينفقون كل دخلهم بل يدخرون نسبة منه)عادة في البنوك(، ولذلك يحدث تراجع في تيار الإنفاق ،أو يتم إنفاق جزء منه على السلع الأجنبية)الواردات(وليس على السلع المحلية ،كما يدفع بعض الأفراد جزءا من دخلهم إلى الحكومة في شكل ضرائب ،وكلاهما أيضا يشكل تراجعا في تيار الإنفاق؛
- إن هذه التسريبات)الادخار- الواردات –الضرائب(يمكن أن يقابلها ثلاثة تيارات عكسية تمثل حقنا لتيار الإنفاق، مثل الصادرات التي يطلبها الأجانب على السلع الوطنية، والإنفاق الحكومي الممولة من الضرائب المحصلة سابقا، والاقتراض من البنوك لزيادة رأس مال المنشآت لتمويل الاستثمار في سلع رأس المال. وبالتالي فإن تساوي التيارات الثلاثة للتسرب والحقن يكون عندها الإنفاق يساوي قيمة الإنتاج، ومع افتراض أن التركيب الهيكلي لكل الأسعار النسبية يوزع الطلب على الصناعات المختلفة لدرجة أن الطلب والعرض في كل صناعة متساوية فان ذلك يعني أن كل ما ينتج يباع ومن ثم يسود الرخاء في المجتمع، وفي هذه الحالة وبتوفر السلع والخدمات فإن تخلف

الطلب الكلي هو السبب في حدوث الأزمة، مما يدفع بالمنظمين ورجال الأعمال إلى الإحجام عن التوسع في حجم النشاط إلا بتزايد الطلب لزيادة تشغيل الموارد العاطلة؛

- وأخيرا ،يتم توازن الاقتصاد الوطني بتوازن الطلب الكلي مع العرض الكلي بغض النظر عن حجما لموارد المشغلة مع وجود البطالة، أي عند مستوى التشغيل الناقص وليس الكامل، مما يحقق النمو الاقتصادي إحدى مراحله في الدول الرأسمالية.
- إن ظهور النموذج الكينزي في النمو الاقتصادي كان يخص المجتمعات الرأسمالية، غير أن الاقتصاديات المتخلفة تستلزم تحليلا خاصا نظرا لبعض الخصائص والمشاكل التي تميزها والتي تختلف تماما عما اشترطه "Keynes" في نموذجه؛ مما يعني ضرورة تعديله على مثل تلك الدول.

- **نموذج Slow.**

لقد كانت نظرية "Harrod-Domar" متشائمة بسبب اعتقادها أن الاقتصاد يميل للتقلب بين حالتي البطالة والتوظيف الزائد عن الحد، حيث أرجع "Solow" سببه إلى الجمود المفترض في معامل رأس المال ،وإلى استخدام عناصر الإنتاج بنسب ثابتة، الأمر الذي يؤدي استخدامها بغير كفاءة ،ولذلك اقترح إمكانية الإحلال بينها، وافترض أن عرض العمل ينمو بمعدل ثابت(n)، وأن تراكم رأس المال هو نسبة ثابتة من

الدخل($K = sY$)، واستبدل المعامل الثابت لرأس المال في دالة الإنتاج بدالة متجانسة خطيا

$$Y = F(K, L)$$

ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:

- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع أسواقه، وينتج منتجا مركبا واحدا.
- دالة الإنتاج هي دالة "Cobb-Douglas" ذات غلة الحجم الثابتة، وحيث يمكن الإحلال بين عنصري الإنتاج K و L. (**Ulrich KOHLI**,, **1999**, **p. 418**)

$$Y = F(K, L) = \quad L^{1-} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1.1)$$

- الاستهلاك يأخذ شكل دالة "Keynes"

$$C = cY \Longrightarrow S = (1 - c)Y = \mathit{s}Y \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2.2)$$

- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، حيث إذا كان معدل نمو السكان هو)n(فإن عرض العمل ينمو كذلك بـ (n)وذلك لأن:

$$\frac{d \log L}{dt} = \frac{\frac{dL}{L}}{dt} = \frac{\dot{L}}{dt} = n \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3.3)$$

- فرضية قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال، ووجود مرونة في الأسعار والأجور ،وأن عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الإنتاجية الحدية لهما.
- التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ.

يتكون نموذج "Solow" من نموذجين مختلفين وهما:

- **النموذج القاعدي:**

في ضوء الفرضيات السابقة فإن النموذج القاعدي لـ "Solow" يتكون مما يلي(**DEVOLY, 1198, p. 204**):

- الإنتاج الفردي من الشكل:

$$y = \frac{Y}{L} = \varphi(k) = k \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(1.1)$$

حيث $k = \frac{K}{L}$

- تراكم رأس المال عبر الزمن من الشكل:

$$\dot{K} = \frac{dK}{dt} = I - \delta K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2.1)$$

إن كل تغير نسبي في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واهتلاكه بأقساط ثابتة ، وحيث أن الاقتصاد المغلق يفرض تساوي الادخار مع الاستثمار (التوازن في سوق السلع والخدمات) فإن:

$$I = S = \mathit{s}Y \Rightarrow \dot{K} = \mathit{s}Y - K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3.1)$$

$$k = \frac{K}{L} \Rightarrow \log k = \log K - \log L$$

$$\Rightarrow \frac{d \log k}{dt} = \frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{sY - \delta K}{K} - \frac{\dot{L}}{L} \quad \ldots\ldots\ldots(7.5)$$

☜ معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل هو:

$$\frac{\dot{L}}{L} = n \Rightarrow \frac{d \log L}{dt} = n \Rightarrow \log L = \int n dt = nt + C_0$$

$$\Rightarrow L_t = e^{nt+C_0} \quad ; \quad L_0 = e^{C_0}$$

$$\Rightarrow L_t = L_0 \, e^{nt}$$

لتصبح العلاقة (5.1) كما يلي:

$$\frac{\dot{k}}{k} = \frac{sY}{K} - \delta - n = \frac{sY}{K} - \delta - n$$

$$\Rightarrow \dot{k} = s(k) - (+ n)k \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6.1)$$

تمثل هذه العلاقة المعادلة الديناميكية الأساسية لنمو معدل رأس المال الفردي، وهي تعبر عن الطريقة التي يتحدد بها تراكم رأس المال انطلاقا من الإنتاج والاستثمار والادخار (العلاقة 5.4)، وهما العلاقتان الأساسيتان في هذا النموذج، وهو ما يظهره الشكل البياني التالي:

الشكل (1-1) نموذج "SOLOW" القاعدي

الشكل: (1-1)

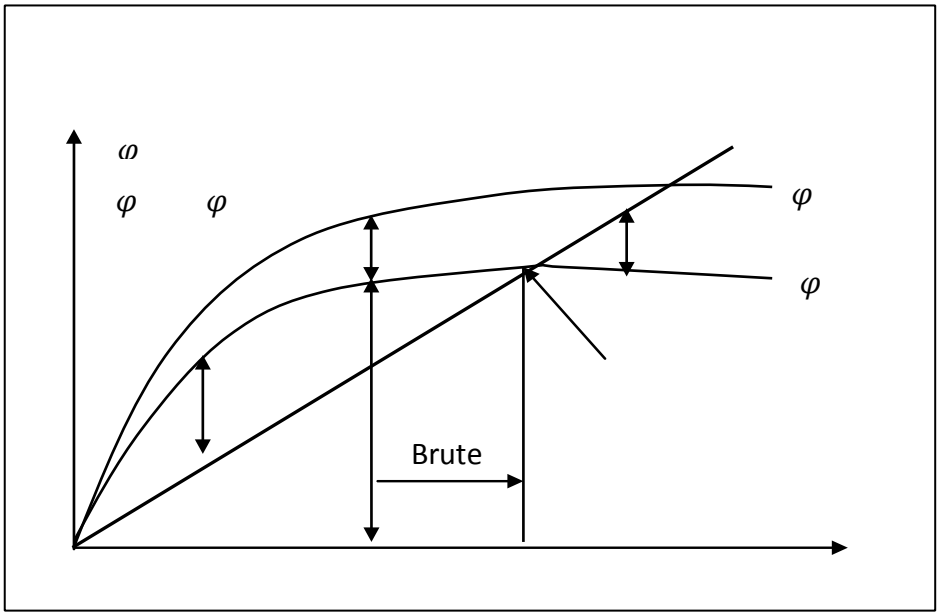

استنادا إلى فرضية إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال فإن:

$$\dot{k} = sk - (+n)k \quad ; \quad (+n) > 0$$

توضح هذه العلاقة أن معدل تغير مخزون رأس المال لكل وحدة فعلية من العمل هو عبارة عن الفرق بين حدين هما(**Ragot, 2006, pp. 16-81**):

- الحد الأول (sk) وهو يمثل الاستثمار الجاري لكل وحدة فعلية من العمل.
- الحد الثاني ($(+n)k$)هو يمثل الاستثمار الواجب، أي قيمة الاستثمار الواجب استثمارها من أجل الحفاظ على K حتى لا ينخفض أو إبقائه ثابتا وذلك لأن مخزون رأس المال يهتلك بالمقدار(n)، إذ يجب استثمار نفس المقدار حتى لا يتدنى رأس المال من جهة، ومن جهة أخرى فإن العمل ينمو بمقدار (n) لذلك يتوجب أن ينمو مخزون رأس المال بنفس المقدار حتى لا ينخفض(K)

إن نسبة التغير في k هي الفرق بين المنحنيين ($(+n)k$ و$sf(k)$) وهي تعطي ثلاث حالات، تقود إلى معرفة كيفية تأثير الصدمات على نمو رأس المال وعلى معدل النمو الاقتصادي ككل.

ففي حالة تقاطع المنحيين فإن الحالة التوازنية تصبح:

$$\frac{\dot{k}}{k} = 0 \Rightarrow \dot{k} = 0 \quad ; \; k = k^*$$

وفي حالة($\dot{k} > 0$أي$k_0 < k^*$) فإن رأس المال الفردي في الاقتصاد يتزايد ويصاحبه في ذلك تقوية رأس المال. وأما في حالة ($\dot{k} < 0$أي$k_0 > k^*$) فإن رأس المال الفردي يتناقص، وهنا يتم توسيع رأس المال.

☜ **أثر الصدمات على نمو رأس المال**: كثيرا ما يتساءل الباحثون في مجال النمو عن الأثر المحتمل على تطور رأس المال الفردي إذا حدثت صدمة ناتجة عن تغير أحد عوامل البيئة الاقتصادية التالية:

- **الزيادة في معدل الاستثمار**: حيث أن قيام المستهلكين بزيادة معدل الادخار انطلاقا من حالة التوازن $s > 0$ $\rightarrow s$ يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، مما يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي، وذلك كما يلي:

الشكل (1-2) صدمة الاستثمار على كل من k وy

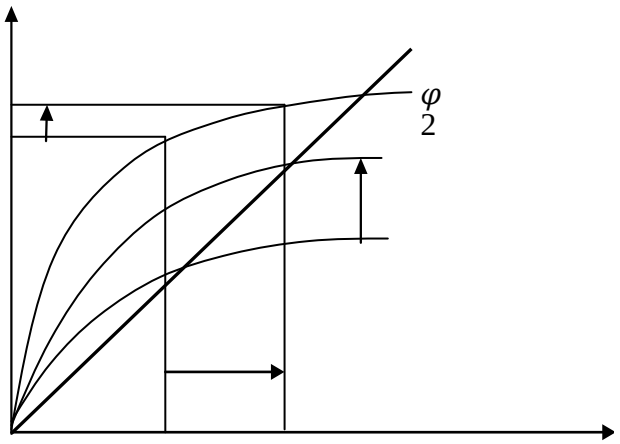

,

- **زيادة النمو الديمغرافي**: حيث الزيادة فيها تعني بالدرجة الأولى زيادة عرض العمل (L) مما يفرض ضغوطا على تراكم رأس المال ،الأمر الذي يجعل النسبة (k) تتناقص، مما يعني حدوث صدمة سلبية على نمو الناتج والدخل ،وذلك كما يلي:

الشكل(1-3) صدمة النمو السكاني على k وy

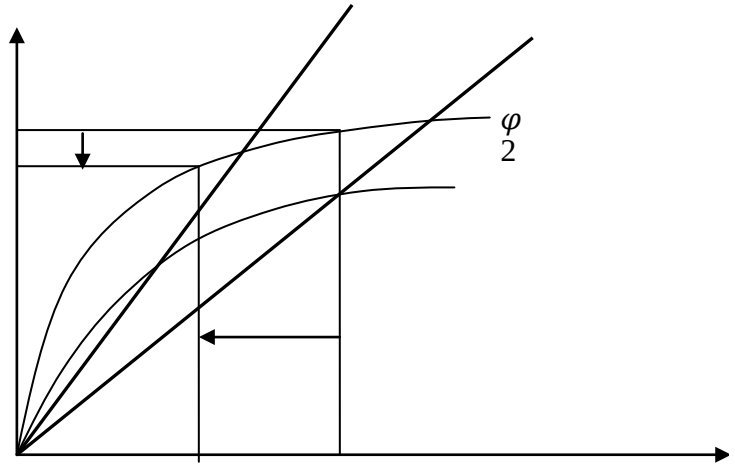

☜ **دراسة التوازن:** يتحدد التوازن في نموذج "Solow" القاعدي بالشرط التالي:

$$\dot{k} = s k^{\alpha} - (\delta + n)k = 0$$

$$\Rightarrow k^{*} = \left(\frac{s}{\delta + n}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

حيث أن الإنتاج الفردي هو:

$$y^{*} = \varphi k^{*} = k^{\alpha} \Rightarrow y^{*} = \left(\frac{s}{\delta + n}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

إذن فحسب "Solow" فإن من الأسباب التي جعلت بعض الدول غنية وأخرى فقيرة هو أن الدول التي لديها معدلات ادخار)استثمار(أكثر ارتفاعا فهي التي تتمتع بقابلية أن تصبح غنية، وأما الدول التي لديها معدلات نمو سكانية مرتفعة فهي مرشحة أن تكون بلدانا فقيرة.

☜ **النمو الاقتصادي في النموذج القاعدي البسيط:** إن نموذج النمو البسيط يعتبر أن المتغيرات الفردية ثابتة أثناء التوازن، بينما المتغيرات المطلقة (Y,S,C,K,L) فهي تنمو بنفس معدل نمو السكان $\frac{\dot{k}}{k} = \frac{\dot{y}}{y} = 0 \Rightarrow \frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = n$، مما ينتج عن ذلك في المدى البعيد حدوث اختلاف الناتج المحلي الفردي بين الدول، بينما تبقى نسبة رأس المال إلى الناتج $(\frac{K}{L})$ ثابتة لأن (k)و(y) ثابتان ،بما يجعل الإنتاجية الحدية لرأس المال تكون ثابتة هي الأخرى.

وعليه، تستطيع الاقتصاديات أن تنمو في المدى القصير وليس الطويل، حيث كلما اقترب الاقتصاد من الحالة التوازنية كلما تباطأ نموه وهذا بسبب أن (α)أصغر من الواحد في المعادلة الأساسية في النموذج (العلاقة 5-4)، حيث أنه عندما يتزايد (k)فإن معدل نموه يتناقص، وبما أن معدل نمو الإنتاج الفردي (y) يتناسب طردا معه فإنه يتناقص هو الآخر(**Ulrich KOHLI**,, **1999**, **p**. **420**).

- **نموذج "Solow" مع الرقي التقني.**

استنادا إلى النموذج القاعدي لـ "Solow" فإنه في المدى الطويل عندما يصل الاقتصاد إلى حالة مستقرة، فإن متوسط دخل الفرد لا ينمو، ولجعله كذلك ادخل التقدم التقني في الشكل العام لدالة الإنتاج، حيث هناك ثلاث تأثيرات مختلفة له على الناتج المحلي الإجمالي وهي:

- حسب "Harrod" يكون التقدم حياديا إذا كان يدعم إنتاجية العمل($Y = f(K, AL)$؛
- حسب"Solow" يكون التقدم التقني حياديا إذا كان يدعم رأس المال)($Y = f(AK, L)$؛
- وأما "Hicks" فاعتبر أنه يمكن لدالة الإنتاج يمكنها أن تتأثر بالتقدم التقني)($Y = Af(K, L)$؛

وبالنظر لهذه الاحتمالات الثلاث فإن تأثيرات التقدم التقني تكون مختلفة، غير أنها ستؤدي في آخر المطاف إلى زيادة الناتج الإجمالي، وكون النظريات الاقتصادية بدء من "Keynes" جاءت لتبحث في السبل التي يصل فيها الاقتصاد إلى حالة التشغيل الأمثل، فإنه عادة ما يؤخذ التقدم التقني الذي يدعم إنتاجية العمل لدراسة النمو في المدى الطوي. وعليه فإن دالة الإنتاج تكون من شكل:

$$Y = f(K, AL) = k(AL)^{1-}$$

وحيث أن (A) يعبر عن التقدم التقني وهو خارجي المنشأ ويتزايد بمعدل ثابت $\frac{\dot{A}}{A} = g$ وعليه ،فإذا كان:

- تراكم رأس المال لا يتغير بشكل أساسي وكان من الشكل $\dot{K} = \mathcal{s}Y - \delta K \Rightarrow \frac{\dot{K}}{K} = \mathcal{s}\frac{Y}{K} -$
- وكانت دالة الإنتاج الفردية من الشكل $y = \frac{Y}{L} = \frac{K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha}}{L} = \frac{K^{\alpha}}{L^{\alpha}}\frac{(AL)^{1-\alpha}}{L^{1-\alpha}} = k^{\alpha}A^{1-}$
- ويوضع $\left(\tilde{k} = \frac{k}{A}\right)\left(\tilde{y} \equiv \frac{y}{A}\right)$ وهما دالتا رأس المال الفردي والإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني على التوالي ،فإن دالة الإنتاج الفردية تصبح من الشكل:

$$\tilde{y} = \frac{y}{A} = \frac{k^{\alpha}A^{1-\alpha}}{A} = k^{\alpha}A^{-\alpha} = \frac{k^{\alpha}}{A^{\alpha}}$$

$$\tilde{y} = \tilde{k} \quad \text{.....(1-2)}$$

انطلاقا من العلاقة الأخيرة (3.2) فإن الحالة التوازنية في المدى الطويل تعرف بمتغير جديد وهو نسبة الناتج الفردي للتقدم التقني، ومنه:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L} = \frac{\dot{A}}{A}$$

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{Y}{K} - (\delta + n + g) \text{.....(4.2)}$$

وبمعلومة أن:

$$\frac{Y}{K} = \left(\frac{Y}{L}\right)\left(\frac{L}{K}\right) = y\frac{1}{\frac{K}{L}} = y\left(\frac{1}{k}\right) = \frac{y}{k}$$

و:

$$\frac{y}{k} = \left(\frac{y}{A}\right)\left(\frac{A}{k}\right) = \tilde{y}\left(\frac{1}{k/A}\right) = \frac{\tilde{}}{\tilde{k}} \quad \text{.....(11.5)}$$

ومنه فإن:

$$\frac{Y}{K} = \frac{y}{k} = \frac{\tilde{y}}{\tilde{k}}$$

وبتعويض($\frac{k}{\tilde{k}}$) في مكان($\frac{\tilde{Y}}{K}$) في المعادلة (4.2) نجد:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\frac{\tilde{y}}{\tilde{k}} - (\delta + n + g) \Rightarrow \frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = s\tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g)$$

ففي الحالة المستقرة عندما يكون $\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0$ فإن العلاقة الأخيرة تصبح:

$$\frac{\dot{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = 0 \Rightarrow s\tilde{k}^{\alpha-1} - (\delta + n + g) = 0$$

وعليه، يمكن إيجاد دالة رأس المال الفردي للتقدم التقني ($\tilde{K}^{*}$) في المدى الطويل، وهي تأخذ نفس شكل العلاقة (8.5) إذا كان معدل نمو التقدم التقني ($g = 0$)، حيث:

$$\Rightarrow \tilde{k}^{*} = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{1}{1-\alpha}}$$

أما دالة الإنتاج الفردي بالنسبة للتقدم التقني فهي:

$$\tilde{y}^* = \left(\frac{s}{\delta + n + g}\right)^{\frac{\alpha}{1-\alpha}}$$

تبين هذه المعادلة نتيجة واضحة بخصوص غنى وفقر البلدان عبر العالم، حيث البلدان المتقدمة تتمتع بمعدل استثمار مرتفع لرأس المال، أو معدل نمو سكاني ضعيف، أو رقي تقني قوي، أو كل هذه الأسباب مجتمعة، وهو عكس ما تعانيه البلدان النامية، حيث يرجع سبب تخلفها إلى انخفاض معدل الاستثمار أو الزيادة المفرطة في معدل النمو السكاني، أو الانخفاض الكبير في مستوى التقدم التقني، أو كل هذه الأسباب مجتمعة.

وبالرغم من الانتشار الواسع لنظرية "Solow" وتحليلاتها التي استمرت إلى غاية بداية الثمانينات من القرن الماضي، إلا أنها لم تستطع تفسير أسباب تناقص معدل النمو في المدى الطويل لاعتمادها على فرضية تناقص الإنتاجية الحدية الفردية، مما جعل بعض الاقتصاديين يشككون في دقتها، وأهمهم الذين ينتسبون لمدرسة نماذج النمو الداخلي.

- **نموذج** "Mead"

حاول الاقتصادي البريطاني الحائز على جائزة نوبل سنة 1977 توضيح إمكانية تحقيق النمو المتوازن حسب النظام الكلاسيكي، حيث اعتبر أن إنتاج السلع يعتمد على العناصر الأربعة وهي المخزون الصافي لرأس المال)K(، القدر المت اح من قوة العمل)L(، والأرض والموارد الأخرى (N)، والزمن (T) الذي يؤثر على الفن الإنتاجي والتكنولوجي، وهو يأخذ الشكل التالي(**محمد و سمير، 1999، صفحة 193**):

$Y = F(K, L, N, T)$ ……………….....…..(1.1)

فإذا كانت (N) ثابتة فإن:

$\Delta Y = \Delta K + \Delta L + \Delta Y$…………………………(2.1)

حيث(Δ)هي التغير الطفيف، فهي الناتج الحدي لرأس المال والعمل على التوالي ،وأما (Y) فهي مستوى الإنتاج إذا تغير المستوى التكنولوجي. وبقسمة المعادلة (2.1) على (Y) ينتج:

$$\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{\theta\Delta K}{Y}+\frac{\omega\Delta L}{Y}+\frac{\Delta Y'}{Y}$$

$$\Rightarrow \frac{\Delta Y}{Y}=\left(\frac{\theta K}{Y}\cdot\frac{\Delta K}{K}\right)+\left(\frac{\omega L}{Y}\cdot\frac{\Delta L}{L}\right)+\frac{\Delta Y'}{Y} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots(3.1)$$

وحيث أن$(y=\frac{\Delta Y}{Y})$هو معدل النمو النسبي للناتج، وأن $(k=\frac{\Delta K}{K})$ هو معدل النمو النسبي لرأس المال ،بينما $l=\frac{\Delta L}{L}$ هو معدل النمو النسبي للعمل، في حين يعبر $\gamma=\frac{\Delta Y'}{Y}$ ان معدل النمو النسبي للتقدم التكنولوجي خلال السنة ، وبالتالي فإن العلاقة (3.1) تصبح:

$$\Rightarrow y=\left(\frac{\theta K}{Y}\right)k+\left(\frac{\omega L}{Y}\right)l+ \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4.1)$$

وبوضع الناتج الحدي النسبي لرأس المال هو $U=\frac{\theta K}{Y}$ ، والناتج الحدي النسبي للعمل هو $Q=\frac{\omega L}{Y}$، فإن العلاقة الأساسية لنموذج "Mead" تصبح:

$$y=Uk+Ql+ \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5.1)$$

توضح هذه العلاقة أن الناتج هو مجموع ضرب معدل نمو مخزون رأس المال وإنتاجيته، وكذا معدل نمو السكان والإنتاجية الحدية للعمل وأيضا معدل النمو التكنولوجي. وعند البحث عن نمو دخل الفرد فإنه يستلزم استبعاد أثر النمو السكاني مما ينتج عنه:

$$y-l=Uk-(1-Q)l+\ldots\ldots\ldots(6.1)$$

فإذا كانت $k=\frac{\Delta K}{K}=\frac{sy}{K}$(فإن العلاقة 1.6) تصبح

$$U=\frac{\theta k}{y}\Rightarrow Uk=\frac{sy}{k}.\frac{\theta k}{y}=\theta.S$$

$$\Rightarrow y-l=.s-(1-Q)l+ \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(7.1)$$

فإذا كان عدد السكان والمستوى التكنولوجي ثابتين في الفترة القصيرة، فإنه يمكن كتابة ما يلي:

$$y=(.s)+r \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(8.1)$$

$$\Rightarrow y=(\theta.s)+\frac{s}{v} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(9.1)$$

يعتقد "J.E.Mead" بأن الناتج الوطني الحقيقي هو دالة لمستوى استخدام رأس المال وقوة العمل ومستوى المعرفة الفنية والتقنية، بينما يعتبر القدر المتاح من الموارد الطبيعية الأخرى ثابتا، كما أن نمو الناتج الحقيقي يتوقف على التغيرات في الإنتاجية الحدية، أي أن الإنتاجية الحدية للعناصر تزداد، وأن

جميع التغيرات التقنية تؤدي إلى تغيرات إيجابية على إنتاجية الوحدة، كما أن التغيرات في عناصر الإنتاج كما هي أساس عملية النمو، والذي يبدأ عندما يتساوى معدل نمو مخزون رأس المال مع معدل نمو الدخل الوطني، لأن مستوى التقدم التكنولوجي يبقى ثابتا في الفترة القصيرة وكذلك معدل نمو اليد العاملة ،وبالتالي فإن النمو يتحقق بنمو مخزون رأس المال فقط.

لقد أدى التحليل الضعيف للنظرية النيوكلاسيكية حول اختلاف معدلات النمو الاقتصادي المحققة عبر العالم بالرغم من استخدامها لتكنولوجيا متشابهة إلى عدم عموميتها ، حيث تصلح لبعض البلدان ولا تصلح للأخرى، خصوصا وأنها لم تحدد بدقة محددات التقدم التكنولوجي لاعتباره متغيرا خارجي، مما أدى إلى رفض وعدم قبول هذه النظرية من طرف الباحثين الاقتصاديين المعاصرين، مما ادى بهم إلى بلورة نموذج جديد للنمو الاقتصادي الحديث، والذي يطلق عليه نماذج النمو الداخلي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

أولا: المذكرات

- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم تخصص: العلوم الاقتصادية حول أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر من اعداد الطالب : بن قبلية زين الدين وإشراف الأستاذ مختاري فيصل جامعة بوبكر بالقايد موسم الجامعي 2015-2016.

وقد تناولت إشكالية المذكرة، هل يمكن 'تبار تطور النظام المالي في الجزائر احد مسببات النمو الاقتصادي؟ ام هو نتيجة لمتطلبات التنمية الاقتصادية؟

وتظهر أهمية الدراسة من خلال الموضوع بحد ذاته فلا تزال العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي محل جدل في الكتابات العلمية الأخيرة لاسيما بسبب مالها من آثار هامة في السياسات وفي حالة وجود دليل مقنع على ان للتطور المالي تأثير عبى النمو الاقتصادي ينبغي ان يعطي صانعو السياسات أولية لجميع السياسات التي تمس أداء النظام المالي وفي المقابل إذا ما أيدت الأعمال التطبيقية ان التطور المالي ماهو إلا نتيجة للنمو الاقتصادي ينبغي أن تركز على السياسات الإتمانية على المجلات التي من المتوقع أن تقود النمو الاقتصادي

سوف تنصرف الدراسة في تحديد النقاط التالية لتكون أهدافها لها وهي :

- دراسة المرجعيات النظرية للعلاقة بين تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي وتحليل وجهة نظر كل من المدرسة الهيكلية لتحويل ومدرسة التقيد المالي ومدرسة نظرية النمو المالي .
- دراسة تطور المصرفي الجزائري من خلال الإصلاحات المالية والمصرفية التي بدأت فعليا مع صدور قانون النقد و القرض (90-10) وتقييم أداء النظام المصرفي في جذب الوادائع وقدرته على تغطية النشاط الائتماني.
- تقييم مؤشرات تطور النظام المصرفي الجزائري .
- قياس العلاقة السببية وتحديد إتجاهها بين التطور المالي بمختلف مقاييسه والنمو الاقتصادي في الجزائر .

إشكالية البحث: هل يمكن اعتبار التطور النظام المالي في الجزائر أحد مسببات النمو الاقتصادي؟ أم هو نتيجة لمتطلبات التنمية الاقتصادية؟

المنهج المتبع: المنهج الوصفي في الجزاء النظري للدراسة أما الجانب التطبيقي للدراسة سوف نعتمد على المنهج الإستقرائي

مضمون البحث في الفصل الأول والذي جاء تحت عنوان مفهوم ومحددات تطور النظام المالي فنهدف من خلاله في البداية إلى إلقاء نظرة مختصرة حول النظام المالي من حيث المفهوم وآلية تحريك الأموال والمعايير المستخدمة لتصنيف الأنظمة المالية ثم تطرقوا إلى تطور النظام حسب المقاربة الهيكلية ،التنفيذ المالي والمقاربة الوظيفية ، وبعد ذلك تم إستعراض أهم المحددات المؤثرة في التطور المالي.

و الفصل الثاني والذي عنوانه مفهوم نظريات ومحددات النمو الاقتصادي فمن خلاله نستعرض بعض المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي ثم اهم النظريات التي بحثت في آسباب النمو الاقتصادي والوصول في الأخير إلى أهم المحددات التقليدية والحديثة للنمو الاقتصادي.

أما الفصل الثالث: والذي جاء تحت عنوان المرجعيات النظرية والتطبيقية للعلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي ثم من خلاله استعراض النظريات الرابطة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي واتجاه العلاقة السببية بينهما لتاتي في آخر الفصل لاستعراض أهم الدراسات التطبيقات السابقة سواء كانت متعلقة بالدول العربية او الأجنبية .

وبالنسبة للفصل الرابع والأخير فقد كان عنوانه قياس وتحليل العلاقة السببية بين تطور المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر وكان الهدف من هذا الفصل دراسة النظام المصرفي في الجزائري من حيث مراحل تطوره واهم الإصلاحات التي عرفها ثم ثمنا بتقييم أداء النظام المصرفي من حيث تعبئة المدخرات ونشاطه الائتماني الاتي في أخر الدراسة لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين التطور المالي بمختلف مقاييسه والنمو الاقتصادي.

نتائج الدراسة:

- أوضحت نتائج الدراسة التطبيقية على الاقتصاد الجزائري أن العلاقة السببية في الأجل القصير تتجه من النمو الاقتصادي إلى التطور المالي بمقاييسه المختلفة .
- النتائج المتوصل لإليها من خلال هذه الدراسة التطبيقية تتفق مع نتائج واعمال كل من (Robinson.1966) و (Gurley and shaw) ما أي أن الاقتصاد الجزائري

خاضع لفرضية الطلب التابع .Fllouwing Demande ومن ناحية أخرى تتوافق هذه النتائج مع النظرية الكنزية التي تعتقد أن الدخل النقدي هو الذي يحدد كمية النقود.

- أطروحة مقدمة لنيل الشهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية حول سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول من إعداد عبدوس عبد العزيز وإشراف الأستاذ الدكتور شعيب بونوة جامعة بوبكر بالقايد تلمسان موسم الجامعي 2010-2011 وقد تناول الباحث إشكالية ،كيف اثرت سياسة الانفتاح التجاري المتبناة في الجزائر خلال 200-2009 على الاقتصاد الوطني؟

و تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية الدور لتمارسه سياسة الانفتاح الاقتصادي وبالأخص سياسة الانفتاح التجاري في زيادة الكفاءة التنافسية للدول وما تمارسه آثار هذه السياسة في تعظيم مؤشرات التنافسية المستخدمة كمؤشر النمو الاقتصادي ومؤشر العمالة ومؤشر توزيع الدخل بما يمكن الوصول بالدول إلى احتلال مواقع جيدة في الاقتصاديات العالمية.

الهدف الرئيسي من هذا البحث هو – تحليل الدور الذي تمارسه سياسة الانفتاح التجاري في رفع او تحسين القدرات التنافسية للدول وبيان مدى أهمية هذه السياسة على باقي المؤشرات الاقتصادية الأخرى .

تقدير درجة الانفتاح الاقتصادي للاقتصاد الجزائري ومعرفة مدى تأثير حرية التجارة الخارجية على مؤشرات التنافسية الدولية المستخدمة ومعرفة مدى تأثير تلك السياسة على قدرة الجزائر من احتلال مواقع الاقتصادي من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة.

- **المنهج المتبع : المنهج الإحصائي .**

وسعيا لتحقيق الهدف المحدد للدراسة ارتائ الباحث ان يكون هيكل الدراسة متمثلا في الجزئين التاليين:

- الجزء النظري: لإطار المفاهيمي لسياسة الانفتاح الاقتصادي والتنافسية الدولية (دراسة نظرية) وقد قسما إلى فصلين:
- أولا: تم التناول في الفصل الأول الذي عنوانه المقاربة الاقتصادية لسياسة الانفتاح الاقتصادي من خلال التعرف أولا على أهم التعاريف والمفاهيم المعطاة لسياسة الانفتاح الاقتصادي من تعاريف لمصطلح الانفتاح اللغوي والعلمي وثانيا تم التعرض لمختلف أشكال الانفتاح الاقتصادي وثالثا تم التطرق إلى دراسة العلاقة بين سياسة الانفتاح الاقتصادي ببعض المفاهيم خاصة تللك المتعلقة منها بالتنمية الاقتصادية (توزيع الدخل العمالة. النمو الاقتصادي....إلخ)
- كما خصصا مطلبين إلى الآثار والأهداف الاقتصادية لسياسة الانفتاح الاقتصادي والأخير خصص مبحثا مستقلا لسياسة الانفتاح التجاري وتطرق فيه من خلاله إلى مفاهيم هذه السياسة ومكوناتها في الفكر الاقتصادي .
- اما الفصل الثاني تحت عنوتن المقاربة الاقتصادية للمناقشة الدولية وقد تم من خلال عرض مجمل لمختلف الجوانب المتعلقة بالمنافسة والتنافسية الاقتصادية الدولية ففي المبحث الأول تطرق إلى كل مايخض تقريبا التنافسية من تعاريف لاقتصاديين بارزين وتعاريف المنظمات دولية متخصصة في هذا الشأن، كذلك أهمية التنافسية وأنواعها.
- أما المبحث الثاني فتمحور حول الشروع في الداسة التنافسية على الصعيدين المحليين (تنافسية المؤسسات وتنافسية وحماية المستهلكين .
- الجزاء التطبيقي: سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول (دراسة تطبيقية على الجزائر خلال الفترة 2000-2009 وتم تقسيمه إلى فصلين
- الفصل الثالث: تم التناول للعلاقة التي تربط بين سياسة الانفتاح التجاري مع بعض مؤشرات التنافسية الدولية الأكثر استخداما في تقدير التنافسية الدولية
- وفي الفصل الرابع التطبيقي تم التناول فيه أثر سياسة الانفتاح التجاري على تنافسية الاقتصاد الجزائري باستخدام ثلاثة مؤشرات رئيسية تنافسية .

النتاج الخاصة بالأدبيات

- دلت العديد من الدراسات السابقة على انه كلما زاد توجه الاقتصاد نحو الخارج زاد معدل نموه
- دلت بعض الدراسات السابقة على أن الغلاقة بين تحرير التجارة وتوزيع الحل في الصناعات التحويلية علاقة إيجابية، حيث أن تصدير منتجات الصناعات كثيفة العمل.

نتائج الخاصة بالاقتصاد الجزائري:

- توجه المؤسسات الى تصدير منتجاتها إلى الأسواق الدولية من شانه أن يطور أداء هذه المؤسسات.
- إن اقتصاد الجزائر ليس اقتصادا مغلقا امام حركة دخول التجارة الخراجية وانه ليس منفتحا كليا أمام حركة خروجها.
- توصل الباحث إلى ارتفاع درجة الانفتاح التجاري للجزائر على العالم الخارجي .
- أدت سياسة الانفتاح التجاري غير المدروسة إلى إغراء السوق الجزائري ببعض المنتجات الصناعية المحلية ضررا جسيما.

- مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية حول أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1991-2012)

من إعداد الطالبتين بوسبعين حورية – ناوي مريم ، تحت إشراف الأستاذ حيدوشي عاشورجامعة اكلي محند اولحاج البويرة

تكمن أهمية البحث في دور النمو الاقتصادي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية باعتباره جزء لا يتجزأ منها ويعبر عن مستوى الناتج الداخلي ومتوسط الدخل الفردي وهو الأمر الذي يمس جميع أفراد المجتمع أفراد المجتمع ويمس الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة لذلك وجب دراسة أهم محدداته وأهم المتغيرات التي تؤثر فيه ، حيث اخترنا منها في دراستنا هذه الانفتاح التجاري نظرا للدور الذي يلعبه تحرير التجارة والتبادل الخارجي بالنسبة لمختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية.

تتجلى اهداف البحث التي اصبو إليها من خلال قيامهم بهذه الدراسة في :

- التعرف على أهم المفاهيم ، النظريات والنماذج التي عرفها الفكر الاقتصادي حول النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري.

- إبراز دور التحرير التجاري والتبادل الدولي في رفع أداء النمو الاقتصادي.
- التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

إشكالية البحث: ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012؟

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول : الفصل الأول: تم تناول فيه والذي جاء بعنوان مفاهيم ونظريات حول النمو الاقتصادي. تعاريف النمو الاقتصادي المتعددة وكذا العوامل المحددة له والفوائد والتكاليف المترتبة عنه بالإضافة إلى مختلف النظريات والنماذج القديمة والحديثة لمختلف المدارس الاقتصادية .

الفصل الثاني الذي جاء بعنوان الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي، مختلف التعاريف المقدمة للانفتاح التجاري وكذا النظريات المفسرة له ومؤشرات قياسه، كما تطرقنا إلى العلاقة التي تربط بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي بالإضافة إلى التطرق في الأخير للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي فيل الجزائر.

الفصل الثالث: وهو الفصل التطبيقي تحت عنوان الدراسة القياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، والذي تطرقنا فيه إلى القياس الاقتصادي وذلك من خلال عرض تعاريفه ، أهدافه وعلاقته بالعلوم الأخرى ومنهجية في بناء نماذج اقتصادية قياسية بالإضافة إلى التطرق إلى نماذج انحداريه من انحدار خطي بسيط ومتعدد وكذلك مشاكل القياس الاقتصادي التي يمكن ان نواجها خلال بناء النموذج وفي الأخير تم قيام بمحاولة بناء نموذج قياسي يحدد أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2012).

النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي.

هدفت الدراسة التطبيقية إلى تقدير أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. وقد قامت الدراسة بتقدير وتحليل أثر معدلات النمو الاقتصادي كمتغير مفسر يعبر عن الانفتاح التجاري والنمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي كمتغير تفسيرية وهي معدلات الانفتاح الاقتصادي سعر الفائدة الحقيقي على الإقراض وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أما النموذج الثاني فتضمن متغيرين

تفسيريين هما تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات الانفتاح الاقتصادي، اما بالنسبة للنموذج الثالث تضمن متغير واحد وهو معدلات الانفتاح التجاري.

- أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية حال محددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها. حالة: الجزائر، مصر ، السعودية.

دراسة مقارنة خلال الفترة 2010/1990- من إعداد الطالب: وعيل ميلود وإشراف الدكتور هاشم جمال جامعة الجزائر 3

أهمية البحث:

- أهمية موضوع البحث في حد ذاته ، فالنمو الاقتصادي كان و لا يزال أحد أهم المواضيع التي تنال قسطا مستمرا من الدراسة و الاهتمام ، سواء في مجال البحوث العلمية و الأكاديمية أو دراسات مراكز البحث أو توجهات متخذي القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية للدول.

- توسع الاهتمام بالعوامل الدافعة للنمو الاقتصادي باعتباره هدفا مشتركا تسعى إلى تحقيقه كافة الدول ، و تطور محدداته وفق نظريات حديثة تتجاوز الجانب الكمي التقليدي ، و ارتباطه بجوانب اقتصادية حديثة بالإضافة إلى جوانب أخرى تتعلق بالنواحي الاجتماعية و السياسية.

- خصوصية الفترة التي تمر بها الاقتصاديات العربية و في مقدمتها اقتصاديات الجزائر و مصر والسعودية ، سواء من حيث آثار البيئة الاقتصادية الجديدة على السياسات الاقتصادية لهذه الدول ، أو من حيث التطلعات الاقتصادية لها ، ومدى إمكانية تحفيز النمو الاقتصادي من خلال المحددات الحديثة له .

هدف الدراسة:

- إبراز انعكاسات البيئة الاقتصادية الجديدة على الفكر التنموي و ظهور العوامل غير التقليدية للنمو الاقتصادي مع تحديد الإطار النظري للمحددات الحديثة للنمو الاقتصادي.

- معرفة واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في بعض الدول العربية و تحديدا في الجزائر و مصر

و السعودية ، و اكتشاف الآليات و السياسات التي انتهجتها هذه الدول دف تحفيز النمو الاقتصادي وفق الرؤى الحديثة له.

– إبراز المتطلبات الحقيقية لاقتصاديات كل من الجزائر و مصر و السعودية المرتبطة بالنمو الاقتصادي ، و توضيح المواطن الايجابية الدافعة للنمو الاقتصادي و المواطن السلبية المثبطة له.

– تقييم سبل تفعيل معدلات النمو الاقتصادي في الدول الثلاث في ظل المحددات الحديثة له ، و محاولة تفسير الاختلافات و التباينات الموجودة بين هذه الدول ، أي معرفة إلى أي مدى كان لدولة معينة السبق في أي من المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي.

وقد تم طرح الإشكالية الآتية:

ما هو واقع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في كل من الجزائر و مصر و السعودية؟ و ما مدى ارتباط النمو الاقتصادي لهذه الدول بها ؟ و ما هي مختلف السياسات التي انتهجتها هذه الدول لدعم النمو الاقتصادي من خلال المداخل الحديثة له؟

المنهج المتبع : الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج التاريخي

لقد تم تقسيم البحث إلى فصل تمهيدي و أربعة فصول أساسية؛ الفصل التمهيدي و الذي كان بعنوان ؛ المداخل النظرية للنمو الاقتصادي تم تطرق فيه إلى العديد من المفاهيم النظرية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي كالتنمية المستديمة و التنمية البشرية ، بالإضافة إلى مختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

أما الفصل الأول و الذي جاء تحت عنوان "نظرية المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي" فهدف من خلاله إلى استعراض الجانب التنظيري المؤسس لبروز المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي ، حيث تم تناول فيه كل من الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد كمحددات حديثة للنمو الاقتصادي مع إبراز مواطن الأثر الايجابي لكل محدد على النمو الاقتصادي.

و الفصل الثاني و الذي كان عنوانه" الوطن العربي؛ اقتصاديا ، سياسيا ، اجتماعيا" وتم تناول من خلاله الخصائص المختلفة للوطن العربي لإعطاء صورة الوطن العربي من الناحية الاقتصادية باستعراض مجموعة

من المؤشرات الاقتصادية و من الناحية الاجتماعية باستعراض مجموعة من الإحصائيات حول العديد من الجوانب الاجتماعية للدول العربية ومن الناحية السياسية باستعراض المقومات السياسية في مختلف دول الوطن العربي.

أما الفصل الثالث و الموسوم ب " الهيكلة الاقتصادية و سياسات تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر و مصر و السعودية " ويهدف من خلاله إلى إبراز الجوانب الهيكلية لاقتصاد كل دولة من أجل تفسير مواطن التناسق و التباعد مع المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي و توضيح مواطن الخلل و التشوه ، كما تناولنا مختلف السياسات الاقتصادية التي انتهجتها كل دولة من أجل تحقيق معدلات ايجابية للنمو الاقتصادي ، و استعرض في هذا الفصل أيضا مسار النمو الاقتصادي في هذه الدول و مختلف القطاعات المكونة له.

و بالنسبة للفصل الرابع و الأخير من البحث فقد كان عنوانه " نحو تفعيل المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي إشارة مقارنة بين الجزائر ، مصر ، السعودية " و كان الهدف من هذا الفصل اكتشاف أثر كل من الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد باعتبارها محددات حديثة مختارة على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر و مصر و السعودية ، وكان ذلك على سبيل المقارنة و باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية و بعض الأدوات القياسية ، كما تم من خلال هذا الفصل توضيح حجم التباينات الموجودة بين الدول الثلاث فيما يخص المحددات المذكورة.

ومن خلال معالجة مختلف المتغيرات التي تحاول إشكالية هذا البحث دراستها تم توصل إلى النتائج الآتية

أولا: من الناحية النظرية يبرز المفهوم الحديث للتنمية كمفهوم مغاير للمفهوم التقليدي لها المرتبط بالجانب الكمي البحث و القريب جدا من مفهوم النمو الاقتصادي .

ثانيا: بالنسبة للعوامل أو المصادر الجديدة الدافعة للنمو الاقتصادي ، فخلال العقود الأخيرة ظهرت نظريات

جديدة أسست لمصادر مختلفة عن المصادر التقليدية و خاصة نظرية النمو الداخلي ، فبرز كل من الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد كمحددات حديثة و رئيسية للنمو الاقتصادي.

ثالثا: رغم الاختلافات الموجودة بين الدول العربية من النواحي الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية إلا أنها تشترك في العديد من الخصائص العامة.

رابعا: فيما يخص الهيكلة الاقتصادية لكل من الجزائر و مصر و السعودية فنلاحظ وجود العديد من التشوهات الهيكلية ، فاقتصاديات الدول الثلاث تعاني من مشكلة التنويع الاقتصادي و خاصة بالنسبة للجزائر و السعودية

اللتان تعتمدان بصفة شبه كلية على الإيرادات النفطية ، كما أن مصر تعتمد على السياحة و إيرادات قناة السويس و تحويلات العاملين .

خامسا: من خلال التحليل القياسي لأثر كل من الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر و الرأسمال البشري و الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر و مصر و السعودية تم التوصل إلى ما يلي:

– تعتبر السعودية أكثر انفتاحا خلال الفترة (1990–2010) ثم الجزائر ثم مصر ، كما عرفت الدول الثلاث اتجاها تطوريا نحو المزيد من الانفتاح على العالم الخارجي من خلال التطور المتزايد لكل من الصادرات و الواردات.

– تتقارب كل من الجزائر و مصر و السعودية في مستويات الرأسمال البشري رغم تقدم مصر ثم السعودية ثم الجزائر من خلال معدلات القيد في مختلف مراحل التعليم و نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

– يعتبر الحكم الراشد و أثره على النمو الاقتصادي عامل ذو خصوصية في الدول الثلاث ، فإذا كانت المحددات السابقة عرفت تطورا مستمرا في هذه الدول مدعوما بإرادة سياسية قوية فإن تحليلنا لهذا المؤشر من خلال مؤشري النوعية المؤسساتية(iqi) و مؤشر مكافحة الفساد(cpi)

يوضح تراجع كبير في الدول الثلاث مقارنة مع المستويات المقبولة نسبيا و الداعمة للنمو الاقتصادي في التجارب العالمية.

ثانيا: المجلات والمقالات

- مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 08/ 2015

التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990 -2013 أمحمد عبد الكريم بوغزالة كّلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة

ملخص المداخلة:

هدف هذه الورقة لدراسة آثار الانفتاح والتحرير المالي على تطور القطاع المالي، مع التركيز على القطاع المصرفي. وبعد استخدام وتحليل البيانات المحصلة على دول عينة البحث والتي تضمنت كل من الجزائر المغرب وتونس، والتي تم اختيارها بعناية لإظهار التباين بينها في مستويات التطور المالي، بغرض إعطاء نتائج تحليلية متنوعة تعكس الواقع السائد بعد الاصلاحات المالية في الفترة 1990-2013. وقد أظهرت النتائج أن مستوى أعلى من التحرير والانفتاح المالي يحفز ويرفع من مستوى التطور المالي بشرط تحقيق مستوى من التنمية المؤسسية لاسيما بالقطاع المالي، كما أظهرت المؤشرات المستخدمة أن القطاع المالي المغربي يأتي في المرتبة الأولى من حيث مستوى التطور يتبعه القطاع المالي التونسي ثم الجزائر في الأخير.

هدف من خلال هذا البحث إلى تقييم مستوى التطور المالي في الجزائر، المغرب وتونس، على ضوء الاصلاحات المالية التي قامت بها الدول الثلاثة، والتي تمت في إطار اصلاحات اقتصادية شاملة ابتداءًا من مطلع التسعينات من القرن الماضي، والوقوف على التغيرات التي طرأت على القطاع المالي بعد هذه الاصلاحات. ؟ من هنا تبرز معالم الإشكالية المرغوب في دراستها و التي يمكن صياغتها كالآتي :

إلى أي مدى حققت سياسات الانفتاح والتحرير المالي تطورًا في القطاع المالي لبلدان المغرب العربي خلال الفترة 1990-2013.

النتائج المتوصل إليها كما يلي:

- حقق القطاع المالي في البلدان الثلاثة توسع في الحجم والنشاط، خاصة بالمغرب والتي حققت أعلى المعدلات النمو سواء في الاجمالي النقدي أو حجم الودائع والائتمان الخاص إلى الناتج الاجمالي المحلي؛

– شهد القطاع المالي تغير طفيف في التكوين، حيث لا تزال المصارف همين على النظم المالية في البلدان الثلاثة، حيث أن جهات الوساطة المالية من غير المصارف واسواق الأوراق المالية للشركات محدودة وناقصة النمو، كما أن القطاع المصرفي لا يزال هو

الوسيلة الرئيسية لنقل اجراءات السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي العام والأسعار من خلال أسعار الفائدة والسيولة؛

– مازال القطاع المصرفي في البلدان الثلاثة يتسم بالمساهمة الكبيرة للقطاع العام فيه وإن كان بدرجات متفاوتة، يصاحب ذلك

سيطرة كاملة لهذا القطاع على ادارة وعمليات المصارف، حيث أثر ذلك بشكل واضح على استراتيجيات وعمليات المؤسسات المصرفية بشكل كبير خاصة في الجزائر وتونس وبدرجة أقل المغرب، وبرز ذلك بشكل كبير من خلال انخفاض معدلات الائتمان الموجه للقطاع الخاص بالاضافة إلى انخفاض حجم الودائع المستقطبة من الجمهور بسبب غياب المنافسة الحقيقية بين تلك المؤسسات؛

– عرفت مؤشرات العمق المالي تذبذب وأثر غير واضح لسياسات التحرير المالي في كل من الجزائر وتونس، عكس المغرب حيث عرفت جميع المؤشرات تقريبًا تطور ونمو مطرد بما يؤكد النجاح النسبي لسياسات التحرير المالي التدريجي في تحسين وتطوير القطاع المالي المغربي؛

–كشفت المؤشرات المستخدمة في دراسته عن آداء أسواق المال عن ضعف حجم ومكانة سوق الأوراق المالية في القطاع المالي في كل من تونس والمغرب وغياب تام لهذا السوق بالجزائر.

- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا عدد2 أثار الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري خالدي خديجة

وكان مضمون هذه المداخلة كما يلي:

"الجزائر ماضية بثبات في ديناميكية تحرير اقتصادها عن طريق عصرنة منظومتها التشريعية في ظل التطورات الحاصلة في العالم وأقلمتها مع تعهداتها الجهوية والدولية .....إن التحديات والرهانات التي تفرضها العولمة وتأثيراتها على المؤسسة لاسيما بعد توقيع الجزائر لاتفاق مع الاتحاد الأوربي وتوجهها نحو

الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة OMC يدعونا للتفكير في السياسات والأدوات التي من شأنها تحصين المؤسسات ومحيطها من كل العوارض والتحديات....".

وقد تناولت فيه كيفية انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة وكعنصر ثاني انعكاسات انضمام الجزائر إلى OMC

والنتيجة التي توصلت اليها بان الانضمام لمنظمة العالمية للتجارة OMC يعطي للجزائر فرصة للاندماج في الاقتصاد العالمي، هذا إذا استغلت مجموع المزايا والإجراءات التفضيلية الممنوحة للدول النامية ، اذ الخسائر المتوقعة للانضمام للمنظمة في المدى القصير والمتوسط ستعوضها المكاسب المتوقعة في المدى الطويل.

- ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير العدد الرابع الجزء الثاني: شتنبر 2015

قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 -2012 دليلة طالب أستاذة مساعدة قسم أ- - جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

المضمون:

قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 -2012

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2012 ، ومن أجل ذلك تم استخدام ثلاثة مؤشرات تمثيلا للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية استخدم كمؤشر للنمو الاقتصادي، ومن أجل ذلك تمت صياغة نموذج الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (Fully-Modified OLS) ، وهي إحدى الطرق التكامل المشترك، ومن النتائج المتوصل إليها أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

إشكالية البحث : يحاول هذا البحث إبراز الدور الحيوي الذي تلعبه عملية تحرير التجارة الخارجية في رفع من معدل النمو الاقتصادي في الدول النامية و بخاصة الجزائر؛ بناءًا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية : ما هو أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟

هدف البحث : يهدف هذا البحث إلى توضيح العلاقة الموجودة بين عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وكذا بيان الآثار الايجابية لعملية تحرير التجارة الخارجية على الناتج الوطني.

منهج البحث : اعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي على المنهج الاستنباطي والاستقرائي

النتائج: تم التوصل إلى أن سياسة الانفتاح التجاري

المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل، نظرا لضعف البنية التصديرية وكذا ضعف الجهاز الانتاجي، وتدل هذه النتائج كذلك على ضرورة تكوين استثمارات جديدة التي يعتبر عامل مهم جدا في تحديد معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل بمعدلات سريعة لتجاوز معدلات نمو السكان لأجل رفع المستوى المعيش ي للأفراد، من هنا يتبين أهمية الاستثمار المحلي باعتباره الشرط الأول لتحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي والتي تعتبر شرطا ضروريا لرفع معدل دخل الفرد وإن لم تكن الشرط الكافي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة .

خلاصة الفصل:

إن إرساء نظام التبادل الحر يقتضي التحول من بيئة اقتصادية غير متجانسة، إلى بيئة اقتصادية متجانسة، أي تسودها قوانين اقتصادية متماثلة تسمح بحرية والأداء، معنى ذلك ضرورة أن يسود نظام السوق كل الاقتصاديات المساهمة في التبادل الدولي، فلابد أن تتوفر لها حرية الخروج او الدخول بالنسبة لحركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج او حركة رأس المال وأن تحدد طبقا لقوى السوق وفق قواعد العرض والطلب.

من خلال سردنا لمختلف النظريات، نستخلص أن النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكسة تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي الحالي، حيث أنها تفسر التبادل الواقع ما بين دول الشمال فيما بينها، ، غير أنها تسمح من إعطاء نظرة إيجابية للتجارة الدولية الحرة على الاقتصاديات التي تقوم بالتجارة الدولية، وأنها تعود بالمكان المناسب على كل الدول القائمة بالتبادل ، غير أنه نمو أحد العوامل الداخلة في التبادل في بلد يمكن أن يؤدي إلى ما يسمى بالنمو المفقر، فقد حاولت تفسر التجارة على الأساس الليبر الى السابق أي دعم حرية التجارة وتقسيم العمل الدولي، وتؤكد على أن اختلاف السلع المتبادلة إنما يتوقف على اختلاف الأثمان النقدية التي تباع بها السلعة داخل كل دولة.

تمهيد:

يتمثل اعتماد النشاط الاقتصادي المحلي على التجارة الخارجية، الصورة المعبرة عن مختلف مظاهر الاعتماد على الخارج حيث تبرز التجارة الخارجية التدفقات من السلع والخدمات المصدرة والمستوردة أثناء فترة زمنية معينة أو بعبارة أخرى تعكس طاقة الاقتصاد الوطني والإنتاجية الممثلة بالصادرات وهي ترجمة لمدى العجز للقاعدة الإنتاجية الوطنية عن تلبية حاجات السكان ومتطلبات التنمية ممثلة في الواردات.

وسنحاول في هذا الفصل فحص العلاقة السببية بين بعض مؤشرات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر بصياغة نموذجين وذالك خلال الفترة (1982-2015) بالنسبة للنموذج الأول (1982-2015) بالنسبة للنموذج الثاني وذالك بحسب توفر البيانات عن المتغيرات موضوع الدراسة،كما سنستعين ببعض النماذج القياسية المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) وكذا نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) .

المبحث الأول: تطور أداء التجارة والنمو الاقتصادي في الجزائر

شهدت الجزائر منذ أكثر من عشر سنوات تغييرات هامة نتيجة الإصلاحات العديدة بهدف إرساء اقتصاد متفتح ومتوازن يوفق بين النجاعة الاقتصادية والرقي الاجتماعي، وقد تم اعتماد هذه الإصلاحات بصفة تدريجية حسب مراحل متتالية وفق لقدرة البلاد على استيعاب هذه الإصلاحات، وقد تمحورت هذه الإصلاحات حول تحرير التجارة الخارجية والأسعار ، مراجعة النظام الجبائي والمالي، وتشجيع وتطوير القطاع الخاص، وإعادة هيكلة أو خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية، وقد مكنت هذه الإصلاحات من إعداد الاقتصاد الجزائري للانضمام في الاقتصاد العالمي وذالك من خلال عدة إجراءات كانت أهمها التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

أولا: الاتجاه العام للتجارة الخارجية

مايميز التجارة الخارجية للجزائر هو المساهمة الكبيرة في الصادرات من المحروقات، بحيث تمثل نسبة 97% من مجموع صادرات الجزائر للعالم الخارجي.

- **نظرة عامة**

النتائج العامة المتحصل عليها من خلال التجارة الخارجية للجزائر خلال سنة2016، نتج عنها إختلال في الميزان التجاري بـ 17.84مليار دولار بارتفاع ضعيف بـ 4.8% مقارنة بالمسجل سنة 2015، وهذا ناتج عن انخفاض الصادرات مقارنة بالواردات.

ومن خلال تغطية الواردات بالصادرات النتائج افرزت 62% في سنة 2016 بمقابل 67% في سنة 2015

الجدول(2–1) جول يوضح الصادرات والواردات خلال سنة 2015–2016

	Année 2015		Année 2016*		Evolution (%)
	Dinars	Dollars	Dinars	Dollars	
Importations	**193 460**	**702**	**115 135**	**727**	**-9,62**
Exportations	**481 837**	**668**	**161 344**	**883**	**-16,69**
Balance Commerciale	**-1 711 623**	**-17 034**	**-1 953 791**	**-17 844**	
Taux de Couverture (%)	**67**		**62**		

Source:les statistiqucs DuCommerce Extérieur De L Algérie pour L année 2016.rapport Annuel du centre National de l informatique et des statistiques

الشكل (2–1) يوضح تطور التجارة الخارجية خلال 2016/2015

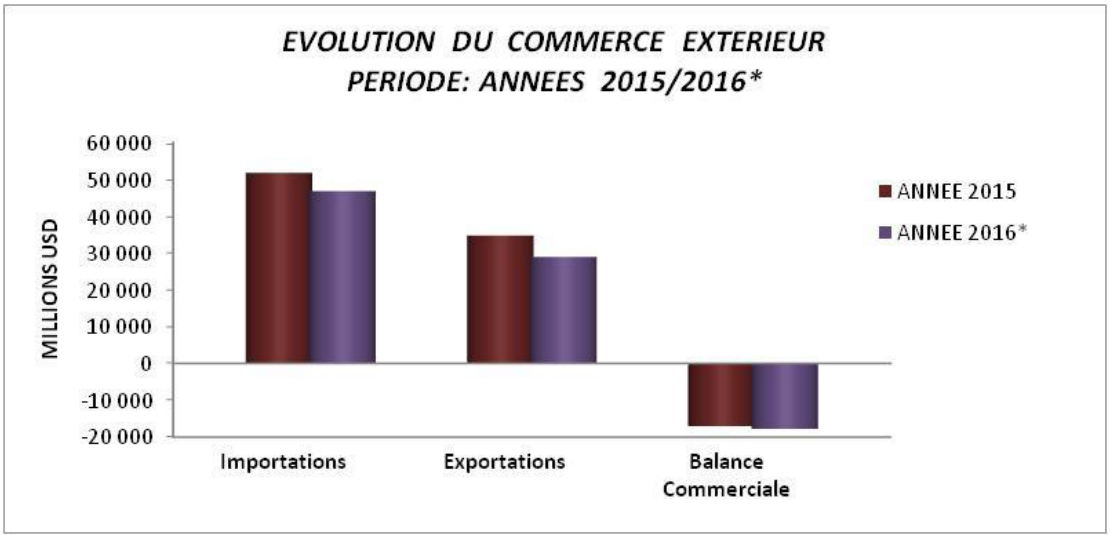

Source:les statistiqucs DuCommerce Extérieur De
L Algérie pour L année 2016.rapport Annuel du centre National de l informatique et des statistiques

RECAPITULATIF DES RESULTATS DE LA BALANCE COMMERCIALE

PERIODE : ANNEES (2013/2016*)

Valeurs en millions

	ANNEE 2013		ANNEE 2014		Evol (%)	ANNEE 2014		ANNEE 2015		Evol (%)	ANNEE 2016*		Evol (%)
	Dinars	Dollars	Dinars	Dollars		Dinars	Dollars	Dinars	Dollars		Dinars	Dollars	
Importations	4 368 548	55 028	4 719 708	58 580	6,45	4 719 708	58 580	5 193 460	51 702	-11,74	5 193 460	51 702	5 115 135	46 727	-9,62
Exportations	5 157 233	64 974	4 837 538	60 054	-7,57	4 837 538	60 054	3 481 837	34 668	-42,27	3 481 837	34 668	3 161 344	28 883	-16,69
Balance Commerciale	788 685	9 946	117 830	1 474	-	117 830	1 474	-1 711 623	-17 034	-	-1 711 623	-17 034	-1 953 791	-17 844	-
Taux de Couverture (%)	118		103		-	103		67		-	67		62		-

ثانيا: تحليل التجارة الخارجية

- **الواردات**

الواردات الجزائرية انخفضت بنسبة 9.62% مقارنة بسنة 2015 حيث تجاوزت 51.7 مليار دولار إلى 46.72 مليار دولار.

إن توزيع هذه الواردات عبر مجموعة من المنتجات في سنة 2016 والمرفق في الجدول اسفله، يعطي تراجعات في المواد الغذائية بـ 11.72% ، والمواد الموجهة الاليات الانتاج بنسبة 10.25% ، بينما مواد التجهيز بنسبة 10.4% ، واخيرا المواد ذات الاستهلاك الغير غذائي بنسبة 4.62%

الجدول (2-2) توزيع الواردت عبر مجموعة من المنتجات

Valeurs en millions USD

Groupes de Produits	Année 2015		Année 2016*		Evolution (%)
	Valeurs	Struc %	Valeurs	Struc %	
BIENS ALIMENTAIRES	316	18,02	224	17,60	-11,72
BIENS DESTINES A L'OUTIL DE PRODUCTION	970	30,89	333	30,67	-10,25
BIENS D'EQUIPEMENTS	740	34,31	895	34,02	-10,40
BIENS DE CONSOMMATION NON ALIMENTAIRES	676	16,78	275	17,71	-4,62
TOTAL	**702**	**%**	**727**	**%**	**-9,62**

Source:les statistiqucs DuCommerce Extérieur De
L Algérie pour L année 2016.rapport Annuel du centre National de l informatique et des statistiques

الشكل (2-2) الواردات حسب مجموعة المنتوجات 2015-2016

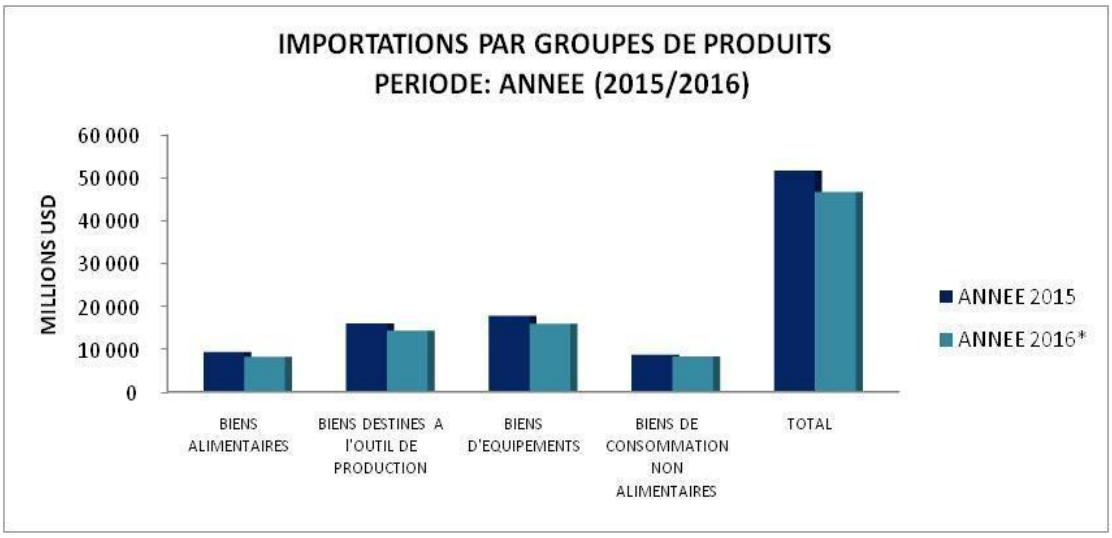

Source:les statistiqucs DuCommerce Extérieur De
L Algérie pour L année 2016.rapport Annuel du centre National de l informatique et des statistiques

إن معالجة المنتجات الرئيسية حسب فئات المنتجات المستوردة تعطي النتائج التالية:

مواد التجهيزات: التي تمثل حصة مقدارها 30.67% من الواردات تتالف أساسا من المعدات الكهربائية للاتصالات حافلات النقل، وشاحنات نقل البضائع.

المواد الرئيسية لهذه الفئة من الواردات هي كما موضحة في الجدول الموالي:

الجدول (2-3) جدول يوضح المواد الرئيسية لمواد التجهيز

Valeurs en millions USD

Principaux Produits	Année 2015		Année 2016		Evolution (%)
	Valeurs	Structure %	Valeurs	Structure %	
APPAREILS ELECTRIQUES POUR LA TELEPHONIE	1 219,55	6,87	1 244,89	7,83	2,08
VEHICULES DE TRANSPORT DE PERSONNES ET DE MARCHANDISES	1 501,13	8,46	782,36	4,92	-47,88
TURBOREACTEURS ,TURBOPROPULSEURS	1 262,38	7,12	529,69	3,33	-58,04
ARTICLES DE ROBINETTERIE ET ORGANES SIMILAIRES	389,96	2,20	494,83	3,11	26,89
TRACTEURS	460,22	2,59	469,99	2,96	2,12
TABLEAUX,PANNEAUX ET CONSOLES	414,57	2,34	467,63	2,94	12,80
PARTIES RECONNAISSABLES DESTINEES AUX MACHINES GENERATRICES	492,40	2,78	449,93	2,83	-8,63
AVIONS	531,83	3,00	444,82	2,80	-16,36
MONITEURS ET PROJECTEURS	420,91	2,37	442,83	2,79	5,21
BOUTEURS (BULLDOZERS)	498,38	2,81	422,73	2,66	-15,18
Sous Total	7 191,33	40,54	5 749,70	36,17	-20,05
Total	17 740	100 %	15 895	100 %	-10,40

Source:les statistiqucs DuCommerce Extérieurop cit

مواد موجهة لتشغيل اليات الإنتاج: تخص بالأساس كما هو موضح في الجدول الموالي زيوت، بترول، مواد البناء (قضبان الحديد او الفولاذ، انابيب، الخشب.....الخ)،إضافة إلى الزيوت الموجهة للصناعات الغذائية.

المواد الرئيسية لهذه المجموعة من الواردات هي:

الجدول (2–4) يوضح فئة مواد تشغيل اليات الإنتاج

Valeurs en millions USD

Principaux Produits	Année 2015		Année 2016		Evolution (%)
	Valeurs	Structure %	Valeurs	Structure %	
TUBES ET TUYAUX EN FER OU EN ACIER	863,22	5,41	1 240,22	8,65	43,67
BARRES EN FER ET EN ACIER	1 403,60	8,79	1 174,67	8,20	-16,31
HUILES DE PETROLE OU DE MINERAUX BITUMINEUX	1 980,72	12,40	1 032,32	7,20	-47,88
CONSTRUCTIONS ET PARTIES DE CONSTRUCTIONS	744,94	4,66	895,20	6,25	20,17
HUILES DESTINEES A L'INDUSTRIE ALIMENTAIRE	653,74	4,09	704,52	4,92	7,77
POLYMERES DE L'ETHYLENE	529,08	3,31	514,09	3,59	-2,83
BOIS ET CONTRE PLAQUES	559,12	3,50	477,26	3,33	-14,64
PRODUITS LAMINES	675,08	4,23	441,17	3,08	-34,65
CIMENTS HYDRAULIQUES	473,96	2,97	305,97	2,13	-35,44
POLYACETALS	309,64	1,94	302,47	2,11	-2,32
Sous Total	8 193,10	51,30	7 087,89	49,45	-13,49
Total	15 970	100 %	14 333	100 %	-10,25

Source:les statistiqucs DuCommerce Extérieur op cit

مواد إستهلاكية غير غذائية:

تاتي في الرتبة الثالثة في تركيبة وارداتنا بنسبة 17.71% وبقيمة مالية تقدر بـ8.27 مليار دولار ، مسجلة انخفاضا بنسبة 4.62% بالنسبة لسنة 2015

الجدول (2–5) لفئة المواد الاستهلاكية غير غذائية

Valeurs en millions USD

Principaux Produits	Année 2015		Année 2016		Evolution (%)
	Valeurs	Struc %	Valeurs	Struc %	
MEDICAMENTS	1 973,45	22,75	2 020,70	24,42	2,39
VEHICULES DE TOURISME	2 038,16	23,49	1 292,02	15,61	-36,61
PARTIES ET ACCESSOIRES DE VEHICULES AUTOMOBILES	394,86	4,55	393,96	4,76	-0,23
REFRIGERATEURS, CONGELATEURS	264,64	3,05	279,31	3,38	5,54
MEUBLES ET LEURS PARTIES	243,13	2,80	235,87	2,85	-2,99
TISSUS DE FIL DE FILAMENT SYNTHETIQUES	138,83	1,60	163,51	1,98	17,78
POELES ET CHAUDIERES A FOYER	144,33	1,66	152,67	1,84	5,78
PNEUMATIQUES NEUFS EN CAOUTCHOUC	139,21	1,60	144,02	1,74	3,46
AUTRES OUVRAGES EN FER OU EN ACIER	91,17	1,05	112,01	1,35	22,86
LIVRES,BROCHURES ET IMPRIMES SIMILAIRES	123,94	1,43	104,25	1,26	-15,89
Sous Total	5 551,72	63,99	4 898,32	59,19	-11,77
Total	8 676	100 %	8 275	100 %	-4,62

Source:les statistiqucs DuCommerce Extérieur op cit

المواد الغذائية: تحتل الصف الاخير في تركيبة الواردات المسجلة لسنة 2016 بنسبة 17.6% من مجموع الواردات بمبلغ قدره 8.22 مليار دولار مقارنة بسنة 2015 فان هذه الفئة من الواردات سجلت انخفاضا بمقدار 11.72% ، شمن هذه الفئة يتبين أن هذا الانخفاض المسجل سنة 2016 قد مس منتجات القمح بـ20.61%، الحليب ومشتقاته15.83%، اللحوم 10%، الخضر الجافة 7.69%.

في نفس الوقت سجلت زيادات في بعض مواد هذه الفئة ، ويتعلق الامر بمادة السكر 21.44%، القهوة والشاي 4.7% .

والمواد الرئيسية لهذه الفئة هي:

الجدول (2–6) المواد الرئيسية لفئة المواد الغذائية

Valeurs en millions USD

Principaux Produits	Année 2015		Année 20 16		Evolution (%)
	Valeurs	Struc %	Valeurs	Struc %	
CEREALES, SEMOULES ET FARINES	3 541,20	38,01	2 811,34	34,18	-20,61
LAITS ET PRODUITS LAITIERS	1 170,37	12,56	985,11	11,98	-15,83
SUCRES ET SUCRERIES	751,20	8,06	912,25	11,09	21,44
CAFE ET THE	378,15	4,06	395,91	4,81	4,70
LEGUMES SECS ET AUTRES	386,23	4,15	356,51	4,33	-7,69
VIANDES	259,28	2,78	233,34	2,84	-10,00
Sous Total	6 486,43	69,63	5 694,46	69,24	-12,21
Total	9 316	100 %	8 224	100 %	-11,72

Source:les statistiqucs DuCommerce Extérieur op cit

ثانيا: الصادرات

تشكل المحروقات للصادرات الرئيسية للخرج سنة 2016 بنسبة 93.84% من الحجم الكلي للصادرات وقد سجلت انخفاضا بنسبة 17.12% بالنسبة لسنة 2015.

ان الصادرات خارج المحروقات والتي بقيت هامشية بنسبة 6.16% فقط من مجموع الحجم الكلي للصادرات بمبلغ 1.78 مليار دولار سجلت بدورها انخفاضا بنسبة 9.55% بالنسبة لـ2015 .

ان فئات المنتوجات الموجهة للتصدير خارج المحروقات تشكل اساسا من منتوجات جزئية (نصف منتوج)، والتي تشكل نسبة 4.5% من الحجم الكلي للصادرات ما يقابله مبلغ 1.3 مليار دولار، مواد غذائية بنسبة 1.13% اي 327 مليون دولار ، مواد خام بنسبة 0.29% بقيمة مالية قدرها 84 مليون دولار واخيرا المواد للتجهيزات الصناعية ومواد ذات استهلاك غير غذائي بنسبة قدرها على التوالي 0.18% 0.06%

المنتجات الرئيسية المصدرة خارج المحروقات هي:

الجدول (2-7) المواد الرئيسية للمنتجات المصدرة خارج المحروقات

Valeurs en millions USD

Principaux Produits	Année 2015		Année 2016		Evolution (%)
	Valeurs	Struc %	Valeurs	Struc %	
ENGRAIS MINERAUX OU CHIMIQUES AZOTES	419,44	21,30	447,68	25,14	6,73
HUILES ET AUTRES PRODUITS PROVENANT DE LA DISTILLATION DES GOUDRONS	524,88	26,66	388,18	21,80	-26,04
AMMONIACS ANHYDRES	477,02	24,23	323,92	18,19	-32,10
SUCRES DE CANNE OU DE BETTERAVE	149,85	7,61	231,65	13,01	54,59
PHOSPHATE DE CALCIUM	95,29	4,84	77,99	4,38	-18,16
DATTES	34,70	1,76	37,52	2,11	8,13
HYDROCARBURES CYCLIQUES	52,05	2,64	36,32	2,04	-30,22
ALCOOLS ACYCLIQUES	29,28	1,49	26,38	1,48	-9,90
HYDROGENE ,GAZ RARES	27,28	1,39	24,39	1,37	-10,59
FILS,CABLES ET AUTRES CONDUCTEURS ISOLES	1,79	0,09	19,19	1,08	-
Sous Total	**812**	**92,01**	**613**	**90,58**	**-10,95**
Total	**969**	**100**	**781**	**100**	**-9,55**

Source:les statistiqucs DuCommerce Extérieur op cit

ثالثا: تصنيف الواردات حسب طريقة التمويل

وان الواردات المحققة خلال سنة 2016 قد مولت نقدا بنسبة 59.49% أي بمبلغ 27.8 مليار دولار، محققة انخفاضا بنسبة 8.63% قياسا بسنة 2015، مولت القروض منها 36.94% من الحجم الكلي للواردات بانخفاض قدر بـ 11.36% .

ان باقي الواردات قد انجزت بالتحويلات المالية الاخرى بنسبة 3.57% أي بقيمة مالية قدرها 1.66 مليار دولار.

الجدول (2–8) تصنيف الواردات حسب طريقة التمويل

Valeurs en millions USD

Mode de Financement	Année 2015		Année 2016		Evolution (%)
	Valeurs	Struc %	Valeurs	Struc %	
CASH	30 422	58,84	27 797	59,49	-8,63
LIGNES DE CREDIT	19 475	37,67	17 263	36,94	-11,36
COMPTES DEVISES PROPRES	18	0,03	3	0,01	-83,33
AUTRES	1 787	3,46	1 664	3,56	-6,88
Total	51 702	100 %	46 727	100 %	-9,62

Source:les statistiqucs DuCommerce Extérieur op cit

الشكل (2-3) تصنيف الواردات بالنسبة لطريقة التمويل

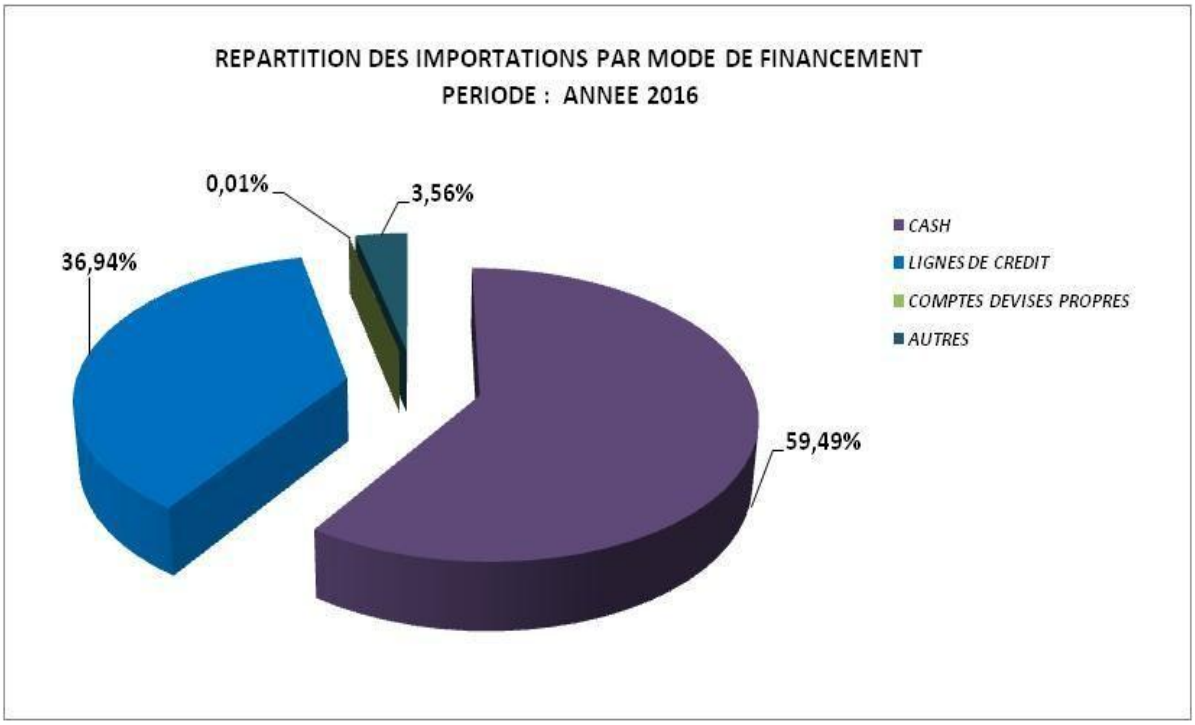

Source:les statistiqucs DuCommerce Extérieur op cit

NB : - LE CASH correspond au mode de règlement Remise Documentaire

- Les Lignes de Crédit correspondent au Crédit Documentair

ملاحظة هامة:

- **النقد يتعلق بطريقة التسوية**
- **خطوط القروض تتعلق بالقروض الموثقة**

المبحث الثاني: منهجية وإجراءات الدراسة القياسية

تعتمد الدراسة على المنهج الكمي القياسي، كما سبق الذكر في دراسة علاقة التأثير بين بعض مقاييس الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال نموذجين ، حيث تم استخدام الأسلوب الحديث في الدراسة العلاقات بين المتغيرات التابع والمتغيرات المستقلة ، وذلك من خلال استخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية والمتمثلة في أسلوب التكامل المشترك لجو هانسون، ستعتمد الدراسة على بعض الدراسات السابقة بالاستعانة ببعض النماذج القياسية المتمثلة في طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) (النموذج الأول) وكذا نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) (النموذج الثاني)، كما سيتم الاستعانة بأدوات تحليل السلاسل الزمنية بدل الأساليب التقليدية التي يؤدي استخدامها إلى نتائج مظلة نظرا لكون المتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم السكون وكذلك يعبر استخدام أسلوب تحليل السلاسل الزمنية من الأساليب التي لم يبدأ استخدامها إلا حديثا.

ويتضمن هذا المبحث تحديد متغيرات الدراسة. والإجراءات التعريفية لها. ومصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة.

أولا: تحديد النماذج المستخدمة

تحتوي هذه الدراسة على نموذجين قياسيين يدرسان تأثير مؤشر الانفتاح التجاري كمتغير مستقل على معدل النمو للاقتصاد الجزائري كمتغير تابع، وقد قمنا بصياغة هذه النماذج بشكل رياضي انطلاقا من النظرية الاقتصادية ودراسة كل من (sachs&warner.1995) (Harrison(1996)،pritchen(1996)، (Greenaways et al.1998) وكذا دراسة (Frankel. Romer1999) وكذلك كما يلي:

1- النموذج الأول:

من خلال هذا النموذج تم إدراج ثلاثة مؤشرات للإنفتاح التجاري ألا وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي. مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي أو مؤشر درجة الانفتاح التجاري .

وقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وفق الفرضية التي تعرف باختصار " ELGH" بالنقد والتحليل مستخدمين في ذلك أساليب إحصائية ومناهج

وقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، وفق الفرضية التي تعرف باختصار " ELGH" بالنقد والتحليل مستخدمين في ذلك أساليب إحصائية ومناهج بحثية مختلفة ولقد انطلقت تلك الدراسات من المعطيات النظرية التي ان الصادرات لها أثار إيجابية على معدلات النمو الاقتصادي وذلك من خلال تأثيرها على بعض المؤشرات الاقتصادية المختلفة ولعل أبرز القنوات التي تربط بين الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي منها كالتالي (**مفرج بن سعد 284**):

- إن سياسة التوسيع في الصادرات يسهم في تمكين الدول من التخصص في انتاج وتصدير السلع والخدمات التي تملك فيها ميزة نسبية، مما يؤدي إلى تحقيق توزيع أفضل للموارد المتاحة، وإلى زيادة في معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج،
- إن سياسة التوسيع في الصادرات تؤدي إلى توفير البيئة الملائمة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية التي تسعى إلى استغلال المزايا النسبية للدولة إلى استكشاف فرص استثمارية جديدة، وهذا سيؤدي إلى تحسين القدرات الإنتاجية للدولة، وإلى زيادة وفرة الموارد الاقتصادية.

كما تؤكد النظرية الاقتصادية حول علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي، عن أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة للبدان النامية إلا أن دراسة وتحليل طبيعة هذه العلاقة لم تحظى باهتمام لدى الباحثين، كما هو الحال بالنسبة للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

ومن الدراسات التي تناولت علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي دراسة .(Romer1990) ودراسة (Esfahani1991) اللتان توصلنا إلى وجود علاقة موجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي وقد تم صياغة النموذج كالتالي (**H.S 93-116**):

$$gdppc_t = f(Op_{it}, Cs_t, Lf_t, Arl_t) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث أن:

gdppc معدل الدخل الفردي الحقيقي كمتغير تابع في السنة t.

Op_i: هي عبارة عن مؤشر الانفتاح التجاري حيث:

Op_1: هي عبارة عن مؤشر الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي.

Op_2: هي عبارة عن مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

Op_3:هي عبارة عن مؤشر درجة الانفتاح التجاري.

Cs : هو عبارة عن مخزون رأس المالي المادي

Lf : هو عبارة قوة اليد العاملة .

Arl : هي عبارة عن الأراضي القابلة للزراعة.

2- النموذج الثاني:

يدرس هذا النموذج تأثير مؤشر أخر للانفتاح التجاري على معدل الدخل الحقيقي الفردي ، وحسب النظرية الاقتصادية يتوقع وجود علاقة طردية بين التغير في معدل التبادل الدولي ومعدل الدخل الحقيقي الفردي، ويمكن كتابة معادلة النموذج القياسي وفق المعادلة الأتية:

$$Gdppc_t = f(Op_{4t}, Cs_t, Popde_t, Inf_t).....(2)$$

بحيث أن:

Op_{4t}: هو عبارة عن معدل التبادل الدولي في السنة t .

Popde : وهو عبارة عن الكثافة السكانية.

Inf: هو عبارة عن معدل التضخم.

وبتحويل الدوال(1) و(2) إلى معادلة رياضية تصبح كالتالي:

$$Gdppc_t = a_0 (Op)_{it}^{a1} (Cs)_t^{a2} (Lf)_t^{a3} (Arl)_t^{a4} e_{t1}.....(3)$$

$$Gdppc_t = b_0 (Op)_{it}^{b1} (Cs)_t^{b2} (Popde)_t^{b3} (Inf)_t^{b4} e_{t2}.....(4)$$

بأخد اللوغاريتم لطرفي المعادلتين (3) و(4) نحصل على المعادلتين (5) و(6) وذلك كما يلي :

$$\log Gdppc_t = a_0 + a_1 \log Op_{it} + a_2 \log Cs_t + a_3 \log Lf_t + a_4 \log Arl_t + \varepsilon_n.....(5)$$

$$\log Gdppc_t = a_0 + a_1 \log Op_{1t} + a_2 \log Cs_t + a_3 \log Lf_t + a_4 \log Arl_t + \varepsilon_{t1}.....(5-1)$$

$$\log Gdppc_t = \lambda_0 + \lambda_1 \log Op_{2t} + \lambda_2 \log Cs_t + \lambda_3 \log Lf_t + \lambda_4 \log Arl_t + \varepsilon_{t2}.....(5-2)$$

$$\log Gdppc_t = \delta_0 + \delta_1 \log Op_{3t} + \delta_2 \log Cs_t + \delta_3 \log Lf_t + \delta_4 \log Arl_t + \varepsilon_{t3}.....(5-3)$$

ε_t :تمثل بواقي الدالة (5)

$$\log Gdppc_t = b_0 + b_1 \log Op_{4t} + b_2 \log Cs_t + b_3 \log Popde_t + b_4 \log Inf_t + \varepsilon_t.....(6)$$

ε_t :تمثل بواقي الدالة (6)

إن هذه النماذج تساعد على تجنب مشكلة عدم تجانس التباين ، والتي يعني وجودها أن التباين يتغير مع تغير المشاهدات ، الأمر الذي يقود إلى نتائج غير كفؤة لا تساعد في اتخاذ القرار الصحيح بشأن اختبار الفرضيات، كما يساعد هذه النماذج على تجنب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، والتي يعني وجودها ترابطا بين المتغيرات المستخدمة في تفسير المتغير التابع.

ثانيا: التعريف بالمتغيرات المكونة للنماذج

إن المتغيرات المكونة للنماذج هي كالآتي:

Gdppc : معدل الدخل الفردي المعبر عنه بتعادل القوة الشرائية، و هو عبارة عن حصة الفرد الواحد من السكان من الناتج المحلي الإجمالي ، ويحسب من خلال نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى عدد السكان، يستعمل معد الدخل الفردي الحقيقي في هذه الدراسة كمتغير تمثيلي للنمو الاقتصادي، وعدة دراسات استخدمت هذا المتغير تمثيلا لنشاط الاقتصادي منهت (Edwards.1998)(Frankel. Romer1999).

Op_1: يعبر هذا المؤشر عن مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في حجم النشاط الاقتصادي الوطني إي تبرز أهمية دور السلع والخدمات المصدرة في دافع عجلة النشاط الاقتصادي المحلي ، فكلما كانت نسبة الصادرات إلى النتاج المحلي الإجمالي كبيرة كلما كانت درجة إعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على الخارج عالية وقد تم استخدام هذا المتغير تمثيلا للإنفتاح التجاري في دراسة (Combes.jean-louis.patrick and sandra 2003)

Op_2 :تعبر هذه النسبة عن مدى إسهام الواردات في تلبية الطلب الكلي أي أنها تعكس مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الطلب المحلي بمعنى أن هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادي الدولي الموجه إلى السوق الوطنية وقد تم استخدام هذا المتغير تمثيلا للإنفتاح التجاري في دراسة كل من (Romer.1993)، (Terra.1998)، (Temple.2002) ، (alfaro.2005)، (Bowdler and Nunziata,2006)، (Jin.2006)و (Hsin-Yi lin.2010) .

Op_3: هو عبارة عن مؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي أو مؤشر درجة الانفتاح التجاري، إن هذا المؤشر يدل على درجة الانفتاح أو الانكشاف على قطاع التبادل الخارجي وهو يعبر عن الأهمية التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الوطني عن طريق إبراز مدى إسهام

المبادلات الخارجية في الإنتاج المحلي الإجمالي، وعدة دراسات استخدمت هذه المتغير تمثيلا للانفتاح التجاري منها دراسة (Bowdler and Malik,2005)، (Jin.2006)، (Hanif and Batool.2006) ، (Shahbaz.Aamir and Butt.2007)، (Farvaque and Shah.2009)، ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$Op_{3t} = \frac{X_t + Mt}{Y_t} \text{.....(7)}$$

حيث: X: قيمة الصادرات في السنة t

M:قيمة الواردات في السنةt

Y:الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنةt

Op_4 : وهو عبارة عن معدل التبادل الدولي، وهو عبارة عن كمية الواردات التي تحصل عليها الدولة مقابل ما تصدره من سلع منتجة محليا ويمثل على وجه الدقة النسبية المئوية للأرقام القياسية لأسعار الواردات، سوف نعتمد على حساب مؤشر صافي معدل التبادل التجاري بالنسبة المئوية لمؤشرات قيمة وحدة الصادرات إلى مؤشرات قيمة وحدة الواردات مقارنة بأسعار سنة الأساس 2000،ومن الدراسات التي استخدمت هذا المتغير تمثيلا للإنفتاح التجاري نجد دراسة كل من (Wacziarg.1998)و (Greenaway et al.1998) ويمكن حساب معدل التبادل الدولي على شكل رقم قياسي باستخدام المعادلة التالية: $Op_{4t} = (P_{xt} / P_{mt}) \times 100 \text{.....(8)}$

Cs: وهو عبارة مخزون رأس المال المادي ، ومن أجل قياس هذا الأخير، تم استخدام طريقة الجرد المستمر ، والتي نصت عليها دراسة (Van pottelsberghe.1997) وهذه الطريقة هي الأكثر شيوعا لحساب مخزون رأس المالي والنموذج المستخدم يفترض ان مخزون رأس المال المادي K خلال السنة يقيس معدل تراكم الاستثمارات الثابتة للسنوات السابقة ، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار العمر الافتراضي للأصول الرأسمالية، واختلاف درجة الإنتاجية فيما بين الأصول، بينما () تقيس معدل اهتلاك رأس المال، بالإضافة إلى إجمالي الاستثمار (إجمالي تكون رأس المالي الثابتI) من العام الحالي، ومنذ بدء إعادة بناء سلسلة عملية الاستثمار بشأن تقدير مخزون رأس المال في الفترة الابتدائية أي K ،أصبحت خطوة أساسية تستند إليها تقديرات النتائج بالنسبة لرأس المال المادي وفق طريقة الجرد المستمر، كما هو مبين في المعادلة الرياضية الأتية:

$$k_t = k_{t-1} + I_t - \delta k_{t-1} \text{.....(9)}$$

حيث:

K_t: هو عبارة عن مخزون رأس المال خلال السنة t

K_{t-1}: هو عبارة عن مخزون رأس المال خلال السنة t-1

I_t: هو عبارة عن الاستثمار الحقيقي المعبر عنه بإجمالي تكوين رأس المال الثابت (FBCF)

δ: هو عبارة عن معدل الأهتلاك (Taux de Dépréciation.) (7%) (**J.BENHABIB 143-173**)

كما يتم تقدير مخزون رأس مال الابتدائي بانتهاج طريقة هاربرج (Harberger 1978) الذي افترض ان مخزون رأس المال (في حالة الزمن صفر) ، يرتبط إرتباطا إيجابيا مع تراكم الاستثمارات في السنة الاتية، ويتناسب تناسبا عكسيا مع معدل النمو السنوي المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل الاهتلاك، كما هو مبين في الصيغة الاتية:

$$k_0 = I_0 / (g + s) \text{.....(10)}$$

حيث أن :

I_0 : الاستثمار الحقيقي الابتدائي .

g: هو عبارة عن المتوسط الهندسي لمعدل النمو السنوي للاستثمار الحقيقي .

$$g = \sqrt[N]{\prod_{i=1}^{n} x_i} \text{.....(11)}$$

حيث: N : تعبر عن عدد سنوات الدراسة ، X_i : تعبر قيم المتغير المدروس

Lf: تشير بعض الدراسات مثل دراسة كل من (Levin et Raut.1992) ، (Edwards 1992)، (Cae.Helpman et Hoffmaister.1995) من أجل الاستفادة من الانفتاح التجاري يجب ان تحظى الدول النامية بقوة يد عالمة مؤهلة قادرة على استعاب التكنولوجيا الأجنبية وبذلك الرفع من معدلات النمو ، بحيث القوى العاملة والتي تعبر عن تراكم رأس المال البشري هي تعداد

الأشخاص الذين يعملون او الذين يبحثون عن عمل مدفوع الأجر في ذلك المجتمع من بداية مرحلة الشباب إلى سن التقاعد.

Popde: وهو عبارة عن الكثافة السكانية التي تمثل العلاقة مابين السكان ومساحة الأرض التي يقطنها هؤلاء السكان ، وتقاس الكثافة السكانية من خلال قسمة عدد السكان على مساحة الأرض ويعبر عنها بمجموع عدد الأشخاص في الهكاتر الواحد او في الكيلو متر مربع وتستعمل الكثافة السكانية في هذه الدراسة كمتغير تمثيلي بتراكم رأس المال البشري من خلال نمو النموذج الثاني.

Arl: هي عبارة عن الأراضي القابلة للزراعة تشمل أراضي الصالحة للزراعة حسب تعريف منظمة الأغذية والزراعة(الفاو) الأراضي التي تكون مزروعة بمحاصيل مؤقة.

Inf: وهو عبارة عن التضخم وهو الارتفاع المستمر في الاسعار والإنخفاض القوة الشرائية للنقود ، وقد تم حسابه عن طريق حساب التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer prce index) حيث يقيس cpi المستوى العام الأسعار سلة ثابتة من السلع والخدمات التي تستهلكها الاسر الجزائرية بما فيها السلع والخدمات الاستهلاكية المستوردة من الخارج.

ثالثا: مصادر البيانات للمتغيرات المكونة للنماذج

أخذت بيانات الدراسة للنموذج الأول على أساس سنوي للفترة بين (1982-2014)أما النموذج الثاني خلال الفترة (1982-2015) وذلك حسب توفر البيانات عن المتغيرات موضوع الدراسة وقد اخذت هذه البيانات من القواعد الإحصائية التالية: البنك الدولي world Bank ،UnctADstat (Basic Soial and Economic) .Datastream.

رابعا: المنهجية القياسية المستخدمة في تقدير النماذج القياسية

يتم تقدير النماذج بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، على فرض أن الأخطاء

العشوائية تتوزع توزيعا طبيعيا بوسط حسابي يساوي و تباين ثابت، و عدم وجود ارتباط ذاتي بين قيم الأخطاء العشوائية المتسلسلة، و عدم وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية فيما بينها، وكذلك بينها و بين حد الأخطاء العشوائية المتسلسلة، وعدم وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية فيما بينها، وكذلك بينها وبين حد الخطأ العشوائي.

فغالبا ما تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين المتغيرين أو عدة متغيرات ، حتى ولو ابتعدت عن قيم توازنها في المدى القريب فإنه توجد قوى تعيدها إلى التوازن وتضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل (**REGIS 232**)، و يوجد عدة امثلة على ذلك: العلاقة بين الدخل و الاستهلاك ،العلاقة بين الأسعار و الأجور ،العلاقة بين معدل الصرف و الصادرات ...الخ

ان توضيح العلاقة في المدى الطويل يضعنا امام مشكلة تتمثل في ان معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة و في حالة غياب صفة الاستقرار فان الانحدار الذي نحصل عليه انحدار زائفا (Régressions fallacieuse) و هذا ما بينه كل من Crangerc.w.jوNewbold.P (1974) والمقصود بالانحدار الزائف هو ان لا تكون العلاقة المقدرة بين متغيرين معبرة عن علاقة حقيقية و انما معبرة عن علاقة زائفة بين اتجاهين و يحدث هذا حتى و لو كان معامل التحديد مرتفعا و معملات النموذج تختلف عموما عن الصفر و يرجع هذا الى ان البيانات الزمنية غالبا ما يوجد بها معامل الاتجاه الذي يعكس ظروفا معينة تؤثر على جميع المتغيرات اما في نفس الاتجاه او في الاتجاه المعاكس ،في هذه الحالة فان البحث عن العلاقة في المدى الطويل لا تخلو من مخاطر الحصول على نتائج مظللة ، و حتى باستعمال طريقة المفاضلة التي تسمح بإعادة الاستقرار لهذه السلاسل الزمنية فإننا نفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل.

في ضوما تم ذكره هل يمكن توضيح العلاقة في المدى الطويل بين متغيرين او اكثر في الحالة التي تكون فيها المتغيرات غير مستقرة و متكاملة من الدرجة N؟ .

قام Granger سنة 1983 بإدخال مفهوم التكامل المتزامن، وإنشاء قاعدة موحدة لتحليل نموذج تصحيح الأخطاء للسلاسل الزمنية التي تتبع فيها المتغيرات توجها مشتركا، وقد أثبت كل من Engle&Granger سنة 1985 ان السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن يمكن تمثيلها بنموذج تصحيح الأخطاء وفي نفس الوقت فإن هذه النماذج تنتج سلاسل زمنية تربط بينها علاقة تكامل مشترك، وفي سنة 1986 وسع Granger بحثه بتقديم طريقة لتقدير واختبار المتغيرات التي تربط بينها علاقة تكامل مشترك.

ومن أجل تطبيق اختبار التكامل المشترك لابد من معرفة إن كانت السلاسل الزمنية ساكنة أو غير ساكنة وهذا يعتمد على إجراء فحص جذر الوحدة Unit Root Testلإختبار السكون بواسطة اختبار (ADF)أو اختبار (PP).

- **اختبار سكون السلسلة الزمنية**

تعمل إختبارات (ADF) (**d.DICKEY 431–427**)على البحث في الاستقرارية او عدمها لسلسلة زمنية ما وذلك بتحديد مركبة الاتجاه العام، حيث تتلخص عملية اختبار جذر الوحدة في إجراء الاختبار التالي (للمستوى وبدون اتجاه عام:

$$Y_t = \lambda y_{t-1} + \varepsilon_t \text{.....(12)}$$

حيث: ε_t حد الخطأ العشوائي، والذي يفترض فيه: وسط حسابي معدوم، تباين ثابت، وقيم غير مرتبطة (عندئذ يسمى حد الخطأ أو التشويش الأبيض) ، أما عند إجراء الاختبار عند الفروق الأولى تصبح الصيغة الرياضية كالأتي:

$$Y_t = \lambda y_{t-1} - \sum_{j=2}^{p} \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t \text{.....(13)}$$

حيث Y_t المتغير المراد دراسته،P عدد التباطؤات الزمنية. j الاتجاه العام و Δ الفرق ، فإذا ثبت في الواقع أن $\lambda < 1$ فهذا يعني ان السلسلة الزمنية ساكنة فلا مانع من إجراء الاختبار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية أما إذا كانت غير ذلك فإن طريقة المربعات الصغرى تؤدي إلى نتائج مضللة، حيث يقوم اختبار (ADF) على الفرضيتين التاليتين (**R.I.D 28**):

- الفرضية العدمية: $\phi_j = 1 : H_0$
- الفرضية البديلة: $|\phi_J| \langle 1 : H_1$

قبول الفرضية العديمة يعني وجود جذور وحدية وعدم استقرار السلاسل الزمنية، وباستبدال طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير في النموذج السابق نحصل على أكبر من إحصائية Student الجدولية، فغننا نقبل الفرضية العديمة أي عدم استقرار السلسلة الزمنية، وبذلك الاختبار يعاد إلى ان تصل السلسلة الزمنية إلى السكون بعد أخذ الفرق الأول فإن استقرت فإن السلسلة الزمنية تكون متكاملة من الدرجة الأولى ونرمز لها ب $I(1)$ اما إذا كانت مستقرة بعد الحصول على الفروقات من الدرجة الثانية فإنها تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي$I(2)$ (**شيخي 208**).

ولكن تجدر الإشارة هنا لان اختبار (PP)يقدم طريقة أخرى لاختبار سكون السلاسل ويعتبر افضل من اختيار (ADFtest) لأن الأخير قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي بينما اختبار (PPtest) فإنه يأخذ التباين الشرطي للأخطاء، فهو يسمح بإلغاء التحيزات الناتجة

عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية، حيث انه قائم على افتراض اكثر عمومية، وهو أن السلسلة الزمنية المتولدة بواسطة عملية (ARIMA) التي تنسب منهجيتها إلى بوكس – جنكيز (Box- Jenkins).

- **اختبار التكامل المشترك**

وبعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية لابد من اجراء اختبار التكامل المشترك، ويقال ان هناك تكامل مشترك بين متغيرين او أكثر إذا اشتركا بالاتجاه نفسه، أي إذا كانت لهما علاقة توازنية طويلة الاجل، وبعد التأكد من سكون السلاسل الزمنية لابد من اجراء اختبار التكامل المشترك، ويقال ان هنال تكامل مشترك بين متغيرين او أكثر إذا اشتركا بالاتجاه نفسه، أي إذا كانت لهما علاقة توازنية طويلة الاجل، ويقدم الاقتصاد القياسي العديد من طرق اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات المراد دراسة علاقة انحدارية بينها، ومن أشهر هذه الطرق طريقة انجل وغرانجر(Engle- Granger) وطريقة جوهانسون (Jonhansen)، ويغلب استخدام الطريقة الأولى في النماذج البسيطة التي تحتوي على متغيرين فقط وبعدد مشاهدات كبير، حيث ان الشرط الضروري للتكامل ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة ويمكن إجراء الانحدار الخطي البسيط حسب المعادلة الأتية:

$$Y_t = a_0 + a_1 X_t + \varepsilon_t \text{.....(14)}$$

حيث يمثل Y_t المتغير التابع، X_t يمثل المتغير المستقل و ε_t حد الخطأ العشوائي زمن ثم الحصول على البواقي الناتجة من تقدير العلاقة (14)، وإجراء اختبار السكون لها فإذا ثبت ان سلسلة البواقي تتميز بالسكون في المستوى (Level) يقال عندها انه يوجد تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية الداخلة في معادلة الانحدار، وهذا يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين أو المتغيرات ويمكن إذن تقدير نموذج تصحيح الأخطاء.

أما الطريقة الثانية والتي تنسب إلى ((Jonhansen and Juselius(1990) فتقدم أسلوب أخر لاختبار التكامل المشترك فهي تعتبر طريقة اعم وأشمل من الطريقة السابقة ويمكن استخدامها والاعتماد على نتائجها في حالة النماذج البسيطة والمعتمدة، حيث قام Jonhansen باقتراح اختبار معمق لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة معتمدا على الأشعة المرتبطة بالقيم الأكبر للمصفوفة ، ويقوم هذا الاختبار على حساب عدد أشعة التكامل المتزامن والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المتزامن ويعتمد على تقدير النموذج التالي (**REGIS 291**):

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 \Delta Y_{t-1} + a_2 \Delta Y_{t-2} + a_{p-1} \Delta Y_{t-p-1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots(15)$$

حيث أن المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{j=1}^{n} A_i - 1$

P: عدد التأخرات في النموذج.

من أجل $P-1$ يصبح النموذج كالتالي:

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(16)$$

إذا كانت كل عناصر المرصوفة π معدومة فإن رتبة المرضوفة $r=0$ فلا يوجد علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات ولا يمكن تشكيل نموذج تصحيح الأخطاء ، وإذا كان $r=k$ فهذا يدل على ان كل المتغيرات مستقرة ولا يمكن استعمال طريقة التكامل المتزامن في هذه الحالة، اما إذا كانت رتبة المصفوفة $k-1\rangle r\rangle 1$ فإنه يوجد r علاقة تكامل المتزامن بين المتغيرات.

حيث $R_g(\pi_p) = r$ رتبة المصفوفة π والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن، رتبة المصفوفة π تحدد عدد علاقات التكامل المتزامن بين المتغيرات ويتم إحصائيا حساب قيمة:

$$\lambda_{propres} = n\sum_{j=1}^{k} Ln(1-\lambda_t) \ldots\ldots\ldots(17)$$

n:عدد الملاحظات

k: عدد المتغيرات

λ_t هذه القيم propres للمصفوفة π

هذه الإحصائية تتبع توزيع احتمالي x واختبار Jonhansen يعتمد على اختبار الفرضية التالية:

- رتبة المصفوفة تساوي الصفر $r=0:H_0$ مقابل $r\rangle 0:H_1$ في حالة رفض الفرضية العديمة أي ان λ_{ttrace} أكبر من القيم الحرجة نمر إلى الاختبار الذي يليه.
- رتبة المصفوفة تساوي الواحد $r=1:H_0$ مقابل $r\rangle 1:H_1$ في حالة رفض الفرضية العدمية أي ان λ_{ttrace} اكبر من القيم الحرجة نمر الى الاختبار الذي يليه.
- رتبة المصفوفة تساوي $k-1$ $r=k-1:H_0$ مقابل $r=k:H_0$ في حالة رفض الفرضية العديمة هذا يعني ان رتبة المصفوفة تساوي k وبالتالي عدم وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات لأن كل

المتغيرات مستقرة، وفي حالة قبول الفرضية H_0 أي أن رتبة المصفوفة تساوي $k-1$ فهذا يدل على وجود $k-1$ علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات وبالتالي يمكن تمثيل نموذج تصحيح الأخطاء ECM.

- طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)

تستخدم منهجية المربعات الصغرى المصححة كليا لتقدير العلاقات طويلة الأجل، حيث تأخذ بعين الاعتبار الأثار الحركية قصيرة الأجل كونه يتضمن فترات إبطاء زمني للمتغيرات، وتعالج هذه المنهجية مايلي (**زيرار 185**):

1- مشكلة الاعتماد المتداخل بين معظم السلاسل الزمنية والتي قد تؤدي إلى حدوث ارتباط ذاتي (Serial Correlation).

2- صفة عدم سكون السلاسل الزمنية، حيث يتم التخلص منها خلال استخدام المتغير الأداتي(Instrument Variable) ، وتطبيق طريقة (OLS) على سلاسل زمنية تتصف بالسكون من الناحية الإحصائية.

وتعتبر طريقة (FMOLS) أحد أساليب فحص التكامل المشترك بين المتغيرات، بافتراض أن السلاسل الزمنية هي غير ساكنة عند المستوى، وحتى تصبح ساكنة نأخذ الفرق الأول ، ويتم تقدير علاقات التكامل المشترك الأحادية بواسطة منهجية المربعات الصغرى المصححة كليا وبناءا عليه يتم تقدير النموذج القياسي حيث كل المتغيرات المكونة للنماذج هي متكاملة من الرتبة الأولى (1) (I) ، ويمكن كتابة المعادلة (5) بطريقة المصفوفات على النحو التالي:

$$Y_{1t} = \beta y_{2t} + \mu_{1t}$$

$$\Delta Y_{2t} = \mu_{2t} .....(19)$$

حيث Y_{2t} هي جميع المتغيرات المستقلة من الرتبة الأولى ، Y_{1t} يمثل المتغير التابع " الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي" وهو أيضا من الرتبة الأولى، ونفترض أن كل متغير من Y_{2t} له جذر واحد فقط ولا يوجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات Y_{2t} كما نفترض أن μ_t تتصف بالسكون بوسط حسابي يساوي الصفر ، وتكون مصفوفة التباين المشترك(Covariance) تساوي **Baboo.M**) (**407-427**:

$$\sum = \begin{bmatrix} \delta_{1t}\delta_{2t} \\ \delta_{2t}\sum 22 \end{bmatrix}$$

حيث $\sum\rangle 0$ وتسمى بمصفوفة التباين المشترك في الأجل الطويل، والتي يرمز لها بـ Ω ويعبر عنها كما يلي: $$\Omega = \lim_{t\to\infty} \sum_{t=1}^{T} \sum_{r=1}^{T} E\left(\mu_t \mu_s{}'\right)$$

وهو مجموع كل التباينات المزايدة والمتناقصة لـ $\mu_t \ \ \mu_s{}'$ والتي يمكن تقيسمها إلى تباين مشترك ومجاميع التباينات التلقائية كما يلي: $$\Omega = \Sigma + \Lambda + \Lambda$$

حيث : $\Sigma = E\left(\mu_0 \mu_0{}'\right)$ ، $\Lambda = \sum_{t=1}^{\infty} E\left(\mu_0 \mu_1{}'\right)$ ، $\Lambda' = \sum_{t=1}^{\infty} E\left(\mu_0 \mu_0{}'\right)$

ويتم تقدير $\hat{\beta}$ بطريقة المربعات العادية كالاتي: $\hat{\beta}) = \left(Y_2{}' Y_2\right)^{-1} Y_2{}' y_t$ حيث ان y_t هي متجه المشاهدات لـ $y_{1t} \ \ y_2$ وهي مصفوفة المشاهادات لـ y_{2t} وتقدير المربعات الصغرى لـ $\hat{\beta}$ هو تقدير متسق فوق العادة، ولكن توزيعه تقديري يعتمد على معاملات مزعجة تنشأ عن الاعتماد المتداخل للسلاسل الزمنية للمتغيرات والارتباط الذاتي التسلسلي للأخطاء وتستخدم طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) لمعالجة مشاكل الاعتماد المتداخل والارتباط الذاتي علة النحو التالي (**زيرار 186**):

1- تعديل y_{1t} كمايلي: $y_{1t}{}^{+} = y_{1t} - \hat{\omega}_{12}\hat{\Omega}_{11}\Delta y_{2t}$ وتعديل الخطا العشوائي μ_{1t} من خلال $\mu_{1t}{}^{+} = \mu_{1t} - \hat{\omega}_{12}\hat{\Omega}_{11}\Delta y_{2t}$ وبذالك يتم تصحيح الاعتماد المتداخل.

2- تصحيح مسالة الارتباط الذاتي لـ $\hat{\delta}^{+}$ والتي تعتبر متغير متسق لـ $\hat{\delta}^{+} = \sum_{k=0}^{\infty}\left(\mu_{1k}{}^{+} \mu_{21}{}'\right)$ حيث $\hat{\mu}_{1t}^{+} = \mu_{1t} - \omega_{12}\Omega_{11}\Delta y_{2t}$

3- إن تقدير المربعات الصغرى المصححة كليا يمزج بين هذين التصحيحين لتقدي المربعات الصغرى العادية، ويتم حسب الصيغة التالية: $$\hat{\beta} = \left(y_2{}' y_2\right)^{-1}\left(y_2{}' y_1^{+} - T\delta'^{+}\right)$$

وبالإضافة إلى الأساليب السابقة هناك أسلوب أخر للتكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار لكل من (Pesaran&Shin.1998) و (Pesarab&al.2001) .

- **منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)**

يعود السبب في تفضيل هذا النموذج على غيره من نماذج التكامل المشترك المعروفة مثل طريقة (Jonhansen.1988) او اختبار الخطوتين الذي وضعه (Engle and Granger.1987) إلى مشكلة عدم التأكد التي عادة ما تظهر بشأن خصائص السلاسل الزمنية، ودرجة استقرارها، الأمر

الذي يصبح معه استخدام طريقة بيساران وبيساران لاختبار الحدود هو الخيار الأفضل، بحيث يتميز هذا النموذج عن غيره من النماذج القياسية بما يلي (**الجراح 144**) :

- لا يتطلب ان تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة أي بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، هل كانت مستقرة عند مستوياتها (0) (I)أو متكاملة من الدرجة الأولى (1) (I)
- يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة البيانات من نموذج الاطار العام،

يعتبر هذا النموذج ملائما مع الدراسات التي تحتوي على مشاهدات قليلة فقد لاحظ (Kremers&al.1992) انه في حالة صغر حجم العينة، فإنه من الصعوبة وجود تكامل مشترك بين المتغيرات غير المستقرة، فعلى سبيل المثال، يرى (Stock and Watson.2003) ان عدم استقرار السلاسل الزمنية يقود إلى الحصول على معلمات انحدار خالية من المعنى ومتحيزة نحو الصفر، وذلك يعتبر هذا النموذج اكثر ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا الدراسة والبالغة34 مشاهدة ممتدة من عام 1982إلى2015.

كما يمكننا هذا النموذج من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة ، بالإضافة إلى تحديد تأثير كل من المتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات في إطار نموذج (UECM) يقدم كل من بيسارانو بيساران (2001)، منهجا حديثا لاختبار مدى تحقيق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة بطريقة اختبار الحدود، (boundstestingapproach) وتتضمن هذه الطريقة تقدير معادلة(2) لتصحيح الخطأ الشرطي ضمن نموذج حدود الارتباط الذاتي المتباطئ الموزع، وذلك كالآتي:

$$\Delta Gdppc_t = \delta + \beta_1 Gdppc_{t-1} + \beta_2 Op4_{t-1} + \beta_3 Cs_{t-1} + \beta_4 Popde_{t-1} + \beta_5 Lnf_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} Y_{1i}\Delta Gdppc_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} Y_{2i}\Delta Op4_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} Y_{3i}\Delta Cs_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} Y_{4i}\Delta Popde_{t-i} + \sum_{i=1}^{n} Y_{5i}\Delta Lnf_{t-i} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(20)$$

تكون معلمة المتغير التابع" معدل الدخل الحقيقي الفردي" المبطأ لفترة واحدة على يسار المعادلة ، تمثل β معلمات العلاقة طويلة الأمد بينما تعبر معلمات الفروق الأولى y معلمات الفترة القصيرة، بينما تشير Δ إلى الفروق الأولى للمتغير، في حين تشير δ و μ_t إلى القاطع وأخطاء الحد العشوائي على التوالي.

يتضمن اختبار نموذج (ARDL) في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، إذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة تنتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل ذلك نقوم بحساب إحصائية (F-staistics) من خلال (Wald test) حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج(20)أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل وذلك كمايلي:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0 \text{.....(21)}$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$H_0 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0 \text{.....(22)}$$

بعد القيام باختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجلين المتغيرات من عدمها مع القيم الدولية نقوم بمقارنة إحصائية (F-staistics) التي وضعها كل من (Pesaran et AL.2001)، بحيث نجد بهذه الجداول (1-2-3) قيم حرجة للحدود العليا والحدود الدنيا عند حدود معنوية مبينة لاختبار إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ، ويفوق كل من (Pesaran et AL.2001)بين المتغيرات المتكاملة عند فروقها الأولى (1) (I) والمتغيرات الساكنة (0) (I) او تكون عند نفس درجة التكامل، فإذا كانت قيمة (F-staistics) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك على المدى الطويل بين متغيرات الدراسة. اما إذا كانت القيمة (F-staistics) المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل الفرضية البديلة أي غياب علاقة توازنية في الأجل الطويل .

المبحث الثالث: نتائج تقدير النماذج القياسية

يتناول هذا المبحث نتائج التقدير الإحصائي للنماذج القياسية السابق شرحها وقد تم إستخدام أساليب السلاسل الزمنية ، اوأسلوب التكامل المشترك ، كما تم تقدير النموذج الأول حسب طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) ، أما النموذج الثاني فقد تم تقديره وفق نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ومن أجل الحصول على نتائج التقدير تم إستخدام كل من برمجية (Eviews9)

- **أولا :نتائج تقدير النموذج الأول**

1- نتائج اختبارات الجذور الأحادية على متغيرات النموذج

يتم إختبار صفة سكون السلاسل الزمنية بإستخدام إختبار (ADF) وإختبار (PP) على أساس المستوى (Level) وعلى أساس الفرق الأول (1st Difference) وبين الجدول (2-9) نتائج هذا الاختبار لجميع البيانات والتي تأخذ الصيغة اللوغاريتمية وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول (2-9) نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Text) لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية:

المتغيرات	ADF		PP		النتيجة
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	
Log Gdppc	-0.6082 ***0.8547***	-3.0033 ***0.0456*** **	-0.4367 ***0.8908***	-3.0680 ***0.0396*** **	I(1)
Log Op_1	-1.8108 ***0.3687***	-5.4512 ***0.0001*** ***	-1.8745 ***0.3395***	-5.5842 ***0.0001*** ***	I(1)
Log Op_2	-2.8234 ***0.0662*** *	-5.5425 ***0.0001*** ***	-2.7479 ***0.0773*** *	-7.0470 ***0.0000*** ***	I(1)
Log Op_3	-3.6252 ***0.0116*** **	-2.1694 ***0.2212***	-1.4598 ***0.5407***	-5.6261 ***0.0001*** ***	I(1)
Log C_s	-2.1971 ***0.2115***	-3.0296 ***0.0431*** **	-0.8206 ***0.7996***	-3.1810 ***0.0309*** **	I(1)
Log Lf	-1.2842 ***0.6246***	-5.8677 ***0.0000*** ***	-2.4793 ***0.1297***	-6.3226 ***0.0000*** ***	I(1)
Log Arl	-1.6334 ***0.4544***	-5.9438 ***0.0000*** ***	-1.6043 ***0.4688***	-5.9438 ***0.0000*** ***	I(1)

تم الحصول على النتائج باستعمال برنامج Eviews9

*،**،*** تشير إلى مستوى معنوية **10%** ، **5%** **1%** على التوالي حسب قيم (adi. t-statistic) الجدولية ل(Mackinnon 1996) الأرقام بين الأقواس هي عبارة عن إحتمالات

القيم الحرجة لاختبار ADF حسب Mackinnon هي كالتالي:

- **المستوى: 3.661661-** عند مستوى معنوية 1% ، 2.900411- عند مستوى معنوية 5% ، 2.019100- عند مستوى معنوية 10%.

- **الفرق الأول: 3.661661-** عند مستوى معنوية 1% ، 2.900411- عند مستوى معنوية 5% ، 2.019100- عند مستوى معنوية 10%.

القيم الحرجة لاختبار Philips Perron حسب Mackinnon هي كالتالي:

- **المستوى: 3.653730-** عند مستوى معنوية 1% ، 2.937110- عند مستوى معنوية 5% ، 2.017434- عند مستوى معنوية 10%.

- **الفرق الأول: 3.653730-** عند مستوى معنوية 1% ، 2.937110- عند مستوى معنوية 5% ، 2.017434- عند مستوى معنوية 10%.

- أما حسب إختبار PP فقد حصلنا على نفس النتائج فبعد أخذ الفرق الأول أصبحت جميع السلاسل الزمنية ساكنة عند مستوى معنوية 5%.

يتضح لنا من الجدول (2-9) أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى أي أن معاملاتها لها جذر الوحدة حيث أنه لا يمكن رفض الفرضية العدمية القائلة على أن السلسلة الزمنية لها جذر وحدوي ، مما يعني أنها غير ساكنة ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- عند اختبار ADF وفق النموذج الأول (يحتوي على القاطع) وعند فترة إبطاء واحدة ، فإن كل السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند مستوى معنوية 5% في حين أن جميع السلاسل الزمنية وصلت لمرحلة السكون والاستقرار بعد أخذ الفرق الأول لها عند مستوى معنوية 5% ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

2- اختيار فترة الإبطاء المثلى

سنقوم أولا بتحديد عدد فترات الإبطاء الزمني وسيتم الإعتماد على المعايير التالية:

Schwarz information (SIC) ، Akaike information criterion (AIC) Final prediction (FPE) ، Hannan Quinn criterion (HQ) ، criterion error وsequential modified LR test ، (LR) statistic بحيث يتم إختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير ، وقد أشارت نتائج الإختبار إختيار فترة تباطؤ زمنية كما هو موضح في الجدول (2-10) أدناه.

الجدول (2-10): نتائج تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-8.422450	-8.295391	-8.482217	2.43e-09	NA	131.2333	0
-18.65658*	-18.02129*	-18.95542*	6.97e-14*	288.4967*	304.3313	1
-18.24687	-17.10334	-18.78478	8.81e-14	18.81652	317.7716	2
-17.93245	-16.28068	-18.70942	1.13e-13	16.85233	332.6413	3

المصدر: تم الحصول على النتائج بالإعتماد على برنامج Eviews9 ،(*) تدل على عدد فترات التباطؤ التي إختارها المعيار 0 ، 1 ، 2 ، 3 هي عبارة عن فترات الإبطاء الزمني.

بعد فحص عدد فترات الإبطاء حيث تشير النتائج إلى أن عدد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الفرق الأول هي فترة زمنية واحدة حسب المعايير المستخدمة في الخطوة الموالية سنقوم باختبار التكامل المشترك لجوهانسون

3-طريقة جوهانسون للتكامل المشترك

بناء على 'اختبارات (ADF) كما هو موضح في السابق أثبتت أن السلاسل متكاملة من نفس الدرجة وتنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل كما دلت الاختبارات على وجود سكون بين متغيرات النماذج القياسية وبالتالي إمكانية وجود علاقات تكامل متزامن سنقوم في هذه المرحلة بإيجاد عدد العلاقات الموجودة بين المتغيرات وذلك بحساب رتبة المصفوفة حسب اختبار جوهانسون والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك.

الجدول (2-11): نتائج إختبار التكامل المشترك جوهانسون

رتبة المصفوفة	الاحتمال	λ_{TRACE}	القيمة الحرجة عند مستوى 5%
r = 0	0.0000	176.8679	125.6154
r = 1	0.0002	123.3096	95.75366
r = 2	0.0123	76.84109	69.81889
r = 3	0.0328	45.74913	47.85613

المصدر: من اعداد الطلبة بالإعتماد على بنامج Eviews9

- عند إختبار r = 0 نجد أن λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة عند مستوى 5% وذلك إلى غاية الرتبة الثانية r = 2 وبالتالي نرفض الفرضية العدمية بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات النماذج المراد تقديرها.

- أما عند إختبار r = 3 نجد أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية أي وجود ثلاثة علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة

- مما سبق تدل النتائج أن متغير الأداء الاقتصادي (الناتج الفردي الحقيقي) متكامل تكاملا متزامنا مع باقي المتغيرات محل الدراسة أي وجود توليفة خطية بين النمو الاقتصادي ومحدداته مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات حيث أنها لا تبتعد عن بعظها البعض على المدى الطويل وتظهر سلوكا متشابها.

- وبعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة يمكن تقدير الدوال (1-5)،(2-5)،(3-5) باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS).

الجدول (2-12): نتائج تقدير الدوال (المتغير التابع Log Gdpps)

	الدالة -1-		الدالة -2-		الدالة -3-	
	المعلمات	أدنى مستوى معنوية	المعلمات	أدنى مستوى معنوية	المعلمات	أدنى مستوى معنوية
Log Op_1	-0.006015	0.7272	-		-	
Log Op_2	-		0.051990	0.0840	-	
Log Op_3	-		-		0.111432	0.2439
Log Cs	-0.366041	0.0000	-0.368072	0.0000	-0.311984	0.0001
Log Lf	0.370260	0.0000	0.350083	0.0000	0.407742	0.0000
Log Arl	-0.885260	0.0000	-0.852934	0.0000	-0.861265	0.0000
C	9.232364	0.0000	9.129308	0.0000	8.167844	0.0000
$R^2 = 0.89$; Ajd $R^2 = 0.87$						

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews9

يتضح لنا من الجدول (2-12) ما يلي:

- تشير قيمة معامل التحديد R^2 = 87% إلى ارتفاع القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة محل الدراسة كما يظهر من النتائج أن معلمات النماذج المقدرة تتميز بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% كما يتبين لنا أن كلا من مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر درجة الإنفتاح التجاري هو مرن بالنسبة إلى معدل الدخل الحقيقي الفردي وهي ذات دلالة إحصائية عند 5% وإشارتها سالبة تتوافق مع توقعات الدراسة تدل أنه كلما إرتفعت قيمة مؤشر الصادرات إلى النتائج المحلي الإجمالي وقيمة مؤشر درجة الإنفتاح التجاري بـ 1% أدى إلى تراجع معدل الدخل الحقيقي الفردي بـ **0.006015**% ، أن نتيجة مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي هي ذو إشارة موجبة ولكنها غير مرنة (**0.051990**%) وغير معنوية وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية ودراسة كل من Romer.1990 و Esfahani.1991 اللتان توصلتا إلى وجود علاقة موجبة بين الواردات

والنمو الاقتصادي ويمكن تعليل ذلك بأن معظم الصادرات الوطنية هي من المحروقات والمواد الأولية فهي تلعب دورا مهما في تحديد مستويات الناتج والدخل الوطني كما أن الواقع الحالي للتصدير في الجزائر من مختلف السلع والخدمات خارج قطاع المحروقات متواضع للغاية ومرد ذلك أن القطاع الإنتاجي ظل خلال فترة طويلة يجابي التوجه نحو السوق المحلي أكثر منه التوجه نحو السوق الخارجي وذلك بإنتهاج سياسة إحلال الواردات هدفها الإستقلال الاقتصادي والتحرر من التبعية ولكن ذلك لم يأت بأية نتيجة حيث أن تطبيق هذه السياسة أدت إلى إستيراد في الأغلب مستوردات من السلع الإستهلاكية الأساسية والسلع الوسيطة لإنتاج السلع اللازمة للإشباع الداخلي وتقوية عناصر التبعية الاقتصادية عوض التحرر منها مما أدى إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات مما جعل الجزائر تعتمد المزيد من الإستنزاف الكمي للثروات الطاقوية من أجل الحفاظ على إيرادات الصادرات عند المستويات التي تؤمن سداد الديون وتغطية الواردات الأساسية وبالتالي فإن معظم الدخل الآتي من الصادرات يستخدم في تلبية الحاجات الداخلية الإستهلاكية عوض إستخدامه في إستيراد السلع التكنولوجية الحديثة وكذا إستخدامه في العمليات الإنتاجية والتنموية التي تهدف إلى دفع عجلة الإنتاج الوطني ودخول الأسواق العالمية ومنه رفع وتيرة النمو الاقتصادي.

– كما أن نتائج الدراسة تبين أن مخزون رأس المال المادي هو مرن بالنسبة إلى معدل الدخل الفردي (من خلال الدالة 2) وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% كما أن معلمته هي ذو إشارة سالبة هذا يدل أنه إرتفع مخزون رأس المال بـ 1% أدى إلى إنخفاض الناتج الفردي الحقيقي بما لا يقل عن **0.366041**% والسبب في ذلك أن تعثر الخطط الإستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي عند مرحلة التنفيذ ، ويعود ذلك إلى إنعدام أو ضعف التنسيق بين السياسات المالية العامة للدولة والسياسة الإستثمارية الذي أدى إلى نمو كبير في الإنفاق الإستهلاكي الحكومي دون أن يرافق ذلك تحسن كبير في الخدمات الحكومية علما أن تمويل هذا الاتفاق يعتمد بصورة متزايدة على إيرادات النفط مما يشكل مزاحمة للإنفاق الإستثماري الذي سيقود حتما إلى إنخفاض معدل النمو العام للإقتصاد.

– أما بالنسبة لتراكم رأس المال البشري الممثل بقوة اليد العاملة فقد جاءت معلمتها موجبة وذات دلالة إحصائية عند 5% وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية فتدل على العلاقة الطردية بين قوة اليد العاملة ومعدل الدخل الحقيقي الفردي حيث أن الزيادة في تراكم رأس المال البشري بـ 1% سيؤدي إلى إرتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن **0.350083**% ولعل ذلك يعود للبرامج التي قامت بها السلطات العمومية من أجل محاولة لوضع حد لتفاقم مشكلة البطالة ومواجهة الإختلال

الحاد في سوق العمل ، فقد أنشأت السلطات الجزائرية أجهزة جديدة ومتنوعة لمواجهة الشباب مهنيا وأجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم لأسباب إقتصادية أو لأسباب أخرى ومن أجل دعم هذه الفئة أنشئت برامج ووكالات لدعم تشغيل الشباب ، من بينها جهاز الإدماج المهني للشباب برامج الأشغال ذات المنفعة العامة ، عقود ما قبل التشغيل ، الوكالة الوطنية لدعم الشباب عن طريق المؤسسة المصغرة ، القرض المصغر وما إلى ذلك والتي حتما ستؤدي إلى ارتفاع معدل النمو العام على المدى البعيد.

– غير أن نسبة الأراضي القابلة للزراعة قد جاءت معلمتها سالبة ومرنة وذات دلالة إحصائية عند 5% فهي تدل على العلاقة العكسية بين هاته النسبة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهي لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية ويرجع ذلك إلى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر مقارنا إياه بما تشهدهدول الجوار والدول العربية حيث أن الفلاحة تعاني إختلالا واضحا سواء فيما تعلق بحساسية وهشاشة التوازن البيئي ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة والمسقية أو القابلة للسقي ، فبينما تسعى عدة دول إلى شراء أرض خارج بلدانها وإستغلالها لضمان أمنها الغذائي فإن الوضع في الجزائر يسير نحو تناقص العقار الفلاحي الذي لا يمثل سوى 0.24 هكتار لكل نسمة بسبب تزايد المشاريع العمرانية ، فلا تزيد تغطية الحاجيات الوطنية من الإنتاج الفلاحي عن 30% ناهيك عن التبعية الغذائية للخارج ويعود ذلك إلى غياب رؤية واضحة لكيفية تنمية وتطوير الفلاحة الجزائرية رغم الموارد التي تتوفر عليها البلاد.

وللمزيد من الدقة في النتائج يمكننا مقارنة القيم الحقيقية بالقيم المقدرة باستخدام النموذج من خلال الشكل البياني التالي

الشكل (2-4): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي للدوال قيد الدراسة

شكل الدالة (1-5)

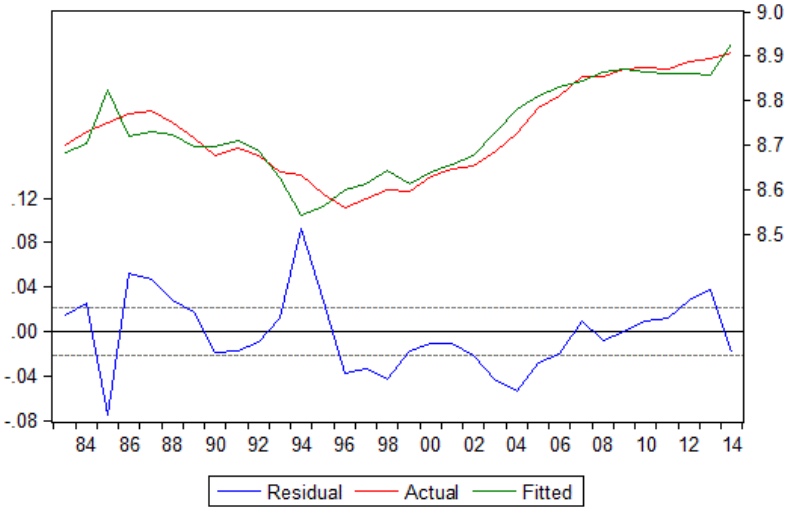

شكل الدالة (2-5)

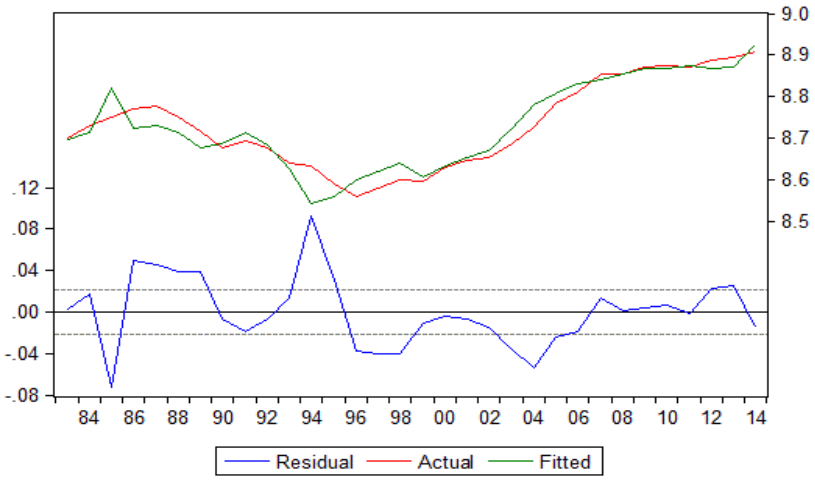

شكل الدالة (3-5)

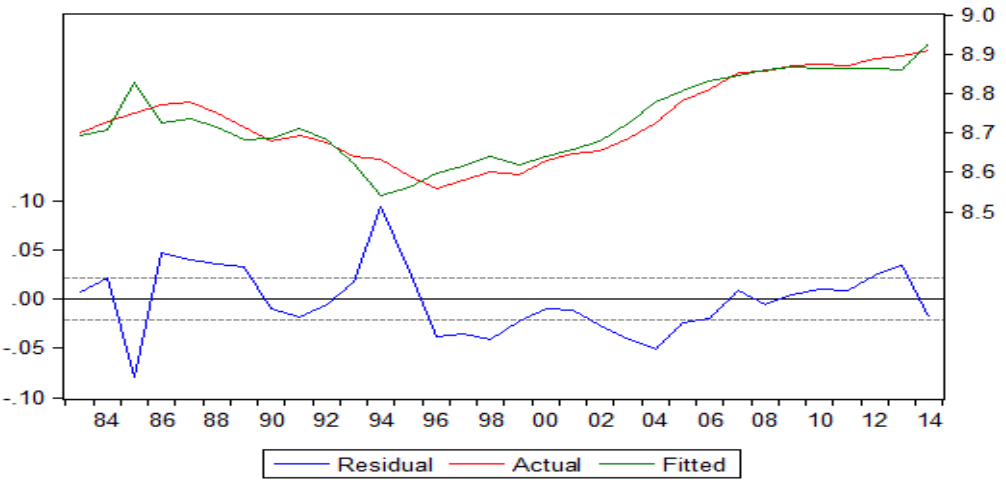

المصدر: تم الحصول على الأشكال بالاعتماد على برنامج Eviews9

يلاحظ من الأشكال الثلاثة تقارب القيم المقدرة مع القيم الحقيقية مما يشير إلى جودة النموذج المقدر ويمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج

ثانيا: نتائج تقدير النموذج الثاني

1-نتائج اختبارات الجذور الأحادية على متغيرات النموذج

كما ذكرنا سابقا يتم إختبار صفة سكون السلاسل الزمنية بإستخدام إختبار (ADF) وإختبار (PP) على أساس المستوى (Level) وعلى أساس الفرق الأول (1st Difference) ويبين الجدول (2-13) نتائج هذا الإختبار لجميع البيانات والتي تأخذ الصيغة اللوغاريتمية وكانت النتائج على النحو التالي:

الجدول (2-13): نتائج إختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لجميع المتغيرات بالصيغة اللوغاريتمية

المتغيرات	ADF		PP		النتيجة
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	
Log Gdppc	-0.5285 (0.8727)	-3.0476** (0.0411)	-0.3573 (0.9052)	-3.1139** (0.0355)	I(1)
Log Op4	-1.0430 (0.7260)	-3.8048*** (0.0070)	-1.0971 (0.7052)	-5.3336*** (0.0001)	I(1)
Log Cs	-0.1442 (0.9644)	-2.7806* (0.0723)	-0.2582 (0.9208)	-2.9142** (0.0548)	I(1)
Log Popde	-2.1726 (0.2196)	-8.1390*** (0.0000)	2.5705- (0.1091)	-8.2782*** (0.0000)	I(1)
Log Inf	-1.92098 (0.3239)	-6.3943*** (0.0000)	-1.8894 (0.330)	-6.3943*** (0.0000)	I(1)

*،**،*** تشير إلى مستوى معنوية 10% ، 5% ، 1%على التوالي حسب قيم (adj. t-statistic) الجدولية لـ(Mackinnon 1996)) ، الأرقام بين الأقواس هي عبارة عن إحتمالات ، تم الحصول على النتائج بالإعتماد على برنامج Eviews9.

القيم الحرجة لإختبار ADF حسب Mackinnon هي كما يلي:

- المستوى: 3.646342- عند مستوى معنوية 1% ، 2.954021- عند مستوى معنوية 5% ، 2.615817- عند مستوى معنوية 10%.

- الفرق الأول: 3.653730- عند مستوى معنوية 1% ، 2.957110- عند مستوى معنوية 5% ، 2.615817- عند مستوى معنوية 10%.

القيم الحرجة لإختبار Philips Perron حسب Mackinnon هي كما يلي:

- المستوى: 3.646342- عند مستوى معنوية 1% ، 2.954021- عند مستوى معنوية 5% ، 2.615817- عند مستوى معنوية 10%.

- الفرق الأول: 3.653730- عند مستوى معنوية 1% ، 2.957110- عند مستوى معنوية 5% ، 2.615817- عند مستوى معنوية 10%.

يتضح لنا من جدول (2-13) أن جميع متغيرات الدراسة غير ساكنة عند المستوى ، أي أن معاملاتها لها جذر الوحدة كما أنه لا يمكن رفض الفرضية العدمية القائلة على أن السلسلة الزمنية لها جذر وحدوي مما يعني أنها غير ساكنة ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

- عند إختبار ADF وفق النموذج الأول (يحتوي على القاطع) وعند فترة إبطا واحدة فإن كل السلاسل الزمنية لا تتصف بالسكون عند مستوى معنوية 5% في حين أن جميع السلاسل الزمنية وصلت لمرحلة السكون والإستقرار بعد أخذ الفرق الأول لها ، عند مستوى معنوية 1% ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى(1)I.

- أما حسب إختبار PP فقد توصلنا إلى نفس النتائج فبعد أخذ الفرق الأول أصبحت جميع السلاسل الزمنية ساكنة عند مستوى معنوية 1% ومن ثم يمكن إجراء إختبار التكامل المشترك بإستعمال طريقة منهج الحدود ويعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث والبالغة 34 مشاهدة فقط والممتدة من عام 1982 إلى 2015

2-منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك

بإستخدام منهج الحدود كما وضحنا سابقا نقوم بالكشف عن وجود تكامل مشترك حيث نقوم أولا بتحديد عدد فترات الإبطاء الزمني سيتم الإعتماد على المعايير التالية: Akaike information criterion (AIC) ، Schwarz information criterion (SIC) ، Hannan- Quinn criterion (HQ) و Final prediction error (FPE) و LR test statistic (LR) sequential modified بحيث يتم إختبار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير ، وبإفتراض أن معلمات فترات التباطؤ الزمني مجتمعة غير مفسرة إحصائيا بإستخدام توزيع (x^2) إنطلاقا من أكبر عدد فترات إبطاء زمني ويتوقف عند الفترة التي تكون معاملاتها مفسرة وقد أشارت نتائج الإختبار إلى إختيار أربعة فترات تباطؤ زمنية كما هو موضح في الجدول (2-14) أدناه.

الجدول (2-14): نتائج تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
-3.950986	-3.795092	-4.026381	1.23e-08	NA	67.40890	0
-12.41551*	-11.48014*	-12.86787	1.82e-12*	261.3598*	229.4520	1
-11.52165	-9.806812	-12.35098	3.50e-12	21.92029	246.4402	2
-11.85594	-9.361632	-13.06224*	2.53e-12	34.86247	282.4648	3

المصدر :من اعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج Eviews9.

بعد فحص عدد فترات الإبطاء تشير النتائج إلى أن عدد فترات الإبطاء المثلي لمتغيرات الفرق الأول هي فترة واحدة حسب المعايير المستخدمة ، بإستخدام منهج الحدود كما وضحنا سابقا سنقوم بإختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الدراسة في إطار نموذج (UECM) وذلك من خلال المعادلة (20):

$$Gdppc_1 = \delta + \beta_1 Gdppc_{t-1} + \beta_2 Op4_{t-1} + \beta_3 Cs_{t-1} + \beta_4 Popde_{t-1} + \beta_5 Inf_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} \gamma \Delta Gdppc_{i-1} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_{2i} \Delta Op4_{i-1} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_{3i} \Delta Cs_{i-1} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_{4i} \Delta Popde_{i-1} + \sum_{i=1}^{n} \gamma_{5i} \Delta Inf_{i-1} + \mu_i \dots\dots (20)$$

وكما رأينا سابقا لأجل التأكد من وجود العلاقة نقوم بحساب إحصائية (F –statistics) من خلال (Wald test) حيث يتم إختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (20) أي غياب علاقة توازنية طويلة الأجل وذلك كما يلي:

$$\mathbf{H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = \beta_4 = \beta_5 = 0}$$

مقابل الفرض البديل بوجوج علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج:

$$\mathbf{H_0 = \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq \beta_4 \neq \beta_5 \neq 0}$$

فحسب هذا الإختبار إذا كانت قيمة إحصائية (F –statistics) المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة والتي إقترحها بيساران وآخرون (Pesaran et al .2001) فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم ويوضح الجدول رقم (2-51) التالي نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام إختبار الحدود ويلاحظ من هذا الجدول أن قيمة (F –statistics) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى المناظرة عند مستويات معنوية 1% ، 5% و10% من ثم فإن فرضية العدم القائلة

بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات يتم رفضها ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج المستخدم ومن خلال الجدول (2-15) التالي يمكن ملاحظة نتائج هذا الإختيار

الجدول(2-15): نتائج إختبار التكامل المشترك بإستخدام إختبار الحدود

النموذج	F -) (statistics المحسوبة	الإحتمال	النتيجة
	*9.309230	0.00052	وجود علاقة توازنية طويلة الأجل
القيم الحرجة عند k=4	الحد الأدنى(0)I	الحد الأعلى(1)I	
عند مستوى معنوية %1	3.74	5.06	
عند مستوى معنوية %5	2.86	4.01	
عند مستوى معنوية %10	2.45	3.52	

ملاحظة: القيم الحرجة مأخوذة من (Pesaran et al .2001) الجدول (CI.v) الخانة (V) مع وجود قاطع وإتجاه عام *،**،*** ذات دلالة إحصائية عند 1% ، 5% ، 10% ، تشير k إلى عدد المتغيرات المستقلة في النموذج.

3- علاقة التوازن في المدى الطويل

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين معدل الدخل الفردي الحقيقي والمتغيرات الاقتصادية المكونة للنموذج ، سنقوم بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL بإستخدام أهم برنامج مخصص لمثل هذه النماذج وهو برنامج Eviews9 وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في الأجل الطويل كما هو موضح في الجدول (2-16) وقد إعتمدنا على فترات التباطؤ وفق معيار SBC (Schwarz Bayesian Criterion) كما ينص بذلك (Pesaran et al.2001) إذا ظهرت بعض المعلمات المقدرة وفق الإشارة المتوقعة في حين البعض الآخر جاء عكس ما تشير إليه الدراسات السابقة بعضها كان معنوي والبعض الآخر غير معنوي.

الجدول (2-16): مقدرات معلمات الأجل الطويل (المتغير التابع Log Gdppc)

المتغيرات	المعلمات	أدنى مستوى معنوية
Log Op_4	-0.089513	0.007
Log Cs	-0.4008	0.007
Log Popde	-2.6827	0.000
Log Inf	0.0031641	0.229
C	15.5122	0.000
T	0.06331	0.000

المصدر: تم الحصول على النتائج بالاعتماد على برنامج Eviews9 ثم اختيار القيم المتباطئة التالية (4 ، 0 ، 4 ، ARDL (0 ، 3

من خلال الجدولنلاحظ ما يلي:

– وجود أثار سلبي (علاقة عكسية) بين معدل الدخل الفردي وكل من معدل التبادل الدولي ، مخزون رأس المال المادي وكذا الكثافة السكانية وهي ذات دلالة إحصائية عند 5% ، فمن خلال هذا النموذج حصلنا كذلك على العلاقة العكسية (الإشارة السالبة) بين معدل التبادل الدولي كمؤشر الإنفتاح التجاري وكذا مخزون رأس المال المادي مع معدل الدخل الحقيقي الفردي ، وهي نتائج مماثلة مع تلك المحصل عليها في النموذج الأول أما عن الكثافة السكانية فهي مرنة بالنسبة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% ، هذا يدل أنه كلما إرتفعت الكثافة السكانية بـ1% ستؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الحقيقي الفردي بنسبة 2.68% ففي الجزائر كغيرها من البلدان النامية تتميز بضعف الموارد والإمكانيات مقارنة بإحتياجات السكان فإن الكثافة السكانية تؤدي مع إنخفاض مستوى الإنتاج أو ندرة رؤوس الأموال العينية إلى تحقيق نتائج إقتصادية معاكسة تتمثل في ظهور البطالة وإنخفاض إنتاجية العمل ، ما ينجم عنه في الأخير تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي وبالتالي يعقد ويزيد من تحديات وصعوبات التنمية الاقتصادية والإجتماعية بعبارة أخرى فإنه مادامت الزيادة أو الكثافة السكانية في الجزائر لا تقابلها زيادة مماثلة في الموارد والإمكانيات فلابد في الأخير من إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي وإنخفاض معدل تكوين رأس المال ، ومن ثم تراجع معدلات النمو والتنمية وإذا ما أضفنا إلى ذلك أن الإمكانيات اللازمة لإستغلال الموارد المحدودة في مثل هذه البلدان هي بدورها مقيدة بعدم كفاية رؤوس الأموال وبإنخفاض مستوى الفن الإنتاجي ، فإن الإستنتاج الأخير هو أن تزايد السكان يمثل عقبة للتنمية الاقتصادية في المجتمعات النامية.

– كما نلاحظ وجود أثر إيجابي لمعدل التضخم حيث ظهرت معلمته موجبة وغير معنوية هذا يدل أنه كلما إرتفع معدل التضخم بـ1% المقدر بأسعار الإستهلاكية سيؤدي إلى ارتفاع معدل الدخل الحقيقي

الفردي بنسبة 0.0032% وقد جاءت هذه النتيجة مؤيدة لبعض الدراسات التي إهتمت بدراسة معدل التضخم الأمثل لحدوث نمو إقتصادي منها دراسة (Bikai Jacques Landry .2011) حول أثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي لبعض دول إفريقيا الوسطى وفق منهجية (Hansen 1996,1999,2000) ومن النتائج التي توصل إليها أن معدل التضخم الأمثل لهذه الدول هو 6% من أجله يتم تحقيق تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي وكلما إرتفع هذا المعدل عن 6% تحولت العلاقة إلى علاقة سلبية ، ويرى (Sarel 1996) في دراسة أخرى قام بها على 87 دولة منها المتقدمة والنامية خلال الفترة ما بين 1970-1990 ومن النتائج التي توصل إليها أن معدل التضخم يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على معدل النمو الاقتصادي ما لم يتجاوز 8% .

5- إختبار إستقرار النموذج (Stability Test)

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من إستخدام أحد الإختبارات المناسبة لذلك مثل: مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM) ويعد هذان الإختبار من أهم الإختبارات في هذا المجال لانه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات ومدى إستقرار وإنسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الإختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية (ARDL).

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع إذا وقع الشكل البياني لإختبارات CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% بمعنى أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال إنحرافين معياريين (±2SE) فإننا نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة (**1** **Isabelle CADORET & Al 60**).

الشكل (2-5): إختبار مجموع التراكمي للبواقي المعاودة

CUSUM

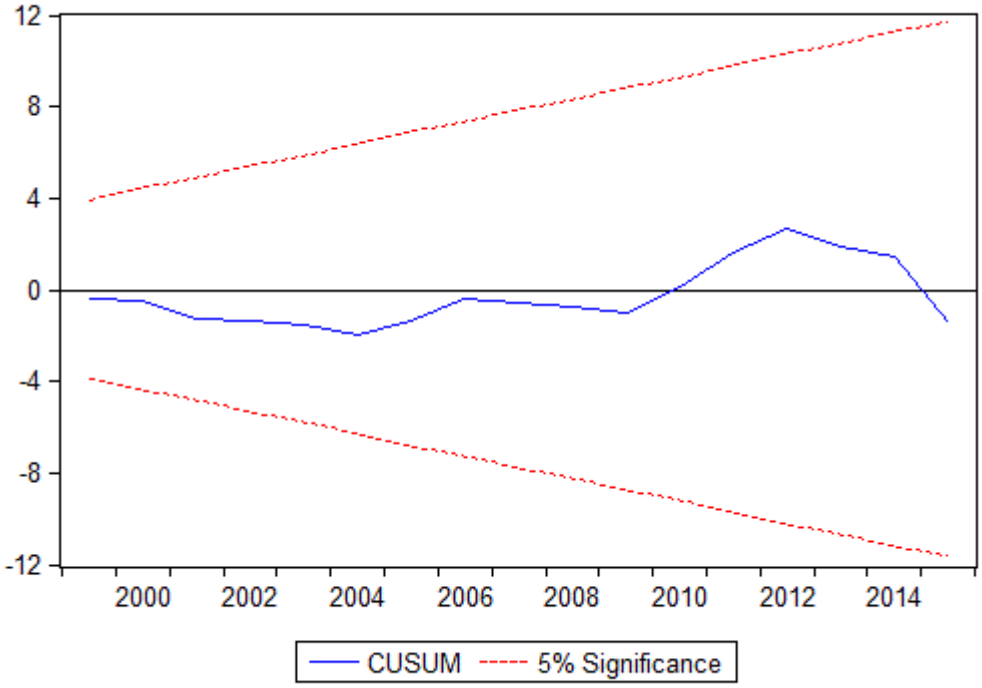

المصدر: تم الحصول على الرسم البياني بالإعتماد على برنامج Eviews9

من خلال الرسم البياني نلاحظ أن إختبار مجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUM بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى إستقرار النموذج عند حدود معنوية5 %، وما يمكن إستنتاجه من هذا الاختبار أن هناك إستقرار وإنسجاما في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الفترة قصيرة المدى.

فمن النتائج التي تم التوصل إليها أن سياسة الإنفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل ، نظرا لضعف البنية التصديرية وكذا ضعف الجهاز الإنتاجي وتدل هذه النتائج كذلك على ضرورة تكوين إستثمارات جديدة التي يعتبر عامل مهم جدا في تحديد معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل بمعدلات سريعة لتجاوز معدلات نمو السكان لأجل رفع المستوى المعيشي للأفراد من هنا يتبين أهمية الإستثمار المحلي بإعتباره الشرط الأول لتحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي والتي تعتبر شرطا ضروريا لرفع معدل دخل الفرد وإن لم تكن الشرط الكافي لتحقيق تنمية إقتصادية متوازنة.

النتائج والخلاصة:

– تتميز صادرات الجزائر بسيطرة كلية للمحروقات وهي تمثل العامل الأساسي الذي يتحكم في التوازنات الكبرى فكل الإستراتيجيات التنموية التي إعتمدت كانت قائمة في شقها المالي على الموارد المتأتية من تصدير المحروقات وما تفرزه التقلبات الحاصلة في السوق البترولية العالمية ، زيادة على هذا فإن مبيعات المحروقات تسعر بالدولار الأمريكي وهو ما يعكس درجة إرتباط الاقتصاد الجزائري لهذه العملة وما يطرأ عليها من تقلبات.

– فمن خلال هذا الفصل تم قياس أثر الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ممثلا في الناتج الإجمالي الحقيقي الفردي من خلال صياغة نموذجين ، حيث تم تقدير النموذج الأول بإستعمال طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (Fully-Modified OLS) التي تتميز بقدرتها على حل مشكلة الإعتماد الذاتي وتحيز المعلمات ومن النتائج التي تم التوصل إليها:

– التأثير السلبي لمؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذا مؤشر درجة الإنفتاح التجاري على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، فعن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي غير مرنة بالنسبة معدل الدخل الحقيقي الفردي وغير معنوية ، تدل أنه كلما إرتفعت قيمة هذا المؤشر بـ1% أدى إلى تراجع معدل الدخل الفردي بـ0.006015% وهذا ما توصلنا إليه كذلك عند تطبيق مؤشر درجة الإنفتاح التجاري حيث يدل أنه كلما إرتفعت قيمة هذا المؤشر بـ1% أدى إلى تراجع معدل الدخل الفردي بـ2.9055%.

– غير أن نتيجة مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي هي ذو إشارة موجبة غير مرنة (0.051990%) وغير معنوية وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية ودراسة كل من Romer(1990) و Esfahani(1991) اللتان توصلتا إلى وجود علاقة موجبة بين الواردات والنمو الاقتصادي ويمكن تعليل ذلك بأن معظم الصادرات الوطنية هي من المحروقات والمواد الأولية ، وأن الواردات الوطنية هي من السلع الإستهلاكية الأساسية كالمواد الغذائية والسلع الوسيطة وبالتالي فإن معظم الدخل الآتي من الصادرات هو لتلبية الحاجيات الداخلية والإستهلاكية أكثر مما يستخدم في العمليات الإنتاجية والتنموية.

– كما أن نتائج الدراسة تبين أن مخزون رأس المال المادي هو مرن بالنسبة لمعدل الدخل الفردي وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% ، كما أن معلمته هي ذو إشارة سالبة هذا يدل أنه كلما إرتفع مخزون

رأس المال بـ1% أدى إلى إنخفاض معدل الدخل الفردي بما لا يقل عن 0.366041% والسبب في ذلك أن تعثر الخطط الإستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي ، يعود ذلك إلى إنعدام أو ضعف التنسيق بين السياسات المالية العامة للدولة والسياسة الإستثمارية الذي أدى إلى نمو كبير في الإنفاق الإستهلاكي الحكومي دون أن يرافق ذلك تحسين كبير في الخدمات الحكومية.

– أما بالنسبة لقوة اليد العاملة فقد جاءت معلمتها موجبة وذات دلالة إحصائية عند 5% وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية فتدل على العلاقة الطردية بين قوة اليد العاملة والناتج المحلي الإجمالي الفردي حيث أن الزيادة في تراكم رأس المال البشري بـ1% سيؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن 0.370260% ولعل ذلك يعود للبرامج التي قامت بها السلطات العمومية من أجل محاولة لوضع حد لتفاقم مشكلة البطالة ومواجهة الإختلال الحاد في سوق العمل ، غير أن نسبة الأراضي القابلة للزراعة قد جاءت معلمتها سالبة ومرنة وذات دلالة إحصائية عند 5% فهي تدل على العلاقة العكسية بين هاته النسبة ونصيب الفرد من الماتج المحلي الإجمالي وهي لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية ، يرجع ذلك إلى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر حيث أن الوضع في الجزائر يسير نحو تناقص العقار الفلاحي الذي لا يمثل سوى 0.24 هكتار لكل نسمة بسبب تزايد المشاريع العمرانية.

– كما تم تقدير النموذج الثاني بإستعمال منهج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ، تميز هذا النموذج عن غيره من النماذج القياسية أنه لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الرتبة أي بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية ، هل كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ومن النتائج المتوصل إليها وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج.

– وجود أثار سلبي بين معدل الدخل الفردي الحقيقي وكل من معدل التبادل الدولي مخزون رأس المال المادي وهي نتائج مماثلة تلك المحصل عليها في النموذج الأول وهي ذات دلالة إحصائية عند 5% ، أما عن الكثافة السكانية فهي مرنة بالنسبة للناتج الإجمالي الفردي وقد جاءت معلمتها سالبة وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% هذا يدل أنه كلما إرتفعت الكثافة السكانية بـ1% ستؤدي إلى إنخفاض الناتج المحلي الحقيقي الفردي بنسبة 2.68% ففي الجزائر كغيرها من البلدان النامية تتميز بضعف الموارد والإمكانيات مقارنة بإحتياجات السكان فإن الكثافة السكانية تؤدي مع إنخفاض مستوى الإنتاج أو ندرة رؤوس الأموال العينية إلى تحقيق نتائج معاكسة تتمثل في ظهور البطالة وإنخفاض إنتاجية العمل ، ما

ينجم عنه في الأخير تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي غير أنها يمكن أن تؤثر إيجابيا على المدى القصير من خلال النتائج المحصل عليها ، كما لاحظنا وجود أثر إيجابي لمعدل التضخم حيث ظهرت معلمته موجبة وغير معنوية ، هذا يدل أنه كلما إرتفع معدل التضخم بـ1% المقدر بأسعار الإستهلاك سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي الفردي بنسبة 0.0032% وقد جاءت هذه النتيجة مؤيدة لبعض الدراسات التي إهتمت بدراسة معدل التضخم الأمثل لحدوث نمو إقتصادي منها دراسة (Bikai Jacques Landry .2011) حول أثر عتبة التضخم على النمو الاقتصادي لبعض دول إفريقيا الوسطى وفق منهجية (Hansen 1996, 1999, 2000) ، ومن النتائج التي توصل إليها أن يتم تحقيق تأثير لمعدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي ما لم يزد معدل التضخم عن 8%.

الخاتمة

تؤدي التجارة الدولية دورا حيويا في التنمية الاقتصادية من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي من جهة وتوفير الموارد الضرورية لعملية التنمية من جهة أخرى، حيث تتجلى بعض منافع التجارة الدولية من خلال استراد السلع الاستثمارية الأدنى ثمنا من تلك المتوفرة محليا ، والتي تقود إلى تحسن الإنتاجية المحلية بالاعتماد على الثقافة الحديثة ، والتي تساهم بدورها في توفير الموارد المالية الهامة التي يمكن استعمالها في عملية التنمية الاقتصادية، أو من خلال العمل على نمو الصادرات بالاعتماد على زيادة الاستثمار الأجنبي والمحلي والذي يمكن الدول من زيادة تنافسية الاقتصاد وتحقيق معادلات النمو الاقتصادي عالية وعلى الرغم من الخلاف النظري حول العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي ، نجد ان الكثير من النتائج أكدة الترابط بين التجارة والنمو، حيث أكد العديد من الاقتصاديين ان التجارة هي أحد المتغيرات التي تدخل في عملية النمو الاقتصادي، وهذا من خلال الدراسات التجريبية تناولت العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

من خلال الفصلين لهذا البحث تبين لنا من نظريات التجارة الدولية، أن هذه الأخيرة تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل، وهذا من خلال التقسيم الدولي للعمل وبالتالي التخفيض في سعر منتوجات المستهلك والتنويع في السلع وعليه تعمل على زيادة رفاهية المستهلك ومنه رفاهية البلدان التي تدخل في التبادل، ولكن ما يمكن استنتاجه كذلك هو إعادة توزيع الدخل في البلدان التي تدخل في هذا التبادل، وهذا يؤدي إلى ازدهار جزء من المواطنين وإفقار الباقي، ومن جهة أخرى يمكن الحصول على ما يسمى بالنمو المفقر في حالة ازدهار عامل إنتاجي أكثر من أخر ، بالإضافة إلى ذلك إمكانية التأثير السلبي للتجارة الدولية على البلدان إذا كانت السياسة التجارية المستعملة غير ملائمة ، كما تمكنا من إعطاء مختلف العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي عن طريق الفكر الاقتصادي، حيث أن للنمو الاقتصادي عدة عوامل تؤثر فيه متمثلة في كل من تراكم رأس المال ، زيادة الإنتاجية وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح من رفعها، بحيث كل ابتكار يسمح من إعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تأثير البحث والتطوير الذي ينجم عنه تنويع وتحسين في المنتجات التي تسمح من رفع النمو الاقتصادي.

عن الروابط الأساسية بين التجارة الدولية والنمو تتوقف على تأثير التجارة الدولية على التكنولوجيا، حيث أن هناك اتجاه يقول أن الدول التي تتبع سياسة تحريرية يمكن أن تستفيد من اتساع السوق، الذي يشجع بدوره التقدم التكنولوجي، وكذلك من الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير في قطاع البحث

والتطوير، والربط الأخر بين التجارة الدولية والنمو، يتمثل في الاستثمار حيث ان الانفتاح التجاري يشجع على زيادة الاستثمار وذلك من خلال القطاع التجاري الأكثر استخداما لرأس المال من القطاعات الأخرى.

إن الغرض من هذه الدراسة تحليل العلاقة بين اعتماد سياسات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، فإن اهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث ولإثبات صحة الفرضيات من عدمها، يمكننا عرضها على مستويين وذلك كما يلي:

- **على مستوى عرض وتحليل التجارة الخارجية والأداء الاقتصادي الجزائري**

1- من خلال القراءة في أرقام التجارة الخارجية الجزائرية يتضح اعتمادها على المحروقات بنسبة 97%، أي أن صادرات الجزائر معتمدة تمام الاعتماد على الغاز الطبيعي والبترول، وهما موردان طبيعيان، مما يعني ان نسبة كبيرة من إنتاج الجزائر يتحدد بعوامل خارجة عن سيطرتها، وهذا ما ينعكس على قوة الدولة في السيطرة على النشاطات الاقتصادية في الإنتاج والتوزيع والتشغيل....، كما ان حجم الاضرار التي تخلفها هذه التقلبات الواسعة في حصيلة الصادرات من النفط ستكون كبيرة على الوضع الاقتصادي الداخلي وعلى انتظام دولاب التنمية الاقتصادية بالجزائر.

2- إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد صغير ومنفتح يعتمد أساسا على السوق الأوروبية، ومن المحتمل أن يواجه منافسة شديدة نتيجة توسع أطماع الاتحاد الأوروبي نحو توسيع أسواقه، زد على ذلك ، فالجزائر التي تعتمد على أسواق الدول غير الصناعية فإن الصدمات الخارجية وتقلبات حدود التبادل ستزيد من الصدمات العكسية التي تؤثر سلبيا على اقتصادها، فاغلب صادرات الجزائر مكونة من نفط والغاز ومشتقاتها وكذلك صادرات المواد الأولية الأخرى كما سبق وأسلفنا، فهذه الصادرات ستواجه حدود نمو ضيقة وصدمات عنيفة في الأسعار والطلب الخارجي، كما ان مرونة الطلب العالمي على هذه المواد ستنخفض مما قد يؤدي إلى تهميش تجارة هذه السلع في المستقبل، وبالرغم من بعض التحولات في هيكل الناتج المحلي الإجمالي إلا أن قطاع المحروقات مزال يلعب الدور الرائد في تحديد مستويات الناتج والدخل في الجزائر برغم من انه عرف معدلات نمو سالبة منذ 2006 (-8%2009)، أضف إلى ذلك أن هذا القطاع يعود بالكامل للقطاع الحكومي الذي لايزال يسيطر على الجانب الأكبر من مجريات النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري فهذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات على معدل النمو الإجمالي، يعد لأمرا منطقيا، حيث أن

قطاع المحروقات لايزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر (بنسبة تفوق30%) .

3- إن سياسة الانفتاح التجاري عموما لم تمكن الجزائر من احتلال أحسن المواقع على الصعيد الدولي، حيث توصلنا إلى أن هناك تذبذبا واضحا في معدل نمو الصادرات غير النفطية، مما يعني انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ، إضافة إلى انخفاض مساهمة للقطاع الصناعي في الجزائر، مما يؤدي إلى عدم قدرة الجزائر على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية.

4- يتوقف تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر بالدرجة الأولى على أداء الصادرات عامة، وعلى طبيعة السلع المصدرة خاصة ، وتوصلنا ان مستويات النمو المحققة في الجزائر سببها ارتفاع الصادرات النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط والغاز والعائدات الكبيرة من هذه المنتجات، هذا ما يجعلها عرضة للتقلبات السلبية في أسعار هذا المورد الطبيعي، حيث بمجرد أن تتراجع أسعار البترول تنخفض معها العائدات فتنخفض النفقات الرأسمالية مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

- **على مستوى الدراسة القياسية**

لقد جاءت النتائج الجانب التطبيقي لهذه الدراسة مقبولة من الناحية الإحصائية والنظرية، وقد ساهمت النتائج المتوصل إليها في توضيح، مدى تأثير سياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر ولقد جاءت النتائج على النحو التالي:

1- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات الانفتاح التجاري وكذا المتغيرات التفسيرية الأخرى ومعدل النمو الاقتصادي الممثل في معدل الدخل الحقيقي الفردي.

2- مرونة مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي تفوق الواحد صحيح وذو إشارة سالبة تتوافق مع توقعات الدراسة وهي ذات دلالة معنوية عند 10% ، تدل أنه كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر ب 1% أدى إلى تراجع الدخل الفردي ب 0.006015% .

3- مرونة مؤشر درجة الانفتاح التجاري وهي تفوق الواحد صحيح وذو إشارة موجبة تتوافق مع توقعات الدراسة وهي ذات دلالة معنوية عند10% ، تدل أنه كلما ارتفعت قيمة مؤشر التجارة الخارجية ب 1% أدى إلىارتفاع الناتج المحلي الحقيقي الفردي ب 0.111432%.

4- نتيجة مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي هي ذو إشارة موجبة غير مرنة (0.051990%) و معنوية عند 10%و اشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية، هذا يدل أن الواردات لا تلعب دورا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

5- عن معدل التبادل الدولي جاءت قيمته موجبة و غير مرنة وذو دلالة إحصائية عند10% ،تدل انه كلما ارتفعت قيمة التبادل الدولي ب1% أدى الى ارتفاع معدل الدخل الحقيقي الفردي ب0.005425% .

6- مرونة مخزون رأس المال وهي تفوق الواحد صحيح (الدالة2) وذو إشارة سالبة و هي ذات دلالة إحصائية عند 5% ،تدل انه كلما ارتفع مخزون راس المال ب1% أدى الى تراجع الناتج المحلي الحقيقي الفردي بما لا يقل عن 0.366041% ، ويعود السبب في ذلك إلى انعدام أو ضعف التنسيق بين السياسات المالية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية الذي أدى إلى نمو كبير في الانفاق الاستهلاكي الحكومي دون أن يرافق ذلك تحسن كبير في الخدمات الحكومية، حيث يعتبر رأس المال المادي أحد الركائز الأساسية في عملية التنمية، وان حلة النمو تتجسد في عملية شاملة من تكوين رأس المال وإقامة ميكانيكية اقتصادية واجتماعية لإدامة وزيادة مخزون رأس المال لتمويل الاستثمارات اللازمة.

7- عن تراكم رأس المال البشري الممثل بقوة اليد فقد جاءت معلمتها موجبة وذات دلالة إحصائية عند 5% وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية فتدل على العلاقة الطردية بين قوة اليد العاملة ومعدل الدخل الحقيقي الفردي، حيث أن الزيادة في تراكم رأس المال البشري ب1% سيؤدي إلى ارتفاع نصيب الفرد المحلي الإجمالي بما لايقل عن 0.370260% .

8- عن الكثافة السكانية في الأجل القصير فقد جاءت معلمتها موجبة وذات دلالة إحصائية عند 5% وإشارتها تتوافق مع النظرية الاقتصادية ، فتدل على العلاقة الطردية بين الكثافة السكانية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي، فزيادة الكثافة السكانية بنسبةقدرها1% سيؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحول 0.9701% في الأجل القصير، غير أنه في الأجل الطويل تحولت العلاقة إلى علاقة عكسية فقد جاءت معلمتها سالبة وتفوق الواحد صحيح وذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% هذا يدل أنه كلما ارتفعت الكثافة السكانية ب1% ستؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الحقيقي الفردي بنسبة 2.68% في المدى الطويل.

9- مرونة نسبة الأراضي القابلة للزراعة وهي تفوق الواحد صحيح وذو إشارة سالبة وذات دلالة إحصائية عند 5% فهي تدل على العلاقة العكسية بين هاته النسبة ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي، تدل أنه كلما ارتفعت نسبة الأراضي القابلة للزراعة ب 1% أدى إلى تراجع

الناتج المحلي الفردي بما لا يقل عن 0.885260% وهذا نتيجة صعف مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام.

10- وجود أثر إيجابي لمعدل التضخم حيث ظهرت معلمة موجبة وغير معنوية، وهذا يدل أنه كلما ارتفع معدل التضخم ب 1% المقدر بأسعار الاستهلاك سيؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الحقيقي الفردي بنسبة 0.0032% ، وقد جاءت نتيجة مؤيدة لبعض الدراسات التي اهتمت بدراسة معدل التضخم الأمثل لحدوث نمو اقتصادي.

11- وانطلاقا من نتائج مؤشرات الانفتاح المستخدمة في هذه الدراسة يمكن ان نستنتج ان سياسة الانفتاح التجاري المنتهجة في الجزائر لن تؤدي إلى الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل نظرا لضعف البنية التصديرية وكذا ضعف الجهاز الإنتاجي، حيث ان التخصص في تصدير المواد على تنويع الصادرات وزيادة الإنتاج الموجه للسوق المحلي، يضعف حصيلة الصادرات ويعيق نمو إجمالي الناتج المحلي.

وعلى ضوء النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث، نقترح بعض التوصيات التي نراها مناسبة لمساعدة الاقتصاد الجزائري على الاستفادة بطريقة فعالة من عائدات موارده النفطية، ونجمل هذه التوصيات فيما يلي:

1- ينبغي على الجزائر تنويع اقتصادها خارج المحروقات، خاصة في قطاع الصناعة، خاصة وإن الإمكانات المادية والبشرية في الجزائر متوفرة لأجل ذلك إذا ما احسن استغلالها وتنميتها، فالجزائر منذ سنوات السبعينات تمتلك بعض المؤسسات الصناعية والتي رغم تراجعها إلا انها تبقى قابلة لإعادتها من جديد، وتوجد هذه المؤسسات في مجال صناعة الحديد، عتاد البناء، الإلكترونيك ، الصيدلة، الصناعة الغذائية، الكمياء والبيترو كمياء، وتمتلك هذه المؤسسات تجربة صناعية يمكن إستغلالها من خلال إعادة هيكلة ذكية ترتكز على توجه جديد لإدماجها في اقتصاد السوق، وهذا عبر الشراكة مع المؤسسات العالمية المعروفة في هذا المجال كي يتسنى للمؤسسات الجزائرية الحصول على التكنولوجيا والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، بالإضافة الى تطوير الصناعات الجديدة مثل صناعة السيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إعادة تأهيل المؤسسات العامة والخاصة، بالإضافة إلى الاهتمام بالقطاع الفلاحي ، حتى تتمكن الجزائر من مواجهة النفاذ المحتمل للبترول الجزائري في العقود القليلة القادمة.

2- تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال توفير بيئة اقتصادية مستقرة وتهيئة بيئة التشريعية المشجعة على الاستثمار، وإقامة مؤسسات تضمن احترام المنافسة وتعمل على تحسين

أنظمة الحكم ومحاربة الفساد، فالاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما يترتب عليه تحويل للتكنولوجيا والمعارف الجديدة والتي تعتبر ضرورية لخلق وتطوير استثمار خاص محلي قوي، تمكنه من القدرة على المنافسة في الأسواق العالمي.

3- ضرورة تكوين استثمارات جديدة التي يعتبر عامل مهم جدا في تحديد معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل بمعدلات سريعة لتجاوز معدلات نمو السكان لأجل رفع المستوى المعيشي للأفراد من هنا يتبين الاستثمار المحلي باعتباره الشرط الأول لتحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي والتي تعتبر شرطا ضروريا لرفع معدل دخل الفرد وإن لم تكن الشرط الكافي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة.

4- العمل على تطوير القطاع الخاص باعتباره من بين عوامل تحقيق النمو الاقتصادي، وتعميق التعاون بين القطاعين العام والخاص من خلال إقامة مشروعات مشتركة، وخلق بيئة تنظيمية تشجع القطاع الخاص على التوسع في استثماراته.

5- من اجل زيادة النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية، يجب أن يولي السياسيون والاقتصاديون في الدولة وذلك اهتماما كبيرا، بالتركيز على العنصر البشري والاستفادة من هذا العنصر الحيوي المهم، حيث اثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين القوى العاملة ومعدل النمو الاقتصادي، وبناء عليه، تعد زيادة المصروفات والنفقات التي يتم إنفاقها على تدريب القوى العاملة استثمارا تكون نتائجه إيجابية في المدى الطويل يصب في سبل تحقيق التنمية الاقتصادية.

6- العمل على تطوير القطاع المالي، فالنظام المصرفي الجزائري لايزال بحاجة للمزيد من الإصلاحات بغية إعادة تأهيله وتطويره حتى يكون له دور أساسي في استغلال الموارد الادخارية لخدمة التنمية الاقتصادية وتشجيع الإنتاج من خلال التعامل بمرونة أكبر مع المستثمرين، وزيادة مساهمته في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها أحد عوامل نمو القطاع الحقيقي، كما ينبغي على السلطات الإسراع في تطبيق الإصلاحات خاصة فيما يتعلق بفتح رأس مال البنوك العامة امام بنوك عالمية معروفة ، وتسهيل اعتماد البنوك الأجنبية من أجل تشجيع المنافسة داخل القطاع المالي الجزائري، مع تقوية الرقابة والاشراف على كل البنوك والمؤسسات المالية سوى كانت عامة أو خاصة .

7- الاهتمام كذلك بتطوير قطاع السياحة التي بدورها وإن كانت صناعة خدمية إلا أنها تعتبر قاطرة لصناعات أخرى كثيرة.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نسأل الله العظيم التوفيق في إنجاز هذا البحث راجين من المولى أن يفيد الباحثين والمهتمين في المستقبل تمت بحمد الله وبعونه

قائمة المراجع باللغة العربية

1-ابراهيم الاخرس. (2005). *التجربة الصينية الحديثة للنمو ، هل يمكن الاقتداء بها* (المجلد الاولى). القاهرة: إبتراك للنشر والتوزيع.

2-اشرف احمد العديلي. (2006). *التجارة الدولية* (المجلد الاولى). مصر: شركة رؤية.

3-القريشي مدحت. (2007). *التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات*. الاردن: دار وائل.

4-ايمان عطية ناصف محمد عبد العزيز. (2000). *التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية*. الاسكندرية: جامعة الاسكندرية.

5-باريك مراد. (2012-2013). التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي، دراسة حالة الجزائر. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي مالي وبنكي*. جامعة تلمسان.

6-تودارو ميشال. (2006). *التنمية الاقتصادية*. السعودية: دار المريخ للنشر.

7-جمال جويدان الجمل. (2011). *التجارة الدولية* (المجلد الاولى). الاردن: دار النشر مركز الكتاب الاكاديمي.

8-حاتم سامي عفيفي. (2005). *الاتجاهات الحديثة الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية* (المجلد الاولى). مصر: الدار المصرية اللبناية.

9-حمشة عبد الحميد. (2012-2013). دور التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات التطورات الدولية الراهنة، دراسة حالة الجزائر. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي جامعة بسكرة*. بسكرة: جامعة بسكرة.

10-خالد محمد السواعي. (2006). *التجارة والتنمية* . الاردن : دار المناهج.

11-رشاد العصاد واخرون. (2000). *التجارة الخارجية* (المجلد الاولى). الاردن: دار المسيرة.

12-زينب حسن عوض الله. (2004). *الاقتصاد الدولي*. مصر: دار الجامعة الجديدة.

13-صالح صالحي. (2006). *المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الاسلامي* (المجلد الاولى). دار الفجر للنشر.

14-صلاح الدين نامق. (1986). *قادة الفكر الاقتصادي*. القاهرة: دار المعارف.

15-عبدوس عبد العزيز. (2010-2011). سياسة الانفتاح ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول ،دراسة حالة الجزائر. *اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية*. جامعة تلمسان.

16-علي عبد الفتاح أبو شرار. (2007). *الاقتصاد الدولي* . الاردن : دار المسيرة.

17-فاطمة واخرون احمد الشربيني. (1998). *اقتصاديات المكينة*. المكتبة العلمية.

18-مجد الدين الفيروز اباذي. (بلا تاريخ). *القاموس المحيط*. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى.

19-محمد سمير طوبار. (بلا تاريخ). *مبادئ الاقتصاد*.

20-محمد صالح القريشي تركي. (2010). *علم اقتصاد التنمية* (المجلد الاولى). الاردن: اثراء للنشر والتوزيع.

21-محمد يحياوي. (2011-2012). اثر الواردات على النمو الاقتصادي دراسة إقتصادية قياسية لحالة الجزائر 1970-2010. *مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاحصاء والاقتصاد التطبيقي تخصص تحليل الاقتصاد الكلي والاقتصاد القياسي*. الجزائر: المدرسة العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي.

22-محمود مجدي شهاب عادل احمد حشيش. (2003). *اساسيات الاقتصاد الدولي*. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

23-محمود يونس. (1999). *التجارة الدولية*. الدار الجامعية: مصر.

24-مصطفى محمد، و احمد سمير. (1999). *النماذج الرياضية والتنمية الاقتصادية*. الاسكندرية، مصر: مكتبة الاشعاع.

25-موريس روب. (1979). *النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة* (المجلد الثانية). (هشام متولي، المترجمون) بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.

-26الحقاني مفرج بن سعد. ''العلاقة السببية بين اتجهات التجارة الخارجيةوالنمو الاقتصادي:دراسة تطبيقية على بعض دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام التكامل المشترك.'' المجلد الرابعة. الاردن، 2002. 284.

27-سمية زيرار. ''تاثير تغير سعر الصرف الحقيقي على الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2010.'' *اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية*. جامعة تلمسان، 2013-2014.

28-محمد بن عبد الله الجراح. ''مثادر التضخم في الملكة العربية السعودية.'' *دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود*. المجلد 1. جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2011.

29-محمد شيخي. *طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات*. المجلد الاولى. دار حامد للنشر والتوزيع، 2012.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

1- Isabelle CADORET & Al. *Econométrie Appliquée*. Bruxelle: Edition de Boeek Université, 2004.

2-Baboo.M, NAWBUTSING. «the impact of Openncss on Economic:case of indian Ocean Rim.» Vol. 2. journal of Economics and Development Studies, 2014.

3-H.S, ESFAHANI. «Export,imports and conomic growth in semi-industrialized countries.» journal of development Economics, 1991.

4-J.BENHABIB, SPIEGEL. «the role of Human Capital in Economic Development:Evdence from Aggregate Cross - country Data.» journal of Monetary Economics, 2 october 1994.

5-R.I.D, HARRISμ. «Using Cointegration Analysis in Econometric Modelling.» Vol. 1. england: prentice hall, 1995.

6-REGIS, BOURBONNAIS. *économétrie manuelle et exercices corrigées*. 4 vols. paris: Dunod, 2002.

7-Ulrich KOHLI,. (1999). *Analyse macroéconomie.* Bruxelles Belgique : De Boeck, Bruxelles.

8-DEVOLY, M. (1198). *théories macroéconomiques " Fondement et controverses"* (Vol. deuséme). Armand colin.

9-Ragot, X. (2006). *la théorie de la croissance économique du long terme.* FRANCE: ENSAE.

الملحق رقم:1

نتائج تحديد عدد فترات التباطئ الزمني للنموذج الاول

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LGDPPG LARL LCS LLF
Exogenous variables: C
Date: 05/13/17 Time: 23:59
Sample: 1982 2014
Included observations: 30

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	131.2333	NA	2.43e-09	-8.482217	-8.295391	-8.422450
1	304.3313	288.4967*	6.97e-14*	-18.95542*	-18.02129*	-18.65658*
2	317.7716	18.81652	8.81e-14	-18.78478	-17.10334	-18.24687
3	332.6413	16.85233	1.13e-13	-18.70942	-16.28068	-17.93245

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق رقم:2

التقدير بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا للدالة (1-5)

Dependent Variable: LGDPPG
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 05/14/17 Time: 00:38
Sample (adjusted): 1983 2014
Included observations: 32 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCS	-0.366041	0.068542	-5.340384	0.0000
LARL	-0.885260	0.057533	-15.38706	0.0000
LLF	0.370260	0.040274	9.193496	0.0000
LOP1	-0.006015	0.017063	-0.352514	0.7272
C	9.232364	0.444016	20.79287	0.0000

R-squared	0.892947	Mean dependent var	8.730862
Adjusted R-squared	0.877087	S.D. dependent var	0.105866
S.E. of regression	0.037116	Sum squared resid	0.037194
Long-run variance	0.000456		

الملحق رقم:3

نتائج تقدير الدالة (3-5) بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا

Dependent Variable: LGDPPG
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 05/14/17 Time: 00:48
Sample (adjusted): 1983 2014
Included observations: 32 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCS	-0.311984	0.069973	-4.458609	0.0001
LARL	-0.861265	0.057860	-14.88544	0.0000
LLF	0.407742	0.052691	7.738343	0.0000
LOP3	0.111432	0.093540	1.191272	0.2439
C	8.167844	0.990920	8.242691	0.0000

R-squared	0.894597	Mean dependent var	8.730862
Adjusted R-squared	0.878982	S.D. dependent var	0.105866
S.E. of regression	0.036828	Sum squared resid	0.036621
Long-run variance	0.000425		

الملحق رقم:4

نتائج تقدير الدالة (2-5) بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا

Dependent Variable: LGDPPG
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 05/14/17 Time: 00:45
Sample (adjusted): 1983 2014
Included observations: 32 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCS	-0.368072	0.056092	-6.561925	0.0000
LARL	-0.852934	0.062003	-13.75641	0.0000
LLF	0.350083	0.042018	8.331750	0.0000
LOP2	0.051990	0.028977	1.794209	0.0840
C	9.129308	0.395514	23.08216	0.0000

R-squared	0.899275	Mean dependent var	8.730862
Adjusted R-squared	0.884353	S.D. dependent var	0.105866
S.E. of regression	0.036002	Sum squared resid	0.034996
Long-run variance	0.000456		

الملحق رقم:5

نتائج تقدير للمعلمات طويلة الاجل

Dependent Variable: LGDPPC
Method: ARDL
Date: 05/14/17 Time: 11:21
Sample (adjusted): 1986 2015
Included observations: 30 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LCS LINF LPOPDE LOP4
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 2500
Selected Model: ARDL(3, 1, 1, 1, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LGDPPC(-1)	0.909470	0.164861	5.516576	0.0001
LGDPPC(-2)	-0.483017	0.203527	-2.373238	0.0314
LGDPPC(-3)	0.255327	0.138313	1.846002	0.0847
LCS	-0.426464	0.099928	-4.267712	0.0007
LCS(-1)	0.231780	0.098425	2.354879	0.0326
LINF	0.012932	0.005684	2.275047	0.0380
LINF(-1)	-0.019367	0.005749	-3.368820	0.0042
LPOPDE	-0.295761	0.110030	-2.687998	0.0169
LPOPDE(-1)	0.256139	0.111631	2.294513	0.0366
LOP4	0.005425	0.013476	0.402538	0.6930
LOP4(-1)	0.008178	0.015157	0.539541	0.5974
LOP4(-2)	0.022590	0.014780	1.528363	0.1472
LOP4(-3)	-0.020398	0.014512	-1.405581	0.1802
LOP4(-4)	0.038155	0.012236	3.118378	0.0070
C	3.217170	0.734533	4.379883	0.0005

R-squared	0.994725	Mean dependent var	8.737822
Adjusted R-squared	0.989801	S.D. dependent var	0.114760
S.E. of regression	0.011590	Akaike info criterion	-5.770565
Sum squared resid	0.002015	Schwarz criterion	-5.069966
Log likelihood	101.5585	Hannan-Quinn criter.	-5.546437
F-statistic	202.0290	Durbin-Watson stat	1.690397
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم:6

نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل الخاصة بالنموذج الثاني

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LGDPPC
Selected Model: ARDL(3, 1, 1, 1, 4)
Date: 05/14/17 Time: 11:22
Sample: 1982 2015
Included observations: 30

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDPPC(-1))	0.227690	0.137685	1.653702	0.1190
D(LGDPPC(-2))	-0.255327	0.138313	-1.846002	0.0847
D(LCS)	-0.426464	0.099928	-4.267712	0.0007
D(LINF)	0.012932	0.005684	2.275047	0.0380
D(LPOPDE)	-0.295761	0.110030	-2.687998	0.0169
D(LOP4)	0.005425	0.013476	0.402538	0.6930
D(LOP4(-1))	-0.022590	0.014780	-1.528363	0.1472
D(LOP4(-2))	0.020398	0.014512	1.405581	0.1802
D(LOP4(-3))	-0.038155	0.012236	-3.118378	0.0070
CointEq(-1)	-0.318220	0.074391	-4.277669	0.0007

Cointeq = LGDPPC - (-0.6118*LCS -0.0202*LINF -0.1245*LPOPDE + 0.1695*LOP4 + 10.1099)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LCS	-0.611792	0.247641	-2.470478	0.0260
LINF	-0.020222	0.019655	-1.028858	0.3199
LPOPDE	-0.124513	0.111602	-1.115686	0.2821
LOP4	0.169533	0.027776	6.103579	0.0000
C	10.109892	1.011201	9.997905	0.0000